بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية
تصدرها: الإدارة العامة للبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزي
العدد التاسع والستون - سبتمبر 2013م

الهيئة الإشرافية

سمية عامر عثمان
محمد عثمان أحمد
د. مصطفى محمد عبد الله

رئيس التحرير

محمد الحسن محمد أحمد الخليفة

سكرتير التحرير

د. مجدي الأمين نورين

المحررون

الحسين إسماعيل حسين
حسن محجوب الزبير

الإخراج الفني

يحيى ميرغني عبد الله

الطابعون

مطبعة دبي 0912308712

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي، إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب.

كلمة التحرير

يتزامن صدور هذا العدد مع عيد الفداء المبارك وموسم أداء فريضة الحج والذي يتجرد فيه المسلم لعبادة الله تعالى، وذلك بترك كل ما يشغله عن ذكر الله عز وجل، ويُعتبر الحج رحلة إيمانية واجتماعية يستفيد منها المسلم بتجديد إيمانه وصلته بربه ويسأله العفو والمغفرة للذنوب وأن يرحمه بدخول الجنة التي أُعدت للمتقين، أما الفوائد الإجتماعية للحج فتتمثل في تقوية صلة الحاج بإخوانه الحُجاج والتحلي بمكارم الأخلاق والتعاون على البر والتقوى، وتتكون نتيجة لذلك صداقات وصلات قد تستمر طوال فترة حياة الإنسان.

يشتمل هذا العدد بالإضافة للأبواب الثابتة على أربعة موضوعات يُناقش الأول النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية ويتناول الثاني واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان، أما الثالث والرابع باللغة الانجليزية بعنوان العلاقة بين قطاع التأمين والنمو الاقتصادي (السودان كحالة دراسية) ومحددات نمو إنتاج السكر في السودان.

وبهدف تطوير وتجويد الإصدارة، ترجو هيئة التحرير من السادة القراء والباحثين رفدها بالتعليقات والملاحظات والموضوعات ذات الصلة.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

رئيس التحرير،،،

في هذا العدد

دراسات وبحوث

النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية
محمد الحسن الخليفة
مدير إدارة البحوث والتنمية
4

دراسات وبحوث

واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان
د. عبد الحميد إلياس سليمان
معهد الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم
8

دراسات وبحوث

On the Relationship between Insurance Sector and Economic Growth: Evidence from Sudan
Suliman Zakaria Suliman - Assistant Professor, Department of Econometrics and Social Statistics, University of Khartoum
53

دراسات وبحوث

Determinants of Sugar Production Growth in Sudan (1980 - 2010)
By: Abdalla Ali Ahmed Edriss - Economic Researcher, Economic and Social Research Bureau, Khartoum, Sudan
64

سياسات

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية
حسن محجوب الزبير - إدارة البحوث والتنمية
18

المصرفي

ندوات ومؤتمرات

ورشة مستقبل التنمية الاقتصادية بدارفور:
(الفرص والتحديات)
عيسى أحمد ترايو - ادارة البحوث والتنمية

20

أضواء على

مشاكل التجارة الدولية للدول النامية
هويدا محمد أبو بكر - إدارة البحوث والتنمية

26

قرأت لك

كتاب منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان (الجزء الثاني)
محمد المصطفى عبد المنعم - إدارة البحوث والتنمية

29

ماذا تعرف عن

نظام الظل المصرفي
الحسين إسماعيل حسين بدري - إدارة البحوث والتنمية

31

أحداث اقتصادية

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية
د. مجدي الأمين نورين - إدارة البحوث والتنمية

34

مؤشرات اقتصادية

مؤشرات اقتصادية
أحمد محمد عصام الدين - إدارة الإحصاء

36

النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية بين المتغيرات المحلية والعالمية

دراسات وبحوث

اعداد
محمد الحسن الخليفة

مدير إدارة البحوث والتنمية

يهدف الموضوع إلى تسليط الضوء على مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة علية في الدول النامية، والتي تتضمن الدول الإفريقية والملامح الرئيسية لاقتصادات تلك الدول، بالإضافة لاستعراض أداء النمو الاقتصادي في بعض الدول الإفريقية. بالتركيز على السودان، كما يقدم بعض التوصيات التي يمكن أن تُساهم في إعداد السياسات والاجراءات المتعلقة بتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية بصورة عامة.

مفهوم النمو الاقتصادي:

يُعرف النمو الاقتصادي بأنه التغيير الإيجابي أو الزيادة في مستوى إنتاج السلع والخدمات للدولة خلال فترة زمنية محددة (عادة عام). ويُقاس بنسبة التغيير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ويكون معدل النمو اسمي وحقيقي باستبعاد أثر التضخم باستخدام سنه الأساسي (base year) أو مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP defator). وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى إن النمو يختلف عن التنمية والتي تهتم بتحسين مستوى المعيشة من خلال تطوير وإنشاء البنيات الأساسية واستدامة البنية التحتية وتطوير رأس المال المادي والبشري وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية والأمنية، أما النمو الاقتصادي فيركز على الإنتاج والإنتاجية أي التغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويرى بعض الاقتصاديين أن الدول النامية قد تُسجل معدل نمو اقتصادي ايجابي، بينما لم تُحقق نتائج ملموسة في جانب التنمية، ويرى البعض الأخر أن النمو الاقتصادي يُعتبر خطوة نحو التنمية لان النمو قد يؤدي لارتفاع المدخرات والدخول، التي يمكن أن تُحسن مستوى المعيشة وارتفاع الطلب، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وهذا يُعرف بدائرة النمو الاقتصادي (Circle of Growth)، ويرى البعض أن النمو الاقتصادي له آثار سالبة أهمها زيادة نسبة التلوث وبالتالي انخفاض الإنتاج وظهور البطالة، واستخدام الموارد الناضبة (Depleted Resource) دون مراعاة للأجيال القادمة (Future Generation)، وأيضاً قد تكون هناك عدم العدالة في توزيع الدخل على المناطق الريفية، مما ينتج عنه نزاع وعدم استقرار.

العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي:

يتفق معظم الاقتصاديين على أن النمو الاقتصادي يتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية يمكن تلخيصها في الآتي:

- انخفاض مستوى الادخار المحلى الذي يعتبر من المصادر الهامة لتوفير الموارد المالية التي يمكن استخدامها في المجالات الاستثمارية المختلفة، وكذلك ضعف وعدم تطور المؤسسات والأسواق المالية المحلية لاستقطاب الموارد.
- عدم تطور أو وجود البنيات الأساسية التي تساعد وتسهل عملية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تحريك عوامل الإنتاج والسلع المنتجة من مناطق الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك والتصدير، وذلك باستخدام وسائل النقل البري والسكك الحديد وتوفير الخدمات المصاحبة مثل النقل المبرد والتغليف والتعبئة.
- الاعتماد على عدد محدود من سلع الصادر وتصدير السلع في شكل مواد خام دون إضافة قيمة،

وسيؤدي ذلك إلى انخفاض عائد الصادر في حالة انخفاض الطلب العالمي مما يؤثر سلبا علي مقدرة الدولة على استيراد السلع الاستراتيجية، ومقابلة الالتزامات الخارجية, وتشير التجربة إلى تأثر الدول المصدرة للمواد الأولية سلباً بالأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث انخفض الطلب على صادراتها ، وقد ادي ذلك الي تراجع تدفق الموارد للعملات الأجنبية وحدوث عجز الحساب الجاري والرأسمالي نتيجة لانخفاض عائد الصادر وتدفق رؤوس الأموال للداخل . وقد يغطى ذلك العجز بالاستدانة من الخارج مما يضعف ثقة المستثمرين الأجانب وبالتالي تخفيض استثماراتهم في إنشاء المشروعات الإنتاجية والخدمية، وينعكس ذلك سلباً على الدول المستضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر وعدم إتاحة أمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتطوير وتدريب القوى العاملة والتي يلاحظ ضعف الموارد المخصصة لتأهيلها في معظم الدول النامية، هذا بجانب عدم الاهتمام بتطوير مهارات المستثمرين ورجال الإعمال المحليين للقيام بالدور المنوط بهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

- عدم تحصيل الإيرادات العامة بصورة مثلى من مصادرها المختلفة، وعدم ترشيد الإنفاق وحصره على الأولويات يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للدخول والأرباح وبالتالي انخفاض الادخار، كما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي انخفاض تنافسية سلع الصادر.
- عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وظهور النزاعات يؤدي إلى انخفاض الإنتاج بغرض الاستهلاك المحلي والتصدير ويضعف ذلك إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي.
- التغييرات المناخية وعدم توفر البيئة المواتية للاستثمار يحد من فرص تحقيق النمو الاقتصادي.

هذا وقد أثرت العوامل المذكورة سلباً على النمو الاقتصادي في معظم الدول الإفريقية، والتي تعتبر من ضمن الدول النامية، ويُلاحظ أن بعضها سجلت معدل نمو ايجابي نتيجة لتوفر الظروف المواتية.

ملامح اقتصادات الدول الإفريقية:

تتميز القارة الإفريقية بتوفر الموارد الطبيعية والتي تشمل الاراضي الشاسعة والغابات والحيوانات البرية والموارد المائية، وتمثل مصادرها في الانهار والمياه الجوفية والامطار، وتشكل الموارد المائية مصدر رئيسي للطاقة الكهربائية، وايضا يوجد في دول القارة احتياطي مقدر من النفط والمعادن الأخرى مثل الذهب. وايضا تتوفر القوي العاملة حيث تتراوح نسبه الشباب بين 60% - 70% من السكان.

ووفقا لهذه الموارد يختلف الهيكل الانتاجي للدول الإفريقية، حيث يلاحظ تركيز عدد من الدول على انتاج وتصدير النفط، وتقوم دول اخري بإنتاج وتصدير المحاصيل النقدية كالقطن والصمغ العربي ومنتجات الثروة الحيوانية، ويلاحظ بصوره عامة ان صادرات معظم الدول الإفريقية في شكل مواد خام اوليه، وذلك حسب الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة.

وتستورد معظم الدول الإفريقية النفط ومشتقاته والسلع المعمرة والسلع الغذائية المصنعة والحبوب بالإضافة الي بعض السلع المصنعة الأخرى. وتشكل قيمة الواردات عباً كبيراً على ميزان المدفوعات، حيث سجلت بعض الدول عجزاً كبيراً، وايضاً تواجهه الدولة الافريقية مشكله ارتفاع المديونية الخارجية والفوائد المترتبة عليها. وفي جانب الموازنة العامة يلاحظ ارتفاع العجز السنوي نتيجة للزيادة الكبيرة في حجم الانفاق مقارنة مع الايرادات، وقد يغطي هذا العجز في معظم الاحوال بالاستدانة من النظام المصرفي مما يؤدي الي ظهور الضغوط التضخمية وتدهور سعر الصرف.

وهناك جهود مبذولة من قبل الدول الافريقية والمنظمات التي تم تكوينها لتطوير الاقتصادات وتنسيق السياسات بهدف الوصول للتكامل الاقتصادي بين دول القارة عن طريق انشاء المشروعات المشتركة وتنشيط التبادل التجاري بتسهيل الشروط الاجراءات وتبادل الخبرات بتحريك القوى العاملة. ومن أبرز هذه المنظمات الاتحاد الافريقي والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا، وتقوم هذه المنظمات بدور كبير في تطوير السياسات والبرامج الاقتصادية، بالإضافة الي الجهود المبذولة لمعالجة النزاعات الداخلية بين الدول.

تطور معدل النمو الاقتصادي في بعض الدول الإفريقية خلال الفترة 2000 – 2012.

تم اختيار اربعة عشر دولة للوقوف على أداء نموها خلال الفترة قيد الدراسة وتشتمل: الجزائر، نيجيريا، الجابون، غامبيا، مصر، جنوب افريقيا، اثيوبيا، كينيا، ليسوتو، المغرب، تونس، زامبيا وزمبابوي. يتضح من الجدول رقم (1) أن معظم هذه الدول قد سجلت معدل نمو ايجابي خلال الفترة المذكورة، وسجل عدد محدود منها معدل نمو سالب في بعض الاعوام، وذلك نسبة لتأثرها بالأزمة المالية العالمية الاخيرة، بالإضافة لبعض العوامل الداخلية مثل النزاعات القبلية والتغيرات المناخية التي ادت لتدني الانتاج والانتاجية، وبصورة عامة يعزي التحسن في اداء النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية الي التعافي الذي شهده الاقتصاد العالمي نتيجة للآثار السالبة للازمة المالية، وذلك بارتفاع مستوي الانتاج والانتاجية في عدد من الدول الافريقية، وكذلك ارتفاع اسعار سلع الصادرات، وعلي الصعيد الداخلي شهدت بعض الدول استقرار سياسي وتحسن في الخدمات المالية وعمليه الادماج المالي مما اتاح عملية ايداع المدخرات وتوظيفها بتقديم التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة. هذا بالإضافة الي اهتمام عدد من كبير من الدول الإفريقية بجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاعات الانتاجية وتأهيل البنيات الاساسية القائمة، وإنشاء بنيات جديدة وفقا لمتطلبات تطوير وزيادة الانتاج بغرض الصادر. وأيضاً هنالك اهتمام

جدول رقم (1): معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الإفريقية خلال الفترة 2000 – 2012

%

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الجزائر	3.8	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.0	1.7	3.6	2.6	3.3
مصر	5.4	3.5	3.2	3.2	4.1	4.5	6.8	7.1	7.2	4.7	5.1	1.8	2.2
اثيوبيا	5.9	7.4	1.6	-2.1	11.7	12.6	11.5	11.8	11.2	10.0	10.6	11.4	8.5
الجابون	-1.9	2.2	-0.7	1.7	1.1	1.5	-1.9	5.2	1.0	-2.9	6.7	7.1	5.6
غامبيا	5.5	5.8	-3.2	6.9	7.0	-0.9	1.1	3.6	5.7	6.5	6.5	-4.3	5.3
كينيا	0.6	4.5	0.5	2.9	5.1	5.9	6.3	7.0	1.5	2.7	5.8	4.4	4.6
ليسوتو	5.7	3.7	2.0	3.5	2.8	2.9	4.1	4.9	5.1	4.8	6.3	5.7	4.5
ليبيا	3.7	-1.8	-1.0	13.0	4.5	11.9	6.5	6.4	2.7	-0.8	5.0	-62.1	104.5
المغرب	1.6	7.6	3.3	6.3	4.8	3.0	7.8	2.7	5.6	4.8	3.6	5.0	2.7
نيجيريا	5.3	8.2	21.2	10.3	10.6	5.4	6.2	7.0	6.0	7.0	8.0	7.4	6.6
جنوب افريقيا	4.2	2.7	3.7	2.9	4.6	5.3	5.6	5.5	3.6	-1.5	3.1	3.5	2.5
تونس	4.3	4.9	1.7	5.5	6.0	4.0	5.7	6.3	4.5	3.1	2.9	-1.9	3.6
زامبيا	3.6	4.9	3.3	5.1	5.4	5.3	6.2	6.2	**5.7**	**6.4**	**7.6**	**6.8**	**7.2**
زمبابوي		**1.6**	**-9.3**	**-16.8**	**-6.1**	**-5.6**	**-3.4**	**-3.7**	**-17.8**	**8.9**	**9.6**	**10.6**	**4.4**

International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, October 2013

ببناء القدرات وتدريب القوى العاملة واستخدام التكنلوجيا الحديثة في الانتاج. وبالرغم من التطورات الايجابية المذكورة، يتوقع أن يتأثر النمو الاقتصادي في الدول الافريقية سلباً باستمرار الركود في دول الاتحاد الأوروبي وانخفاض الاستثمارات في الدول الصاعدة.

النمو الاقتصادي في السودان:

يتضح من الجدول رقم (2) والشكل رقم (1) ان النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2000 - 2012 ، قد سجل معدلات ايجابية بلغت 6.5% في المتوسط خلال الفترة قيد النظر. ويلاحظ ان العام 2007 قد شهد اعلي معدل بلغ 10.5%. وقد سجل ادني معدل في العام 2012 بلغ 1.1%. ويعزي تحقيق معدلات النمو الايجابية الي اهتمام الدولة في إطار تطبيق سياسات التحرير والانفتاح الاقتصادي بتحسين مناخ الاستثمار المحلي والاجنبي المباشر، الامر الذي ادي الي انتاج وتصدير النفط وقيام شركات الخدمات المصاحبة، واستمر انتاج وتصدير النفط حتى العام 2011 والذي شهد انفصال جنوب السودان، ونتيجة لذلك انخفض معدل النمو الاقتصادي. ولتعويض الفاقد من ايراد وتصدير النفط تم التحول الي الاهتمام بالصادرات غير النفطية، وذلك في إطار البرنامج الاقتصادي الثلاثي (2011 – 2014) والذي يركز على تشجيع انتاج وتصدير القطن والصمغ العربي ومنتجات الثروة الحيوانية والمعادن وخاصة الذهب، وكذلك ركز البرنامج على احلال واردات سلع السكر والقمح والحبوب الزيتية والأدوية، هذا بجانب الاهتمام بتأهيل البنيات الأساسية والحد من استيراد السلع الكمالية، ويتوقع ان يحقق البرنامج الاهداف المرجوة بنهاية العام 2014.

جدول رقم (2): معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة 2000 - 2012

العام	(%) GDP growth
2000	8.4
2001	6.4
2002	6.7
2003	6.1
2004	7.4
2005	8.1
2006	9.3
2007	10.5
2008	7.8
2009	5.9
2010	5.2
2011	1.9
2012	1.1

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للأعوام المذكورة.

الشكل (1) معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة 2000 - 2012

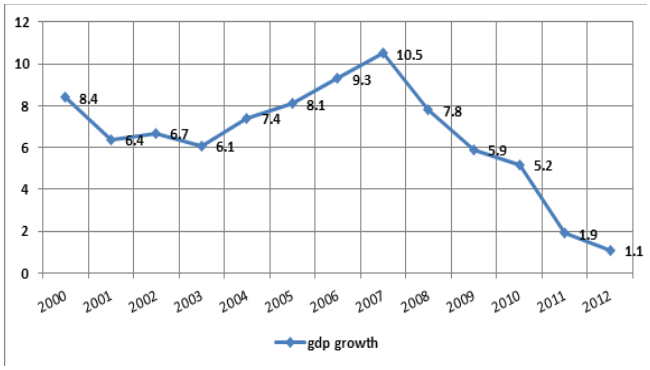

خاتمة وتوصيات:

يتضح من تحليل معدلات النمو الاقتصادي لمجموعة الدول الإفريقية المذكورة ان هنالك تحسن في اداء بعض الدول، وقد يعزي ذلك لتحسين مناخ الاستثمار مما ادي لتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في جانب الانتاج والتصدير، إضافة الي الاهتمام على المستوي المحلي بتطوير الانتاج والإنتاجية وتأهيل البنيات الاساسية مع الاهتمام بالقوي العاملة.

وعلى الجانب الاخر سجلت بعض الدول الافريقية معدلات نمو سالبه ومتدنية نسبة لعوامل داخلية وخارجية، من العوامل الداخلية استمرار النزاعات وتدهور البنيات الاساسية وتصدير المواد الاولية، ومن العوامل الخارجية، استمرار تأثر هذه الدول بتطورات الاقتصاد العالمي مثل الازمة المالية العالمية وازمة الديون السيادية الاوربية. ولتخفيض الاثار السالبة لهذه العوامل ومن ثم تحقيق معدلات نمو اقتصادي ايجابي والتحول الي مرحلة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن طرح التوصيات التالية:

- الاستمرار في الانفتاح على العالم الخارجي لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مجال الانتاج والتصدير والخدمات بالتركيز على المشروعات ذات الكثافة العمالية للمساهمة في تخفيض نسبة البطالة.
- تأهيل البنيات التحتية القائمة وإنشاء الجديدة وفقا لمتطلبات المشروعات الانتاجية مثلا إنشاء خطوط السكة حديد التي تربط مناطق الانتاج والاستهلاك وموانى الصادرات.
- الاستغلال الامثل والاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتوفرة كالغابات والموارد المائية والمعادن مع مراعات امكانية استمرار هذه الموارد للأجيال القادمة.
- الاهتمام بتأهيل وبناء قدرات القوى العاملة في المجالات المختلفة مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير الانتاج مع ضرورة تبادل الخبرات والتجارب مع الدول التي حققت معدلات نمو اقتصادي عالية (الصين وماليزيا) والنظر في امكانية الاستفادة من تجاربها.
- الاهتمام بتصدير السلع ذات القيمة المضافة، وذلك بإنشاء المصانع التي تعتمد على المواد الخام الزراعية وتوفر فرص العمل.
- نشر الوعي الادخاري والمصرفي لاستقطاب الموارد المالية في شكل ودائع للاستفادة منها في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تنشيط عملية انشاء المشروعات الاستراتيجية عن طريق نظام الشراكات بين القطاع الخاص المحلي والاجنبي وبين الحكومات، وتفعيل عملية حصول القطاع الخاص على خطوط التمويل بالعملات الاجنبية من البنوك والمؤسسات المالية الاقليمية.
- تنويع هيكل الانتاج بغرض الاستهلاك المحلي والصادر، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتفادي تدني عائد الصادرات نتيجة للازمات الاقتصادية العالمية.
- العمل على تطوير الانتاج والخدمات وايجاد مصادر بديله للطاقة التقليدية، وذلك بتنشيط البحث العلمي بالتنسيق بين الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة ومنظمات الامم المتحدة ذات الصلة مثل المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (FAO)، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ومنظمة العمل الدولية (ILO).
- السعي نحو إعفاء ديون بعض الدول الافريقية والتي تواجه ارتفاع في حجم مديونيتها الخارجية، وذلك لتخفيف الالتزامات الخارجية لتوفير الموارد وتوجيهها نحو تطوير الانتاج.

المراجع:

- Barro Robert.J, (1996): determinants of Economic growth Emperical study, NBER working paper NO: 5698.
- Barro Robert .J and Tg. Wha lee, (2000): Inequality and growth in apanel of countries, Journal of Economic Growth, spring VOL.5.
- Rahul Anand, Saurabh Mishra and J. peris, (2013) IMF working paper NO: 13/135.
- IMF Regional Economic outlook (2013): Sub-saharian Africa.
- Buledorn, John Duttagupta, Rupagujard, and Jaume Mwase Nkunde (2013): the Growth come back in developing Economics, anew hope for back to the future, IMF working paper NO: 132.
- IMF data base.
- التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للفترة 2000 – 2012.
- قراءات مختلفة من مواقع الشبكة العالمية للإنترنت حول النمو والتنمية الاقتصادية.

دراسات وبحوث

واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في السودان

د. عبد الحميد إلياس سليمان
معهد الدراسات والبحوث الإنمائية
جامعة الخرطوم

1/ مقدمة:[1]

على الرغم مما يزخر به السودان من امكانات وموارد زراعية هائلة، الا أن القطاع الزراعي ما زال يواجه الكثير من الصعاب والعقبات التي حدت كثيراً من اسهاماته ودوره في النهوض بالاقتصاد الوطني، وما يترتب على ذلك من اسهامات في كافة الجوانب التنموية. ولعله من المهم الاشارة الى أن أحد أهم التحديات الماثلة التي تواجه القطاع الزراعي في السودان في الوقت الراهن هو نقص الموارد المالية اللازمة للنهوض بالقطاع سواء كانت تلك الموارد في شكل تمويل مصرفي أو استثمارات جديدة على الرغم من الفرص الاستثمارية الجيدة التي يوفرها القطاع الزراعي في السودان خاصة في ظل الارتفاع المتواصل في اسعار المنتجات الزراعية.

لقد عملت السياسة التمويلية التي يصدرها بنك السودان المركزي على تشجيع الانتاج الزراعي عبر تشجيع المصارف على تخصيص أكبر قدر ممكن من الموارد للقطاع الزراعي، وذلك كما جاء في السياسة التمويلية لعام 2013. اشتملت تلك السياسة على موجهات بتخصيص القدر الاكبر من التمويل المصرفي للإنتاج الزراعي وعلى وجه الخصوص انتاج وتصدير سلع البرنامج الثلاثي (السكر، القمح، زيوت الطعام والادوية). وفى مجال الصادر تشجيع انتاج سلع القطن، منتجات الثروة الحيوانية والصمغ العربي، وذلك عن طريق تكوين محافظ تمويل بواسطة البنوك تحت اشراف ومتابعة البنك المركزي، مع تقديم الحوافز للمصارف التي تشارك في تلك المحافظ. أيضاً وجهت السياسة التمويلية المصارف بأن تكون جملة التمويل الممنوح في أي وقت من الاوقات للمناطق الريفية بواسطة أي من فروعها العاملة بنسبة لا تقل عن 70% من جملة الودائع المستقطبة من تلك المناطق. كذلك وجهت السياسة التمويلية بتكوين محافظ من البنوك لتمويل شراء المحاصيل بغرض الصادر، الى جانب تقديم الحوافز للمصارف التي توفر التمويل متوسط المدى والتمويل ذو البعد الاجتماعي بالإضافة الى المصارف التي تقدم التمويل بصيغ المشاركة وغيرها من الصيغ بخلاف المرابحة.

على الرغم مما جاءت به السياسة التمويلية من حوافز وموجهات تصب كلها في تشجيع تخصيص أكبر قدر من الموارد المصرفية للقطاع الزراعي، إلا أن نصيب القطاع الزراعي من التمويل المصرفي ظل محدوداً للغاية، وكذلك الحال بالنسبة للاستثمارات خاصة الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والتي شهدت زيادات ملحوظة خلال الفترة التي تلت استغلال النفط بحيث أصبح السودان على رأس الدول الافريقية من حيث تدفق

1) اود ان أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الحسين اسماعيل من إدارة البحوث ببنك السودان المركزي لمساهمته الكبيرة في توفير الاحصاءات والبيانات التي اعتمدت عليها الدراسة وتعليقاته القيمة على مسودة الورقة.

الاستثمارات الاجنبية المباشرة ولكن نصيب القطاع الزراعي من تلك الاستثمارات كان أيضاً متواضعاً.

عليه فإن هذه الورقة تعتبر محاولة لإلقاء الضوء على قضية التمويل المصرفي الموجه للقطاع الزراعي وذلك من حيث التطرق لكافة الجوانب المتعلقة بحجم التمويل وتكلفته وتغطيته بالإضافة الى الجوانب المتعلقة بالصعوبات والعقبات التي تواجه تقديم خدمات التمويل المصرفي للقطاعات الفرعية المختلفة التي يشملها القطاع الزراعي.

2/ لمحة عامة عن القطاع الزراعي في السودان:

1/2 الموارد الزراعية للسودان:

1/1/2 الأراضي الصالحة للزراعة:

يستحوذ السودان على أراضي زراعية شاسعة تقدر مساحتها بحوالي 84 مليون هكتار المستغل منها فعليا فقط 18 مليون هكتار. تتميز الأراضي الزراعية في السودان بالخصوبة وتعدد البيئات المناخية مما يسمح بإنتاج أنواع مختلفة من المنتجات الزراعية. كذلك تقل العوائق الطبيعية التي تؤثر على الزراعة ويتوفر السودان على موارد مائية كبيرة من مصادر مختلفة تشمل الأنهار، الأمطار، والمياه الجوفية، مما يجعل السودان مؤهلا بجدارة ليصبح أحد أهم الأقطار الأفريقية والعربية لإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية. تسود في السودان ثلاث أنواع رئيسة من الزراعة وذلك اعتمادا على أسلوب الري أو نمط الإنتاج وهي:

الزراعة المروية بالري الصناعي، الزراعة المطرية الآلية والزراعة المطرية التقليدية. تتنوع المنتجات الزراعية المنتجة في القطاعات الثلاث لتشمل مجموعة من الحبوب الغذائية والزيتية بالإضافة إلى الصمغ العربي والخضر والفواكه.

2/1/2 الموارد المائية والمناخ:

تتوفر للسودان موارد مائية ضخمة تتمثل في مياه الأنهار، الأمطار والمياه الجوفية، أيضاً يتميز السودان بتعدد المناخات التي تتدرج من المناخ الصحراوي شمالاً وصولاً إلى مناخ السافنا شبه الغنية في جنوب البلاد إضافة إلى مناخ البحر الأبيض المتوسط على ساحل البحر الأحمر. تقدر حصة السودان من مياه النيل حسب اتفاقية مياه النيل لعام 1959م بنحو 18.5 مليار متر مكعب في العام. ويستغل السودان حالياً منها حوالي 12.2 مليار متر مكعب في العام. كما يستفاد من مياه الأودية بتخزينها في الحفائر والسدود الترابية وتغذية الخزانات الرسوبية لأغراض الشرب الري. أما المياه الجوفية فتنتشر مصادرها في أكثر من50% من مساحة السودان ويقدر مخزونها بنحو 15.200 مليار متر مكعب.

3/1/2 الثروة الحيوانية:

يزخر السودان بثروة حيوانية هائلة تقدر أعدادها بحوالي 105 مليون رأس وتشمل الابقار، الإبل والأغنام، إلى جانب ذلك تتوفر في السودان مصادر الثروة السمكية في مياه الأنهار وبحيرات السدود إلى جانب مصائد البحر الأحمر ومزارع الأسماك. كذلك يشهد إنتاج الدواجن زيادة مضطردة بالإضافة الى ما تذخر به البلاد من طيور وحيوانات برية.

4/1/2 الثروة الغابية:

على الرغم من الاثر السلبي الذي خلفه انفصال الجنوب على حجم الثروة الغابية للسودان، الا أن السودان لا يزال يتمتع بقدر جيد من الغطاء النباتي، حيث توجد بالسودان مساحات شاسعة مغطاة بالغابات والشجيرات والمراعي الطبيعية تقدر بنحو 1.050 مليون هكتار. وقد ساعدت هذه المراعي على تربية ثروة حيوانية متنوعة قدرت بنحو 104 مليون رأس حسب إحصائية عام 2012م. كما يتميز القطاع الغابي بإنتاج العديد من المنتجات الغابية الهامة والتي من أهمها الصمغ العربي اضافة الى الاخشاب، الفحم النباتي، المواد الدابغة، النباتات الطبية والعطرية، المكعبات المضغوطة، الحبال وغيرها من المنتجات الاخرى.

2/2 القطاع الزراعي ودوره في الاقتصاد الوطني:

يعتبر الاقتصاد السوداني اقتصاد زراعي في المقام الأول حيث أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي تقدر بحوالي 30.20% بينما تقدر مساهمة قطاع التصنيع بحوالي 15.01% ويساهم قطاع الخدمات بحوالي 54.97%. أما قطاعات التعدين والتشييد والكهرباء فيساهم بنسبة 13.5% من القيمة الاجمالية للناتج المحلي الاجمالي. يلاحظ أن القطاع الزراعي يمثل العمود الفقري للنشاط السكاني، حيث يعمل بهذا القطاع أكثر من 22% من السكان وهو ما يشكل ما نسبته حوالي 41.1% من مجموع القوى العاملة بالبلاد. يشتمل القطاع الزراعي على قطاعات الزراعة المروية، الزراعة المطرية الآلية، الزراعة المطرية التقليدية، الغابات، الثروة الحيوانية والثروة السمكية. وتتمثل أهم منتجات القطاع الزراعي في محاصيل القطن، الصمغ العربي، الذرة، الدخن، الفول السوداني، السمسم، زهرة الشمس، الخضروات والفواكه بالإضافة للمنتجات الحيوانية والسمكية. أيضاً ترتبط معظم الصناعات الهامة القائمة ارتباطاً عضوياً بالقطاع الزراعي وأن تلك الصناعات تقوم اساساً على المنتجات الزراعية والحيوانية وهي تشمل صناعات السكر، النسيج، الزيوت، المركزات والعصائر، المربات، منتجات الدقيق والخبز، الحلويات والطحنية، المولاس، الجلود والأحذية، الألبان ومنتجاتها ...الخ من الصناعات المرتبطة بالخامات الزراعية. عليه يمكن القول بأن نجاح القطاع الصناعي يتوقف بدرجة كبيرة على امكانات وقدرات القطاع الزراعي في توفير المدخلات اللازمة لتشغيل الطاقات الإنتاجية المتاحة

بالمصانع، ومن هنا تنبع أهمية ربط الجهود والاستثمار في القطاع الزراعي بخطط الإنتاج والاستثمار في القطاع الصناعي. الى جانب ذلك يلعب القطاع الزراعي دوراً رئيسياً في تنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل النقل، التخزين، التجارة، المصارف، التامين وخلافه وبالتالي فهو يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد السوداني.

3/2/ الأطر العامة للسياسات الكلية التي يعمل في ظلها القطاع الزراعي:

بدأ السودان من مطلع التسعينات من القرن المنصرم تطبيق ما يعرف بسياسات التحرير الاقتصادي، والتي تحمل السمات الاساسية لسياسات السوق الحر وقد هدفت تلك السياسات بصورة اساسية لتحريك جهود الاقتصاد ودفع عجلة الانتاج عن طريق تبنى حزمة من الاصلاحات السياسة والمؤسسية التي ترتب عليها تقليص دور الدولة في الاقتصاد لصالح القطاع الخاص. اشتملت البرامج الإصلاحية المطبقة على حزمة من السياسات اشتملت على تطبيق برامج الخصخصة (privatization)، تحرير التجارة الداخلية والخارجية، تحرير سعر الصرف وإلغاء الدعم على السلع والخدمات.

أثمرت تلك السياسات عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بصورة مضطردة وقد ساعد في ذلك اكتشاف واستغلال النفط وازدياد الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أصبح السودان من أكثر الدول الأفريقية جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتعتبر الفترة من العام 1998 وما تلاها هي الحقبة الوحيدة في تاريخ السودان التي تحققت فيها معدلات نمو موجبة ومستقرة في الناتج المحلي الإجمالي. وقد تحققت معدلات النمو الاقتصادي الجيدة على الرغم من ما واجهه السودان من ظروف غير مواتية تمثلت في المقاطعة الاقتصادية، آثار الحرب الأهلية، تراكم الديون الخارجية بالإضافة للظروف المناخية غير المواتية في بعض المواسم. ولكن على الرغم مما تحقق من معدلات نمو مرتفعة ومستقرة خاصة خلال حقبة تدفق الموارد النفطية وما تبعها من ازدياد وتيرة الاستثمارات الجنبية المباشرة لم يستفيد القطاع الزراعي من تلك الموارد بل تراجعت مؤشرات أدائه بصورة واضحة وبالتالي تقلص الدور الذي كان يلعبه كمصدر أساسي للصادرات والدخل القومي. بالإضافة الى ذلك ونتيجة للصدمات المتتالية التي ضربت الاقتصاد السوداني والتي كان من اهمها الازمة المالية العالمية وانفصال الجنوب فقد ازداد تدهور القطاع الزراعي متأثراً بتلك الصدمات في الوقت الذي اصبحت فيه البلاد أشد حوجة للقطاع لتعويض الفاقد الناجم عن فقدان ثلاث ارباع الايرادات النفطية وما تبع ذلك من أزمة اقتصادية تمثلت أهم مظاهرها في العجز الكبير في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، إضافة الى تراجع سعر صرف الجنيه السوداني امام العملات الاجنبية وارتفاع معدلات التضخم.

4/2/ بعض مؤشرات اداء القطاع الزراعي:

توضح مؤشرات اداء القطاع الزراعي المختلفة بصوره أو أخرى تراجع أداء هذا القطاع الحيوي. فعلى سبيل المثال تشير آخر الاحصاءات المتوفرة الى أن إجمالي المساحات المزروعة قد بلغت في العام 2012/2011 حوالي 40.9 مليون فقط منها 1.8 مليون فدان بالقطاع المروى و39.1 مليون فدان بالقطاع المطري بشقيه الآلي والتقليدي وهذا ما يعنى تقلص المساحات المزروعة بما قدره 5 مليون فدان عن العام السابق مباشرة (بنك السودان المركزي، 2012). ويبين ذلك انخفاض المساحة المزروعة بالقطاع المروى بأكثر من النصف حيث بلغت في العام 2011/2010 حوالي 3.6 مليون فدان. أما فيما يتعلق بالإنتاج والانتاجية للمحاصيل المختلفة، فيلاحظ ان السمة العامة هي تذبذب مستويات الانتاج الكلى وانخفاض الانتاجية، وذلك نسبة لتأثر الانتاج بعوامل مختلفة مثل مستويات الامطار - خاصة وأن معظم المساحات المزروعة تعتمد على الامطار، وصلاحية البنى التحتية خاصية الري، وتوفر مدخلات الانتاج وأسعارها، توفر التمويل وغيرها من العوامل الاخرى. فيما يختص بمعدل نمو القطاع الزراعي يلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي قد كان أكبر من معدل نمو الناتج الزراعي خلال الفترة من 2002-2007 وبعد ذلك تباطأ نمو الناتج المحلى الإجمالي وأصبح أقل من معدلات نمو القطاع الزراعي. يلاحظ أيضاً أن العام 2011 قد شهد تراجعاً حاداً في نمو الناتج الزراعي نتيجة لانفصال الجنوب في ذلك العام. أما فيما يختص بنصيب القطاع الزراعي من إجمالي التمويل فقد جاء متسقا الى حد مع نسبة نمو الناتج الزراعي كما يوضح الشكل (1).

فيما يتعلق بإسهام القطاع الزراعي في الصادرات فإنه من الطبيعي أن يتأثر بمستويات الانتاج السائدة وعليه يلاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني قد شهدت تراجعاً ملحوظاً كما يشير الشكل (2). ويتضح من الشكل أن الهبوط الحاد في مساهمة المنتجات الزراعية الى إجمالي الصادرات قد تزامن مع بداية تصدير النفط والذي شكل دفعة كبيرة للصادرات ولكن بعد فقدان ايرادات النفط فان مساهمة الصادرات الزراعية ما زالت بعيده عن المستوى الذي كانت عليه في بداية التسعينات حيث وصلت مساهمة القطاع الى ما يزيد عن ال 90% من إجمالي الصادرات على الرغم من زيادة حجمها بأكثر من الضعف عما كانت عليه في ذلك الوقت. أما فيما يختص بالثروة الحيوانية فقد انخفضت اعدادها بما يعادل حوالي 35 مليون رأس نتيجة لانفصال الجنوب. ويعاني قطاع الثروة الحيوانية من تقليدية انماط الانتاج السائدة مما يؤدى الى عدم الاهتمام بنوعية الانتاج في ظل ضعف خدمات الارشاد وضعف البنى التحتية، مما يؤثر على تسويق منتجات القطاع في الاسواق الاقليمية والعالمية.

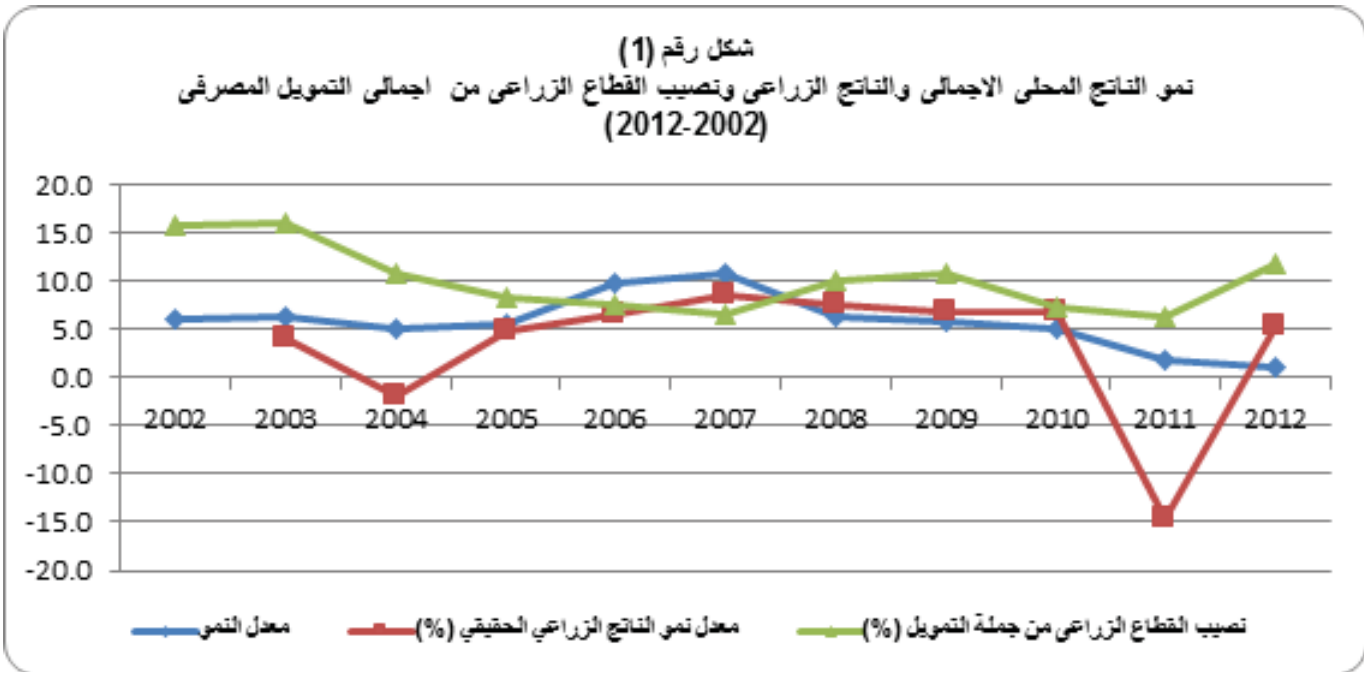

المصدر: بنك السودان المركزي

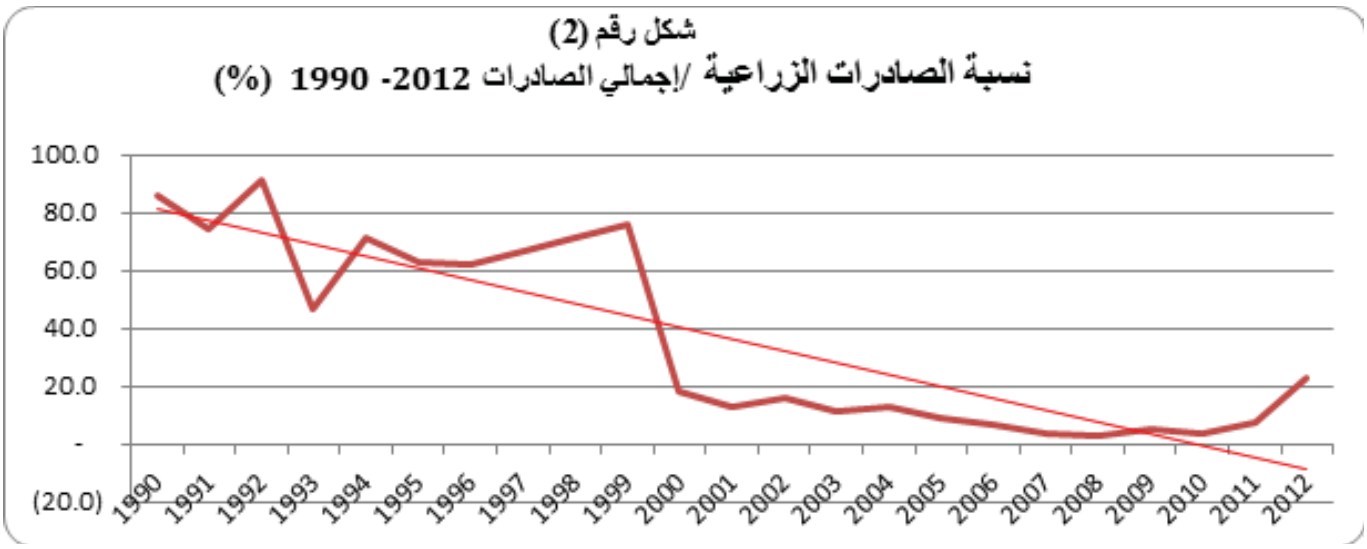

المصدر: بنك السودان المركزي

5/2/ الصعوبات والعقبات التي تواجه القطاع الزراعي:

تشير الكثير من الدراسات الى أن القطاع الزراعي في السودان يواجه العديد من العقبات والمشاكل التي أثرت سلباً على أدائه. يمكن اجمال أهمها في ضعف قدرات المنتجين المتمثلة في (الأمية والفقر، وسوء التغذية والمرض) الاستخدام غير المرشد لموارد الأرض والماء، وغياب رؤية واضحة تجاه القطاع الزراعي ككل (خاصة القطاع التقليدي وقطاع الرعاة)، وتقليدية الإنتاج، وضعف وتدني الإنتاجية مع غياب استخدام التقنية المطورة، وفقر البنيات الأساسية، وضعف التمويل، وقلة المدخرات، وقصور النواحي المؤسسية وضمور التصنيع بالإضافة الى عدم فعالية السياسات الكلية والقطاعية المطبقة. الى جانب ذلك نشير الى ضعف الانفاق على القطاع الزراعي في ظل تدهور البنية التحتية للإنتاج والتصدير. ويعاني القطاع الزراعي أيضاً من ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي خاصة المدخلات من آليات ومحروقات واسمدة ومبيدات والتي تتأثر بتدهور سعر الصرف وعدم وجود آليات لتوفيرها بأسعار مناسبة. بالإضافة لارتفاع تكاليف النقل

والترحيل خاصة بعد تدهور السكة حديد. كما تمثل الجبايات المتعددة على الانتاج الزراعي أحد العقبات الكبيرة التي تواجه القطاع الزراعي.

الى جانب ذلك تأثر القطاع الزراعي بضعف واهمال جانب البحث والتطوير والذي يلعب دوراً هاماً في زيادة الانتاج والإنتاجية وخفض التكلفة. من أهم جوانب القصور التي يعاني منها القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ضعف خدمات الارشاد مما يؤثر على الالتزام بالحزم التقنية اللازمة للنهوض بالإنتاج كماً ونوعاً. كنتيجة لضعف البحث والتطوير فقد تأثر الانتاج الزراعي ايضاً بعدم كفاية البذور المحسنة والتي أصبحت تستورد من الخارج في ظل عدم وجود آليات لضبط استيرادها بالصورة المطلوبة فقد ترتب على ذلك حدوث الكثير من الخسائر على المنتجين. ويمثل التسويق الداخلي والخارجي عقبة كبيرة أمام الانتاج الزراعي خاصة في ظل وجود العديد من التشوهات في السوق الداخلي نتج عنها انتشار المضاربات المضرة بالمنتجين والمستهلكين على السواء.

6/2/ الاستثمار الزراعي:

ظل القطاع الزراعي بعيداً عن جذب الاستثمارات خاصة الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الرغم من الموارد الهائلة التي يزخر بها كما ذكر سابقاً. وكما يوضح الجدول رقم (1) أدناه فإن نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات الاجنبية المباشرة قد استقر في المتوسط عند نسبة 5.5% خلال الفترة 2000 - 2010 في حين استأثر قطاع الخدمات بحوالي 65% من جملة الاستثمارات مقابل 30% للقطاع الصناعي. ولعله من الجدير بالذكر هنا أن العقبات والصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي قد أسهمت الى حد كبير في ضعف جاذبيته للاستثمارات الاجنبية خاصة تلك العقبات المتعلقة بملكية الأراضي، وضعف البنيات التحتية، ونقص العمالة المؤهلة، ووجود العديد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في القطاع الزراعي مثل الآفات، مشاكل الري، تقلبات الاسعار الى المعوقات المؤسسية والتنظيمية.

الى جانب انخفاض الاستثمارات الاجنبية المباشرة في القطاع الزراعي ويلاحظ أيضاً أن اتجاهات الاستثمار داخل القطاع الزراعي نفسه تركزت في استثمارات محددة ومضمونة العائد مثل مشاريع الدواجن والأعلاف وإنتاج الخضر والفاكهة مقارنة بمشروعات إنتاج الحبوب الغذائية والحبوب الزيتية والتي لم تجد الحافز المشجع من السياسات للاستمرار في إنتاج وتطوير هذه المحاصيل.

وأيضاً يلاحظ ضعف الاستثمار في بعض المجالات الحيوية مثل الاستثمار في مجال توفير مدخلات الإنتاج مثل السماد وإنتاج آليات الري المتطورة والحديثة مثل معدات الري بالرش والتنقيط وغيرها من تقنيات الري المتطور، وكذلك لم تحث السياسات المستثمر باستخدام نوع معين من تقنيات الري عن طريق تقديم حافز تشجيعي أكبر في حالة استخدام التقانات المتطورة والحديثة في مجال الإنتاج ومجال مدخلات الإنتاج ومواد التغليف والتعبئة وآليات الحصاد وتحضيرات الأرض وقطع الغيار وغيرها.

جدول (1): التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة 2000-2010

(مليون دولار)

السنة	الصناعي	الخدمي	الزراعي	إجمالي القطاعات	نصيب القطاع الزراعي (%)
2000	15.0	47.0	0.2	62.2	0.32
2001	14.0	12.0	2.0	28.0	7.14
2002	65.0	37.0	1.0	103.0	0.97
2003	613.0	366.0	88.0	1,067.0	8.25
2004	384.0	126.0	4.0	514.0	0.78
2005	559.0	2,127.0	17.0	2,703.0	0.63
2006	213.0	19.0	27.0	259.0	10.42
2007	74.0	1,328.0	10.0	1,412.0	0.71
2008	178.0	12.0	254.0	444.0	57.21
2009	97.0	371.0	1.0	469.0	0.21
2010	9.2	354.0	0.6	363.8	0.17
الإجمالي	2,221.2	4,799.0	404.8	7,425.0	5.45
نسبة المساهمة	29.9	64.6	5.5	100	

المصدر: بنك السودان المركزي

3/ اتجاهات التمويل الزراعي في السودان:

1/3/ انماط وصيغ التمويل الزراعي:

يلعب التمويل دوراً هاما في زيادة الدخل القومي عبر توفير الموارد

اللازمة للاستثمار في القطاعات الانتاجية المختلفة مما يؤدى الى زيادة الدخول ومستويات التشغيل مما ينعكس ايجاباً على كافة الأوجه الاقتصادية بالبلاد. يمثل التمويل المصرفي للقطاع الزراعي، في السودان أحد أهم الاضلاع في عملية الانتاج الزراعي اذ يوفر الموارد المالية لكافة المدخلات اضافة الى العمليات الزراعية المختلفة، والتي تتطلب موارد مالية كبيرة يعجز عن توفيرها معظم المزارعين خاصة صغار المزارعين. وعلى الرغم من أهمية التمويل المصرفي فهو ما زال يمثل أحد أهم التحديات الماثلة امام نمو وتطور القطاع الزراعي.

يمكن تقسيم تمويل القطاع الزراعي في السودان إلى أربعة أنواع تتمثل فيما يلي:

- تمويل زراعي مؤسسي عن طريق وزارة المالية وبنك السودان للمشاريع المروية كما كان يحدث في السابق وحالياً عن طريق المحافظ التي تدار بواسطة أحد البنوك المتخصصة مثل البنك الزراعي.
- تمويل زراعي مباشر للأفراد والمجموعات عن طريق بيوتات التمويل المختلفة.
- تمويل ذاتي بالاعتماد على الذات دون اللجوء إلى الاستدانة من أي جهة.
- تمويل بالاستدانة من أشخاص آخرين بما يعرف مجازاً بنظام الشيل الذي تلاشى تقريباً في الآونة الأخيرة.

فيما يتعلق بصيغ التمويل المستخدمة فيلاحظ انها تقوم على اتباع الصيغ الاسلامية والتي يعتبر السودان من بلدان العالم الرائدة في تطبيقها وتشتمل تلك الصيغ على المرابحة، المشاركة، المضاربة، السلم، الاجارة، المقاولة، الاستصناع وغيرها من صيغ التمويل الإسلامية المعروفة. فيما يلي نستعرض بعض من أهم تلك الصيغ المستخدمة في السودان:

1. صيغة المرابحة:

تعتبر صيغة المرابحة الصيغة الاكثر استخداماً في المصارف الإسلامية. يقوم مفهوم المرابحة على اتفاق بين طرفين يلتزم أحدهما (البائع) غالبا البنك، ببيع سلعة إلى الطرف الاخر(المشترى) مقابل سعر معين يمثل تكلفة تلك السلعة مضافا إليها هامش الربح، مع إمكانية التسليم الفوري أو الآجل للسلعة وكذلك إمكانية سداد قيمة السلعة دفعة واحدة او شكل عدد من الاقساط.

2. صيغة المشاركة:

تقوم هذه الصيغ على مشاركة كلا من البنك والعميل طالب التمويل في توفير الاموال اللازمة لتنفيذ العملية (صفقة او مشروع) على ان تكون مشاركة البنك عن طريق توفير الاموال فقط بينما تمتد مشاركة العميل لتشمل الاموال (كجزء أساسي) بالإضافة إلى القيام بإدارة المشروع والإشراف عليه (ما يطلق عليه الادارة والخبرة)

3. صيغة المضاربة:

المضاربة هي أتفاق بين طرفين يقوم بمقتضاه أحد الطرفين (رب المال) بتزويد الطرف الآخر (المضارب او رب العمل) بمبلغ من المال مقابل حصول المضارب على نسبة معينة من الربح يتم الاتفاق عليها مسبقا، ويتحمل رب المال درجة عالية من المخاطرة، حيث انه في حالة حدوث خسارة لا ترجع إلى تقصير رب العمل او المضارب فإن رب المال يتحمل الخسارة وحده، ام إذا حدثت الخسارة نتيجة تقصير من رب العمل فإن رب العمل يتحمل الخسارة كاملة ويلتزم برد المال إلى رب المال.

4. صيغة السلم:

يوصف السلم بانه عقد بيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقة ومعلومة المقدار كيلا أو وزنا أو عدا، وفائدته توفير قدر من التمويل للبائع أو المنتج حتى يقوم بتسليم البضاعة بعد فترة من الزمن يتفق عليها.

5. صيغة الإجارة:

تعتبر صيغة عقد من عقود البيع، إلا أنه بيع منفعة أو خدمة وليس سلعة مثل العقود الأخرى، وعقد الإجارة يتضمن تحديد مواصفات العين المؤجرة، وتمكين المستأجر منها وتعهد مالكها بصيانتها، ولا يشترط على المستأجر ضمان العين المؤجرة إلا في حالي التعدي والتقصير، وذلك خلال مدة وأجرة يتفق عليها طرفا العقد.

يلاحظ من الشكلين رقم (3) ورقم (4) ادناه أن صيغة المرابحة هي الصيغة الاكثر استخداماً في المصارف السودانية بحيث استحوذت على أكثر من ما نسبته أكثر من النصف من إجمالي الصيغ المستخدمة ولعل مرد ذلك الى أن تلك الصيغة هي الاكثر ضماناً والاقل مخاطرة من بين جميع الصيغ الاخرى. أيضاً يجدر بالذكر ان صيغة المرابحة تستخدم بكثافة في تمويل شراء المدخلات الزراعية على وجه الخصوص لملائمتها لذلك الغرض بينما تستخدم الصيغ الاخرى مثل السلم في تمويل العمليات الزراعية. أيضاً نلاحظ أن صيغة المرابحة ظلت هي الصيغة الاكثر استخداماً خلال العقدين الماضيين بل وقد ازدادت نسبة استخدامها خلال العام 2011 حتى وصلت الى نسبة استخدامها الى أكثر من 61%.

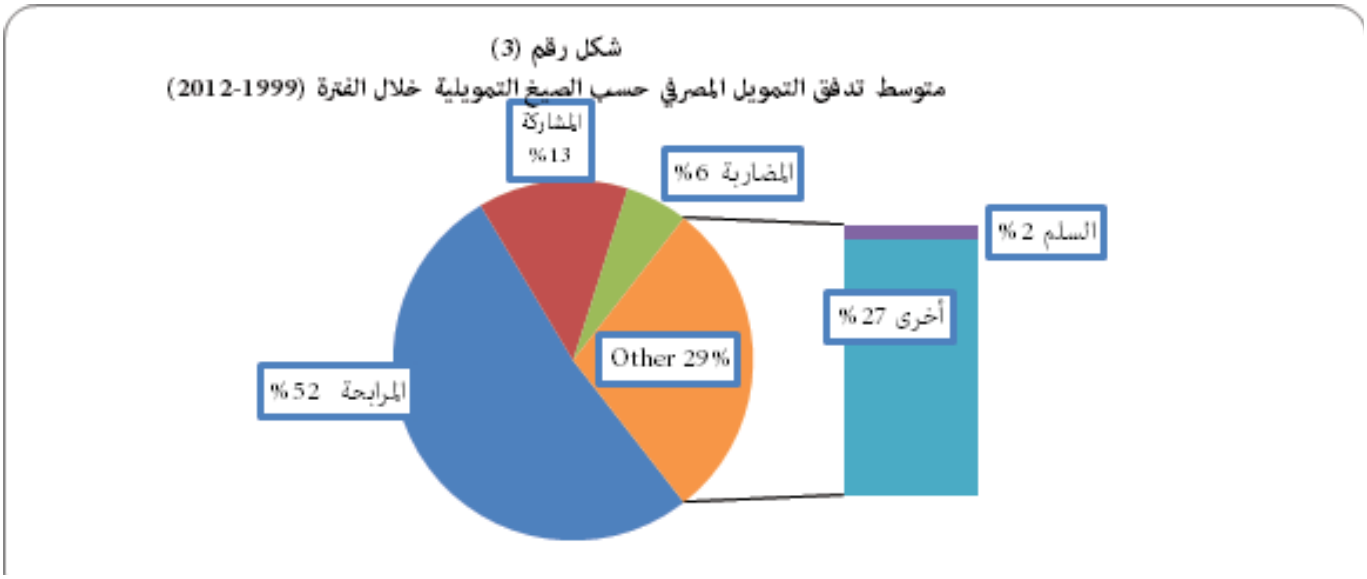

المصدر: بنك السودان المركزي

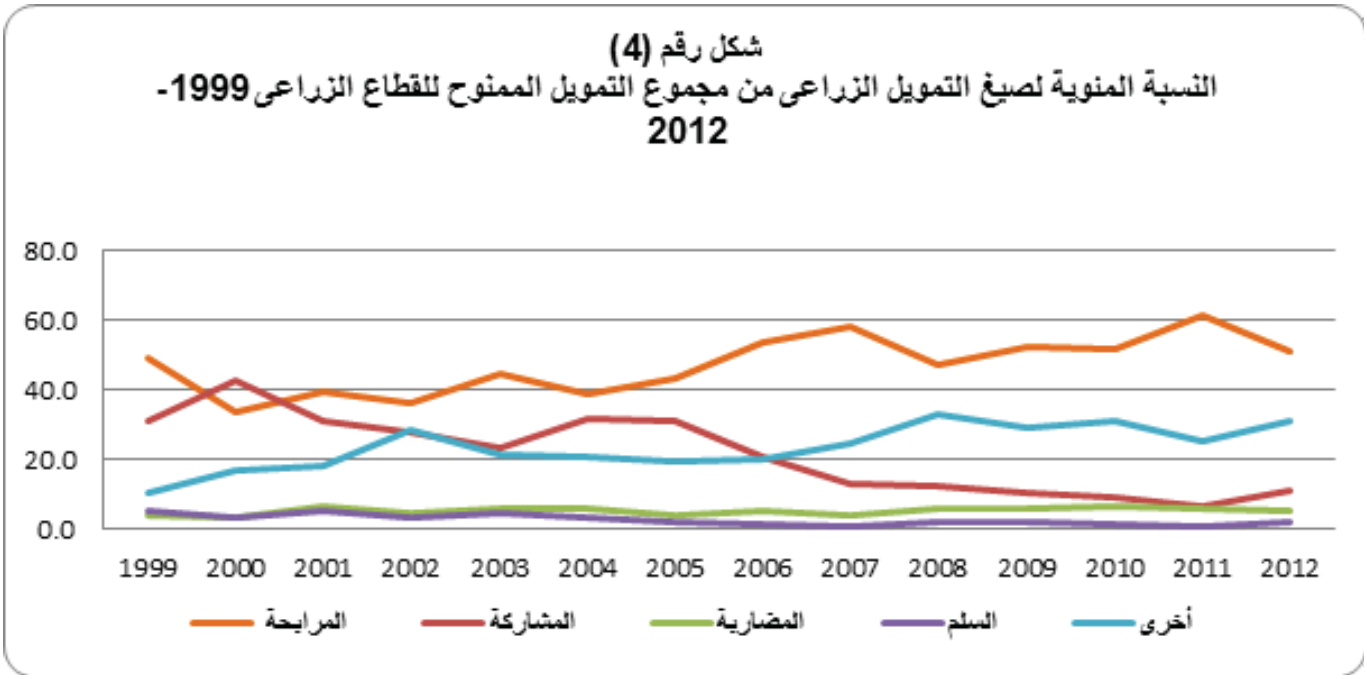

المصدر: بنك السودان المركزي

3/3/ حجم وتكلفة التمويل الزراعي:

يتسم حجم التمويل الذي يحصل عليه القطاع الزراعي بالضعف مقارنة بحجم القطاع وارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي التي تحتاج لتمويل كبير في مختلف الاوجه وعلى المدى القصير والمتوسط والطويل. الشكل (5) يوضح نصيب القطاع الزراعي من إجمالي التمويل المصرفي وهو يوضح بجلاء تواضع نسبة ما يحصل عليه القطاع من تمويل على الرغم مما جاءت به السياسة التمويلية من حوافز وموجهات لتشجيع تمويل الانشطة الزراعية. من الجدير بالذكر أيضاً ان الانخفاض الحاد في نسبة التمويل المخصص للقطاع الزراعي قد تزامن ايضاً مع بداية تدفق عائدات النفط، مما يشير الى أن الاستثمار في القطاع النفطي قد أدى لصرف النظر عن القطاع الزراعي على الرغم مما حققته الطفرة النفطية من ايرادات للحكومة ومن تدفق للاستثمارات الاجنبية المباشرة. وقد تدنى نصيب الزراعة من التمويل المصرفي حتى وصل ما نسبته 6.4% فقط من إجمالي التمويل في العام 2011م رغم ارتفاعه في العام الذي يليه الى 11.9%. ويتضح مما ذكر أن الصعوبات الكبيرة التي تواجه القطاع الزراعي والذي سبق الحديث عنها هي المسئولة الى حد كبير عن عزوف القطاع المصرفي عن تمويل القطاع الزراعي.

شكل رقم (5)
نصيب القطاع الزراعى من اجمالى التمويل (%) 1990-2012

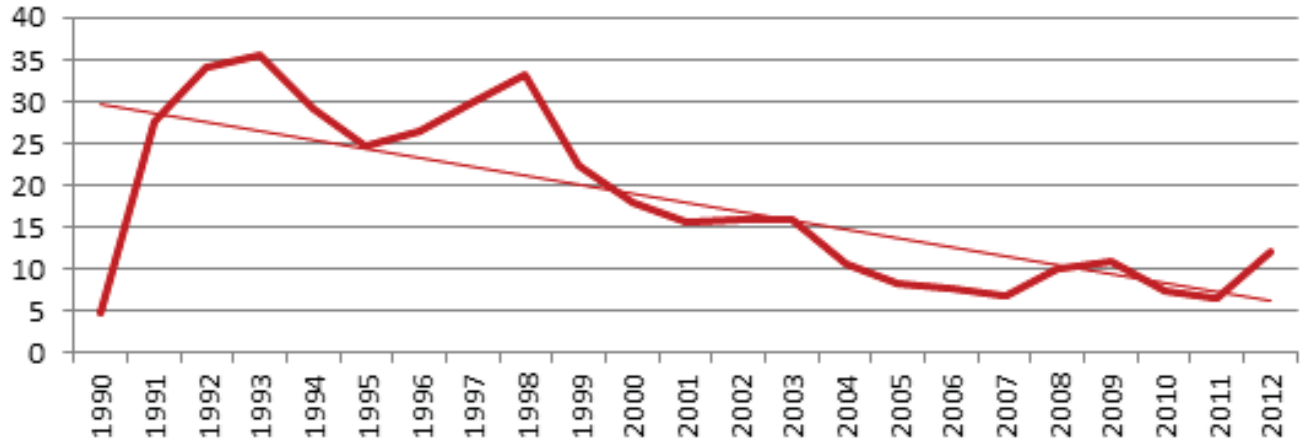

المصدر: بنك السودان المركزي

شكل رقم (6)
تكلفة التمويل (هوامش المرابحات) (1990-2012)

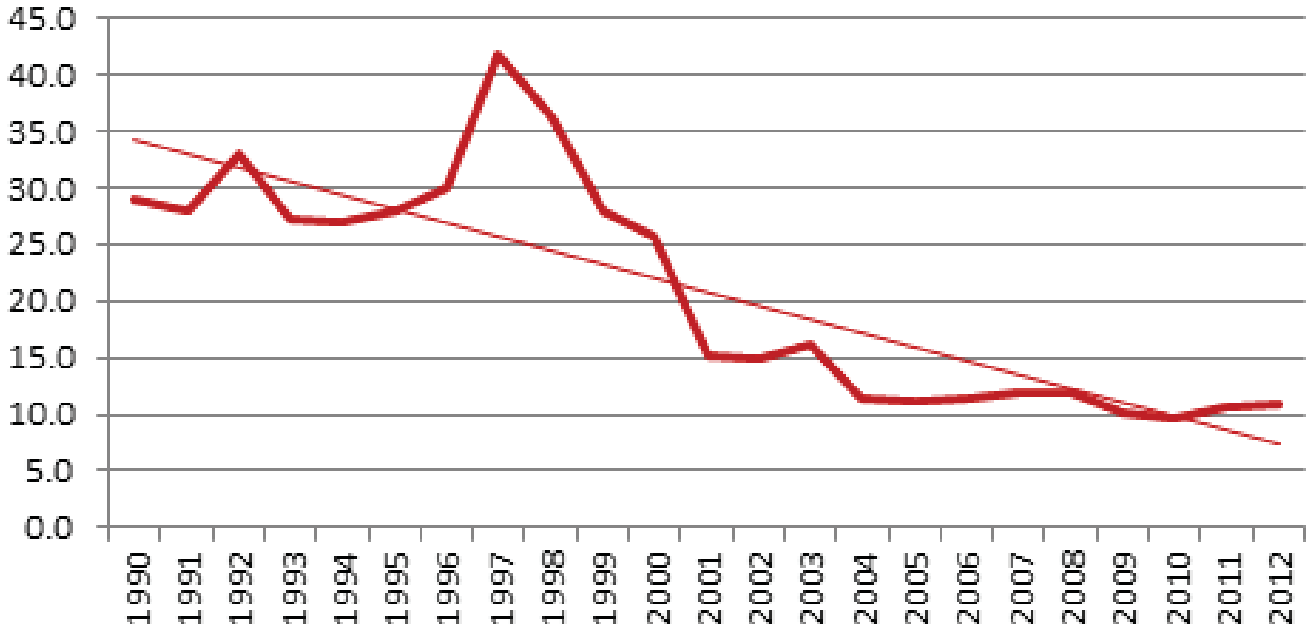

المصدر: بنك السودان المركزي

حسب ما تضمنته السياسة التمويلية لعام 2013 فقد تم تحديد نسبة 12% (كمؤشر) لهامش المرابحة. ورغم ان هذا الهامش يعتبر منخفضاً مقارنة مع ما كان عليه في منتصف التسعينات الا أنه يصعب الحكم على تأثيره على كلفة الانتاج وذلك لأن تكلفة الانتاج تختلف من مكان الى آخر باختلاف ظروف الانتاج وباختلاف القطاعات الزراعية (المروى، المطري الآلي، المطري التقليدي، البستاني والحيواني). كذلك من الضرورة بمكان استصحاب عدد من المعطيات المتعلقة بالتكاليف الادارية التي تتحملها البنوك عند منح الائتمان الزراعي في المناطق الريفية اضافة الى عدد من المعطيات الاخرى مثل معدلات التضخم، مستوى المخاطر والعائد على الائتمان من الانشطة الاخرى التي يمولها القطاع المصرفي. حسب ما يشير الشكل (6) فإن تكلفة التمويل المصرفي قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً بدءاً من العام 2000م ولعل ذلك يعزى الى تدفق الايرادات النفطية المصحوبة بازدياد وتيرة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة مما ساهم في توفير مناخاً من الاستقرار المالي والنقدي الذي افضى بدوره الى خفض تكلفة التمويل المصرفي.

4/3/ الصعوبات التي تواجه التمويل المصرفي للقطاع الزراعي:

من الثابت أنه لابد من توفر عدد من الاجراءات السليمة عند منح التمويل مما يؤدى الى تقليل المخاطر المرتبطة بتقديم التمويل خاصة بالنسبة للأنشطة الزراعية. من أهم تلك الاجراءات توفر المعلومات الكافية لإجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة بطالب التمويل وإمكانية تصنيفه وفقا لنظام تصنيف داخلي بالبنك. ايضاً من الضروري معرفة سمعة طالب التمويل وخبرته ومركزه في (القطاع) الى جانب ذلك يجب أن يدرك البنك طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية للقطاع ومدى الحساسية للتطورات الاقتصادية والعلاقة بين المخاطر والربحية. وأخيراً وليس آخراً يجب الاطمئنان على مصادر السداد ومدى التزام العميل بسداد الالتزامات السابقة مع الحصول على الضمانات الكافية. ويمكن هنا تلخيص أهم الصعوبات المرتبطة التي تؤدى الى عزوف المصارف عن منح التمويل الزراعي في السودان فيما يلي:

- انعدام الدوافع لدى المصارف لتمويل القطاع الزراعي بشكل عام بسبب وجود مخاطر عديدة ممتدة من بداية العملية الإنتاجية حتى التسويق للمخرجات.
- ارتفاع تكلفة التمويل نتيجة للمخاطر التي يتوقعها البنك مثل (انخفاض سعر الصرف، وارتفاع معدل التضخم، شح الامطار،

شكل رقم (7)
نسب التعثر في التمويل المصرفي حسب القطاعات المختلفة 2005-2012

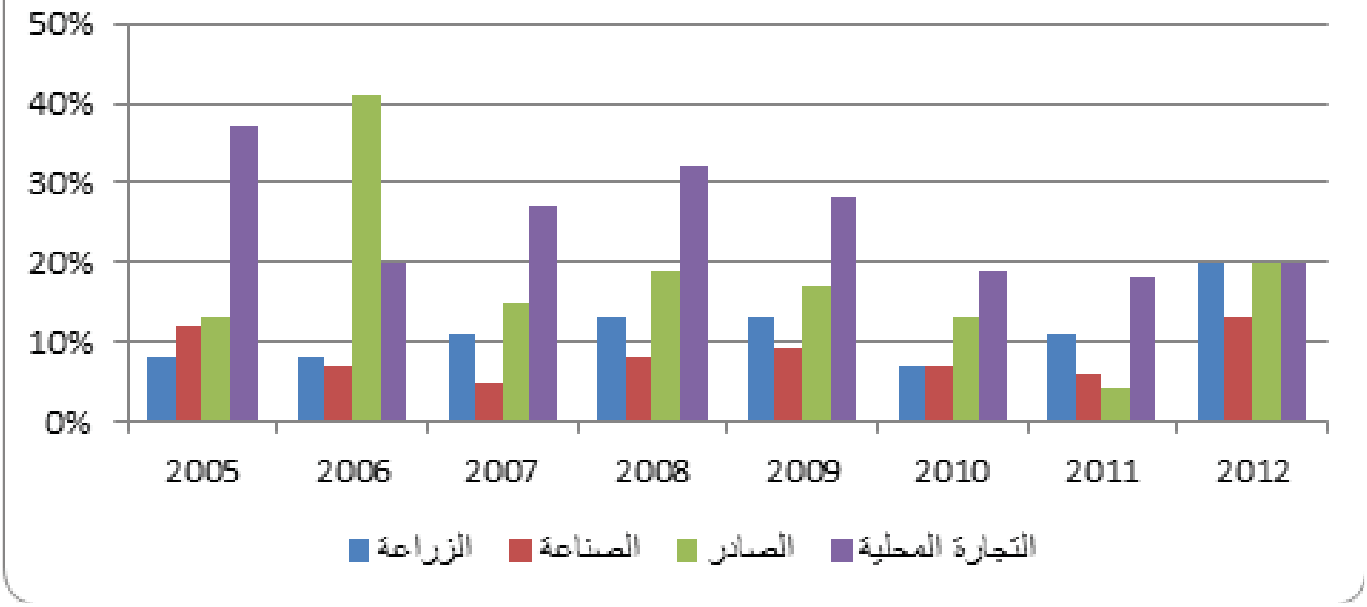

المصدر: بنك السودان المركزي

الآفات الزراعية، ضعف الانتاجية).

- اتجاه البنوك الى تمويل بعض الانشطة الاخرى والتي تعتبر أكثر عائدا واقل تكلفة.
- ارتفاع نسبة التعثر مما يؤدى الى فقدان الرغبة في منح المزيد من التمويل (شكل رقم 7).
- ضعف البنيات التحتية للقطاع الزراعي والذي يؤثر سلباً على الانتاج مما يقود الي فشل المزارعين وبالتالي يؤدي إلى حالات الإعسار.
- ارتفاع تكاليف الانتاج المختلفة الى جانب الرسوم والجبايات المختلفة.
- صعوبة الحصول على ضمانات في مناطق الانتاج الزراعي لعدم توفر المستندات وضعف الضمانات المقدمة في حال توفرها.

4/ ملاحظات ختامية:

لقد هدفت هذه الورقة الى القاء الضوء على واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي بالسودان وذلك من واقع البيانات والاحصاءات المتوفرة خاصة من بنك السودان المركزي. من أهم ما خلصت اليه الورقة أن القطاع الزراعي في السودان يواجه العديد من الصعوبات والمشاكل التي أثرت على مستوى الاداء بالقطاع وهذه الصعوبات والمشاكل ربما كان لها اسهامها المؤثر في الحجم المتواضع للتمويل المصرفي الممنوح للقطاع الزراعي مقارناً بالقطاعات الاخرى على الرغم من الحوافز والموجهات التي حوتها السياسات التمويلية التي يصدرها البنك المركزي لصالح القطاع الزراعي. ولعل من أبرز الاسباب التي اثرت على حجم التمويل للقطاع الزراعي ارتفاع نسبة المخاطر بالنسبة للقطاع الزراعي وصعوبة الحصول على الضمانات خاصة من صغار المزارعين في مناطق الانتاج التقليدي والتي تشكل نسبة كبيرة من القطاع الزراعي ككل. ان زيادة التمويل المصرفي للقطاع الزراعي يظل مرتبطاً بصورة كبيرة بإجراء اصلاحات شاملة في البيئة الاقتصادية الكلية اضافة الى اصلاح السياسات القطاعية والمؤسسية وتطوير البنى التحتية التي تشكل أحد اهم عوامل الجذب الاستثماري اللازمة للقطاع. أيضاً يمكن لبرامج التمويل الاصغر أن تكون أحد الحلول الناجعة لضخ المزيد من التمويل الى القطاع الزراعي. وهذا الامر يتطلب استحداث آليات واساليب فعالة تتماشى مع المحتوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمختلف مناطق السودان. ومن الضرورة وضع استراتيجية متكاملة لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي الشيء الذي يتطلب توفير بيئة استثمارية جاذبة على المستوى الكلى والقطاعي الى جانب رفع القدرات المؤسسية في القطاع، والذي يعتبر من الضرورات الملحة لضمان تنفيذ أي استراتيجية للنهوض بالقطاع. بالإضافة لضرورة الاهتمام بالبحث والتطوير في مجال الزراعة بشقيها النباتي والحيواني كأحد الحلول الناجعة لتدنى الانتاج والانتاجية.

سياسات

أضواء على..
سياسات بنك السودان المركزي السارية

اعداد
حسن محجوب الزبير علي
ادارة البحوث والتنمية

في إطار مراجعته المستمرة للمنشورات والتعاميم المتعلقة بتنظيم العمل المصرفي بالبلاد، أصدر بنك السودان المركزي عدد من المنشورات والتعاميم خلال الربع الثالث من العام 2013 بهدف ترقية اداء الجهاز المصرفي تمثلت في الآتي:

(أ) منشورات الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء:

1. **المنشور الخاص بتعديلات في ضوابط واجراءات النقد الأجنبي رقم (2013/7) بتاريخ 2 سبتمبر 2013،** وذلك في إطار المراجعة المستمرة للضوابط والإجراءات المتعلقة بعمليات النقد الأجنبي، حيث تقرر إجراء بعض التعديلات في كتيب ضوابط وتوجيهات النقد الأجنبي للعام 2013م، فقد تم تعديل الفقرة (23) الواردة بالفصل الثالث البند اولاً المتعلق بضوابط عامة تطبق على كافة طرق الاستيراد بموجبها سمح للمصارف باستخدام كل طرق الدفع المسموح بها لتنفيذ عمليات الاستيراد للسلع الاساسية ذات الاولوية (القمح، الادوية، الاجهزة والمعدات الطبية، مدخلات الانتاج الزراعي والصناعي، الآلات والمعدات الرأسمالية) والاستيراد لأغراض الاستثمار. أما بالنسبة للسلع الاخرى فيتم استيرادها عن طريق خطابات الاعتمادات المستندية إطلاع (L/Cs/Sight)، الدفع ضد المستندات (Cash Against Documents). والدفع

المقدم (Advance Payment). كما تم تعديل الفقرات (ص)، (ث)، (خ) و (ض) الواردة بالفصل الخامس البند ثانياً (3) والخاصة بمبيعات النقد الأجنبي لأغراض السفر، تحويلات الإعاشة للطلاب ومصروفات الأسر، التحاويل والمدفوعات الجارية وتحويلات العمال الأجانب، حيث تم السماح بالبيع لأغراض السفر بعد تقديم تأشيرة خروج سارية المفعول، تذكرة سفر مع الاحتفاظ بصورة منها، أما بخصوص تحويلات مصروفات الإعاشة للطلاب والأسر المقيمة في الخارج يتم التحويل مرة واحدة في الشهر بعد تقديم طلب موضح فيه الغرض، وعنوان المرسل والمرسل إليه بالكامل، أما المدفوعات والتحاويل الجارية الأخرى، فتتم بعد إبراز المستندات المؤيدة للغرض من التحويل والاحتفاظ بصورة منها، التحويل للعمال الأجانب يتم بعد إبراز مستند الاقامة بالسودان وترخيص العمل بالسودان، والتأكد من المبلغ المراد تحويله من الشخص والجهة المخدمة للعامل المعني على أن يتم التحويل مرة واحدة في الشهر.

2. **المنشور المتعلق بتعديلات في ضوابط واجراءات النقد الأجنبي رقم (2013/8) بتاريخ 2 سبتمبر 2013،** وذلك بموجب المادة (27) من لائحة تنظيم شركات الصرافة لسنة 2011م، وفي إطار المراجعة المستمرة للضوابط والإجراءات المتعلقة بالنقد الأجنبي تقرر **اولاً:** إلغاء الفقرات (1)، (9) و (10) الواردة بالبند سادساً من كتيب ضوابط وتوجيهات إدارة السياسات لشركات الصرافة للعام 2013م، والخاصة بمبيعات النقد الأجنبي لأغراض السفر، تحويلات العمال الأجانب وتحويلات مصروفات الإعاشة للطلاب والأسر، والاستعاضة عنها بان يتم البيع لأغراض السفر بعد تقديم تأشيرة خروج سارية المفعول وتذكرة السفر. اما بالنسبة للأجانب غير المقيمين والسواح، يتم البيع لهم في حدود ما تم بيعه للمصارف وشركات الصرافة بعد ابراز المستندات المؤيدة لعملية بيع النقد الأجنبي. اما التحويل بالنسبة العمال الأجانب فيتم بعد إبراز مستند الاقامة بالسودان وترخيص العمل بالسودان، والتأكد من المبلغ المراد تحويله من الشخص أو الجهة المخدمة للعامل المعني على ان يتم التحويل مرة واحدة في الشهر. وبخصوص تحويلات مصروفات الإعاشة للطلاب والأسر المقيمة في الخارج، تتم بعد تقديم طلب موضح فيه الغرض وعنوان المرسل والمرسل إليه بالكامل، على ان يتم التحويل مرة واحدة في الشهر. **ثانياً:** تم اضافة فقرة جديده لضوابط شركات الصرافة بموجبها تم إلزام الصرافات بالاحتفاظ بصورة من المستندات المطلوب تقديمها لكل عملية بجانب القيود المحاسبية للعملية.

(ب) تعاميم الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

1. **التعميم الخاص بتمويل وسائل المواصلات العامة بتاريخ 14 يوليو 2013،** وذلك في إطار توجهات وجهود بنك السودان المركزي نحو توجيه التمويل للقطاعات ذات الأولوية والحيوية حيث تقرر استثناء تمويل وسائل المواصلات العامة «الحافلات، الهايسات وعربات الأمجاد والبصات» من متطلبات المنشور رقم (2012/3) الصادر بتاريخ 2012/1/8م والمتعلق بتنظيم عمليات التمويل بصيغة المرابحة، وتحديداً البند الذي يلزم بتحصيل القسط المقدم للتمويل بصيغة المرابحة والمحدد ب 40% من حجم التمويل، على أن يسري ذلك الاستثناء حتى نهاية هذا العام فقط. كما سيتم تضمين التمويل الممنوح للبصات المستوردة ضمن مجالات تمويل سلع البرنامج الثلاثي التي يمنح البنك المركزي حوافز نظيرها، وذلك باحتساب ذلك التمويل ضمن نسبة الاحتياطي النقدي في حدود 5% وذلك حتى نهاية العام.

ندوات ومؤتمرات

ورشة مستقبل التنمية الاقتصادية بدارفور: (الفرص والتحديات)

رصد ومتابعة
عيسى أحمد ترايو

ادارة البحوث والتنمية

في إطار تنفيذ الخطة السنوية للعام 2013م، نظمت إدارة البحوث والتنمية بالتعاون مع بنك السودان المركزي فرع الفاشر ورشة عمل بعنوان مستقبل التنمية الاقتصادية في دارفور الفرص والتحديات، وذلك بمدينة الفاشر حاضرة ولاية شمال دارفور في يوم 2013/9/7 بقاعة امانة الحكومة. شارك في الندوة المهندس/ ابو العباس عبد الله الطيب جدو وزير الصحة والي ولاية شمال دارفور بالإنابة، والسيد/ مدير بنك السودان المركزي فرع الفاشر الاستاذ/ عثمان عبدالصادق الطيب، ود. عبده داؤود سليمان وزير المالية بولاية شمال دارفور، وعدد من مدراء فروع المصارف العاملة بالولاية، وبعض اساتذة جامعة الفاشر والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

خاطب الجلسة الافتتاحية السيد/ مدير بنك السودان المركزي فرع الفاشر، حيث رحب بالحضور وأشار الى ان هذه الورشة تأتي ضمن سلسلة الورش السنوية التي ينظمها بنك السودان المركزي، وفي إطار تلمس مشاكل الولايات، وتعتبر هذه الولاية محل الاهتمام الكبير لما تتمتع به من الامكانيات ويتوقع ان تخرج الورشة برؤية موحدة، وبأفكار وتوصيات محددة تساهم في تطوير جهود التنمية بالولاية.

كما خاطب الورشة السيد/ ابو العباس عبد الله الطيب جدو وزير الصحة والي ولاية شمال دارفور بالإنابة، حيث شكر البنك المركزي لاهتمامه وتبنيه فكرة مستقبل التنمية الاقتصادية بدارفور، وأشار إلى معوقات التنمية الاقتصادية بالولاية ومنها الظروف المعقدة وتداعيات الصراع المسلح وعدم الاستقرار والمشكلات الامنية، الا ان الاوضاع الآن مهيأة تماماً لانطلاقة التنمية الاقتصادية، وذلك بفضل جهود حكومة المركز والولاية وتوقيع عدد من الاتفاقيات، وذكر ان مثل هذه الورش تساعد في التسارع بخطى التنمية، وخاصة ان الولاية لديها موارد ومصادر المياه وان المستغل من هذه الامكانيات لا يتعدى 3% للأسباب تتعلق بسوء التخطيط والادرة والتنظيم، بالإضافة الى المشكلات الامنية . كما أشار الى اهمية التوعية والتثقيف خاصة في مجال التمويل المصرفي لضمان اعادة التمويل والاستثمار، وفي ختام حديثه تمنى ان تخرج الورشة بتوصيات تعالج مشكلة عدم الاستفادة من المشروعات المتاحة وتعول كثيراً على مخرجات هذه الورشة وهي محل الاهتمام والتنفيذ من قبل حكومة الولاية.

وترأس الورشة د. محمد نور أبكر معتمد شئون الرئاسة بولاية شمال دارفور، حيث ذكر ان الصراعات في دارفور افرزت واقعاً أثر على عملية التنمية، ومع ذلك بذلت الولاية جهوداً مقدرةً في مسالة التنمية الا ان نتائجها لم تتحقق في ظل ظروف الحرب.

تم تقديم عدد (4) أوراق عمل وفيما يلي ايجاز لما تضمنته هذه الأوراق:

الورقة الأولى: بعنوان "مستقبل التنمية الاقتصادية في دارفور" قدمها د. مجدي الامين نورين رئيس قسم الدراسات بإدارة البحوث والتنمية، أوضح ان الورقة عبارة عن ورقة اطارية تتناول قضايا تنموية مختلفة لتحقيق التنمية في دارفور مستقبلاً.

تهدف الورقة إلى تسليط الضوء على مستقبل التنمية الاقتصادية في دارفور في ظل واقع التحديات الماثلة، حيث تطرق الى مفهوم التنمية الاقتصادية وقال انه مفهوم شامل، بحيث يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي موجباً وأن تحقق نمواً متواصلاً ومستمراً من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من استنزافها وتلبي حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع بالإضافة الى تحقيق قدر كبير من العدالة بين الأفراد والمجتمع.

كما تتناول الورقة محددات او معوقات التنمية الاقتصادية بصفة عامة، ومعوقات تحقيق التنمية في دارفور بصفة خاصة، وذكر من المعوقات كيفية تشكيل استراتيجيات وطنية تتضمن أولويات محددة في مجال التنمية واعتبار الاستراتيجيات الوطنية كمحدد رئيسي لتوجيه واستغلال المساعدات أو المنح وبرامج الدعم الفني بالإضافة الى عدم توفير الدعم المناسب سواء التقني أو المالي للأقاليم لمساعدتها علي إعادة هيكلة سياساتها التنموية، وفي هذا الإطار يمكن أن يكون لمعونات التنمية الرسمية دور فاعل لتمويل التوجه نحو سياسات أكثر استدامة فضلا عن الآليات التمويلية الجديدة.

كما أشارت الورقة الى معوقات تحقيق التنمية في دارفور منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير اقتصادي. وتتمثل المعوقات الاقتصادية في تمركز الكوادر المؤهلة والمدربة في العاصمة وهجرة البعض منها الى الخارج ووجود فجوة تكنولوجية، حيث أن الافتقار إلى التنظيم الجيد هو التفسير الأساسي لغياب عمليات التنمية السريعة في الدولة وبالتالي على كافة الولايات بما في ذلك ولايات دارفور. اما المعوقات غير الاقتصادية تتمثل في معوقات اجتماعية وثقافية، وذكر ان هناك عادات وتقاليد اجتماعية في دارفور تقف أمام عملية التنمية وبالتالي يتطلب نجاح عملية التنمية الاقتصادية وجود تساند اجتماعي واسع بين أفراد المجتمع والاتفاق على كيفية التوزيع للأعباء المترتبة عن التنمية الاقتصادية، وكذلك ضرورة التخلي عن بعض العادات والتقاليد المعيقة للتنمية، وأيضا ضرورة تنمية نظرة الأفراد إلى العمل كقيمة اجتماعية، بالإضافة إلى العادات والتقاليد هناك معوقات ثقافية أو بالأحرى فكرية مثال ذلك نجاح التنمية الاقتصادية يتطلب العمل على انتشار التعليم وتخفيض نسبة الامية، ذلك لأن الشخص الغير متعلم لا يدرك احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن للنمو السكاني تأثير على متوسط دخل الفرد ونمط المنتجات السلعية، إذ أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى الاهتمام بالسلع الاستهلاكية على حساب السلع الإنتاجية.

كما تطرقت الورقة إلى بعض المجهودات المبذولة لتحقيق التنمية في دارفور على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي. وعلى المستوى المحلى تم تنفيذ عدد من المشروعات التنموية والخدمية (مشروعات وبرامج اعمار الدار) في ولايات دارفور الكبرى، وتم التصديق النهائي لبنك تنمية دارفور من قبل بنك السودان المركزي بناءً على لائحة شروط الترخيص بمزاولة العمل المصرفي لسنة 2004م، في انتظار اجازته من المجلس الوطني ومن ثم الترخيص النهائي والذي يتطلب بدوره دفع راس المال المقرر من الجهات المساهمة. اما على المستوى الإقليمي فقد تم إطلاق عدد من المشروعات لمعالجة احتياجات المياه في دارفور بين البنك الأفريقي للتنمية وحكومة السودان، حيث يموّل الاول هذه المشروعات كجزء من المبادرة الأفريقية لتوفير المياه بالإضافة الى بعض الجهود المبذولة من قبل بعض الدول العربية والمنظمات الاسلامية مثل مصر والكويت ومنظمة التعاون الإسلامي في مساعدة الدولة في جهودها نحو اعادة الاعمار والتنمية في دارفور واقاليم مختلفة بالسودان.

أما على صعيد الجهود العالمية، بذلت السلطة الاقليمية لدارفور منذ توقيع اتفاقية سلام دارفور بالدوحة جهوداً مقدرةً لاستقطاب الموارد الخارجية وقامت وبالتنسيق مع الجهات الاخرى بالدولة على كافة التحضيرات اللازمة، وتم تحديد الاحتياجات الفعلية لتنمية دارفور وإعادة إعمارها وأولويات تنفيذ مشاريع الإعمار المتعددة، حيث حدّدت استراتيجية تنمية دارفور ثلاث ركائز تشمل: الحكم والعدالة والمصالحة، إعادة الإعمار، الإنعاش الاقتصادي، وذلك وفق أسس تشمل عشرة قطاعات: الخدمات الأساسية، الحكم، دور القانون، والسلام والأمن، العودة الطوعية للنازحين، الإدارة المالية، البنية التحتية، الزراعة والثروة الحيوانية، تنمية القطاع الخاص و على إدارة الموارد الطبيعية .

تم تقدير تلك الاحتياجات التنموية والخدمية لدارفور خلال السنوات الست المقبلة بمبلغ (7.2) مليار دولار وتم طرحها على مؤتمر المانحين، حيث التزمت بعض الدول المشاركة بالمساهمة بمبلغ 2 مليار دولار.

كما عددت الورقة المشروعات التنموية المقترحة للسلطة الاقليمية لدارفور حسب القطاعات وذلك بناءً على ما جاءت به خارطة مشروعات التنمية للسلطة الاقليمية لدارفور – يناير 2013، حيث بلغت عدد المشروعات التنموية في شمال دارفور وحدها 630 مشروعاً تنموياً.

كما تطرقت الورقة الى بعض الفرص والتحديات. ومن أهم الفرص وجود موارد طبيعية هائلة تتمثل في الثروة الحيوانية والزراعة ومؤشرات لوجود الثروة المعدنية خاصة الذهب، بالإضافة الى وجود المناطق السياحية والاثرية والحياة البرية مما يسرع خطى التنمية في

ولايات دارفور الكبرى، بالإضافة إلى إمكانية استغلال الاهتمام الدولي حول قضايا الاعمار والتنمية بقيام وتنفيذ مشروعات البنية التحتية وسفلتت الطرق الداخلية بين كافة الولايات. ومن اهم التحديات التي ذكرتها الورقة مدى التزام المانحين بتعهداتهم، فدولة قطر وحدها لا تستطيع الاضطلاع بمهمة نهوض التنمية بدارفور، خاصة أن دارفور بحاجة إلى أكثر من 7 مليار دولار وهو مبلغ أكبر بكثير من إجمالي ما تعهدت به الدول المانحة جميعاً علاوة على تحقيق تنمية متوازنة، قطاعياً وجغرافياً، خاصة أن غالبية المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وما تفرزه من إشكاليات ومعضلات أمنية؛ هي نتاج واقع الفقر والعوز وغياب العدالة الاجتماعية.

عقب على الورقة د. آدم سليمان استاذ كلية الاقتصاد بجامعة الفاشر، اشار ان قاطرة التنمية الاقتصادية في دارفور من المفترض ان يقودها القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وذكر ان نشاط الزراعة والثروة الحيوانية تتمركز في الريف الامر الذي يطرح السؤال: إلى أي مدى يمكن الوصول الى المناطق الريفية ومعالجة افرازات الحرب؟ وقال إن نشاطي الزراعة والرعي يستحوذان النسبة الأكبر من مجمل النشاط الاقتصادي بالولاية، كما ان هنالك حوالى 60% من سكان الولاية هم خارج الولاية اذ يتواجدون اما في العاصمة القومية او لاجئين او مهاجرين خارج القطر وعليه أي حديث عن التنمية الاقتصادية يتطلب تضافر الجهود لكى تكون دارفور خالية من النزاعات او الحروب، ويتطلب ذلك اعادة الاعمار في قطاعات الزراعة والرعي وتوفير فرص عمل سريعة جداً للشباب الباحثين عن العمل. والمهم الى أي مدى تستجيب هذه المشروعات التنموية لجميع التطلعات، ويلاحظ هناك عدد مقدر من ابناء الولاية عادوا من صفوف التمرد الامر الذى يتطلب تأهليهم وتدريبهم واعادة ادماجهم في المجتمع ويوجد صعوبات في الحصول على التمويل.

كما اشار د. آدم الى بعض التحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في دارفور منها كيفية تجاوز الوضع الحالي وانطلاقه نحو التنمية الاقتصادية المستقبلية طويلة المدى يقودها كل من القطاع الخاص والعام، بالإضافة الى كيفية استقطاب موارد القطاع الأهلي الى داخل الجهاز المصرفي حيث ظلت هذه الموارد خارج دائرة الانتاج، كما ان هنالك ضعف لدور الشركاء الدوليين خاصة صندوق النقد والبنك الدوليين، وكذلك عمليات التنمية في المجتمعات الخارجة من النزاعات يصاحبها الفساد وتتسرب الموارد والدعومات الى الجهات غير التي خصصت لها والتجربة العراقية ليست بالبعيد، وكما ان التنمية في دارفور تعتمد على قاعدة الموارد الطبيعية وهذه ادت الى استنزاف هذه الموارد ، وعليه لابد من المحافظة على حق الاجيال القادمة وايجاد التوازن البيئي.

واخيراً أوصى د. ادم بضرورة تقوية الخدمة المدنية واحترام قيمة الوقت للنهوض بعملية التنمية الاقتصادية المستدامة.

الورقة الثانية بعنوان "جهود تطوير التعدين عن الذهب في دارفور" قدمها د. عبده داؤود سليمان وزير المالية والاقتصاد والخدمة المدنية بولاية شمال دارفور، حيث تطرق الى امكانات الولاية في مجال التعدين عن الذهب اذ توجد بها اكبر منجم تعدين بالسودان في جبل عامر، بالإضافة الى 26 موقع تنتشر في 8 محليات، واوضح ان التعدين كحرفة رئيسية منافسة للحرف الاخرى بدأت في عام 2008 كنشاط ضخم وكبير وان حكومة الولاية تعمل الان على تطوير الواقع الحالي لعمليات التنقيب الأهلي واستشراف ما هو مستقبلاً .وذكر ان الولاية تمتلك معادن اخرى بجانب الذهب مثل النحاس والحجر الرملي واليورانيوم والرخام، الا ان معظم هذه المعادن لا يوجد لها استخدام تجاري حتى الآن على مستوى الولاية وبالتالي من الاهمية بمكان بذل الجهود على مستوى الولاية والمركز لمزيد من التنقيب.

واشار السيد الوزير الى الجهود المبذولة من قبل الولاية لتطوير هذا النشاط والتي تتمثل في الآتي:

- انشاء ادارة للتعدين تتبع للأبحاث الجيولوجية حيث تم مدها بالقوانين القومية.
- جمع الدراسات والخرط والابحاث الجيولوجية.
- تنفيذ زيارات ميدانية لتفقد الاوضاع البيئة والصحية.
- تم حصر المعادن المنتجة.
- اعداد هيكل لكل منجم.
- تنفيذ حملات التوعية والصحية وتقديم المعينات للمعدنين من الاغذية وغيرها.
- فتح مكتب لاستلام المنتج من الذهب بالتعاون مع بنك السودان المركزي فرع الفاشر.
- تدريب الموظفين داخل الولاية لإدارة عمل التعدين.
- استلام عدد 4 اجهزة من وزارة المعادن تتعلق لتقليل استخدام الزئبق.

كما تطرق السيد الوزير الى تقييم الوضع الحالي من حيث تأثير النشاط على الانشطة الاقتصادية الاخرى وذلك في النقاط التالية:

- المطلوب بذل جهد كبير لكي لا يؤثر التعدين في مجال الذهب على الانشطة الرئيسية الاخرى مثل الزراعة والرعي وغيرها.
- ضعف مساهمته لميزانية الدولة بالرغم من حجم النشاط الكبير الامر الذي يفسر تهريبه الى دول الجوار.

- دخول الاجانب ويستخدمون الآبار في بعض المواقع.
- تشرد العمالة من القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- إهمال النشاط التقليدي.
- أصبح التحرك والبحث بناءً على معلومات سمعية (المحاكاة).

كما قدم السيد الوزير خطة العمل لاستشراف المستقبل المتمثلة في عدم التفريط في هذا المعدن النفيس باعتباره يمثل الاحتياطي للعملة، وتوجيه العائد نحو الإنتاج الحقيقي، بالإضافة الى توجيه القطاع الخاص للقيام بدور كبير في تحريك هذا النشاط، وفتح مراكز على مستوى الولاية والمحليات تتوفر فيها خدمات متنوعة لاستلام المنتوج من الذهب والمعادن الأخرى.

عقب على الورقة د. بهاءالدين جمعة هارون من جامعة الفاشر واشار الى ان الورقة متكاملة من الناحية العلمية والفنية وقال عندما نتحدث عن التنمية لابد من الاهتمام بالعنصر البشرى باعتباره يمثل محور لأى عملية تنموية، واضاف ان الورقة ركزت على الجانب الاقتصادي واغفلت البعد الاجتماعي وعليه لابد من خلق التوازن في كل المحاور، وذكر ان التنمية تقوم اساساً على الانتاج في كافة القطاعات بما في ذلك التعدين وطالب بضرورة تطوير نشاط التعدين عن الذهب باقل تكاليف خاصة البشرية والبيئية، اضافة الى ضرورة انشاء مجالس للتعدين عن الذهب على مستوى المحليات يمثله أهالي اصحاب الفكرة .

الورقة الثالثة: بعنوان التمويل المصرفي ودوره في عملية التنمية "بالتركيز على نشاط التمويل المصرفي بولاية شمال دارفور" قدمها الاستاذ/ عثمان عبد الصادق الطيب مدير بنك السودان فرع الفاشر، أشار الى ان الورقة تعكس النشاط المصرفي بالولاية بالأرقام من حيث حجم الودائع وحجم التمويل المصرفي بالإضافة الى نوعية القطاعات التي يتم تمويلها.

أشارت الورقة الى نشأة وتطور العمل المصرفي بولاية شمال دارفور، حيث ان التعامل المالي في دارفور بدأ في عهد السلطان على دينار حيث تم استخدام عملات خاصة بها ، وهى قرش رضينا الذى ضرب في مدينة الفاشر واستخدمت أيضاً عملة (الفوراوية تارنيه) وهى عبارة عن خواتيم من القصدير، وتم استخدام عملة الريال أبو مدفع، ثم تطور التعامل المصرفي بولاية شمال دارفور حيث تم إنشاء أول مصرف في هذه الولاية منذ حوالى 50 سنة وهو بنك مصر وتحول لما يعرف ببنك باركليز، وبعد أن تم تأميمه أصبح يسمى بنك الشعب التعاوني، ثم أصبح بنك الخرطوم وما زال، وتبع ذلك تأسيس بنك جوبا والذى تغير اسمه ليصبح بنك الوحدة، وتم إدماجه في بنك الخرطوم، وتبع ذلك أيضاً إنشاء البنك الزراعي السوداني الذى بدأ بمكتب صرف ، ثم أصبح فرعاً ، ولديه الآن 5 فروع بالولاية .

وقال ان العمل المصرفي بولاية شمال دارفور توسع بإنشاء بنك السودان المركزي فرع الفاشر في عام 1998م، وانتشرت فروع المصارف في معظم أرجاء الولاية ليصل عددها حالياً إلى 16 فرع، وأصبح القطاع المصرفي بهذه الولاية شريكاً أصيلاً في تحقيق التنمية الاقتصادية بها، ودعم عملية السلام وتحقيق الاستقرار المنشود بكل جوانبه، تقوم فروع المصارف بتوجيه التمويل إلى القطاعات ذات الاولوية كالقطاع الزراعي والصناعي والتجارة المحلية والنشاط الحرفي والخدمي والاستثماري.

كما تطرقت الورقة الى مصادر أموال المصارف التجارية اذ تعتمد البنوك في مزاولة نشاطها على نوعين من المصادر هما:

- المصادر الداخلية: وتتمثل في حقوق الملكية والتي تشتمل على رأس المال المدفوع مضافا إليها الاحتياطيات، وهذه المصادر عادة تمثل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال الموظفة في البنوك التجارية (10%) من جملة الأموال المستثمرة «موارد البنك».
- المصادر الخارجية: وتوفر هذه المصادر الجانب الأكبر من الأموال اللازمة لتشغيل البنك والقيام بوظائفه المختلفة، وتشتمل الودائع من العملاء سواء كانت من الحسابات الجارية أو لأجل أو صندوق التوفير، قروض من البنك المركزي بضمان الأصول وإصدار سندات طويلة الأجل.

كما أشارت الورقة الى استخدامات الأموال في البنوك التجارية المتمثلة في تقديم القروض والتمويل، والاستثمارات ومنها المساهمة في المشاريع الاقتصادية، أو شراء الأسهم بهدف الحصول على أرباح أو المتاجرة بهذه الأسهم في سوق الأوراق المالية، أو الاستثمار في سندات حكومية وخصم الأوراق التجارية، الأرصدة (الأصول) النقدية وهي عبارة عن النقدية التي يحتفظ بها البنك كاحتياطي لحماية حقوق المودعين، والتي في خزانتها لمقابلة العمليات المصرفية اليومية لدى البنوك المحلية أو الأجنبية، الأصول الثابتة وتتمثل في مجموعة العقارات التي يملكها البنك ويمارس فيها نشاطه بالإضافة إلى الأصول الثابتة الأخرى مثل: الأثاث، السيارات، الحاسبات، أجهزة آلية وإلكترونية، ووسائل النقل.

كما تطرقت الورقة الى علاقة البنك المركزي بالمصارف التجارية عن طريق تنظيم علاقة الوساطة المالية التي تقوم بها المصارف التجارية وذلك من خلال وضع الضوابط والأسس التي تحكم العمل المصرفي وتوجيه المصارف لدعم التنمية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتوزيع التمويل للقطاعات ذات الأولية والعمل على تحقيق العدالة في توزيع التمويل بين الشرائح المختلفة.

وتطرقت الورقة ايضاً الى دور التمويل المصرفي في مجال التنمية

الاقتصادية والذي يتمثل في دعم الاستقرار الاقتصادي واحتواء معدلات التضخم بمساندة سعر الصرف حيث لا توجد تنمية بدون استقرار اقتصادي، توجيه موارد المصارف إلى القطاعات الإنتاجية والعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة. كما البنك المركزي يشجع تقديم التمويل لقطاعات ذات الأولوية وعدم توجيه التمويل على الأنشطة الهامشية وغير ذات الأولوية.

وأشارت الورقة الى توزيع التمويل المصرفي حسب القطاعات بولاية شمال دارفور خلال النصف الأول من العام 2013م، حيث تلاحظ استحواذ التجارة المحلية على النسبة الاكبر بلغت بنسبة 70% ويليها القطاع الزراعي بنسبة 16.6% واخرى بنسبة 5% والحرفيين بنسبة 3%. اما تقديم التمويل المصرفي وفقاً للصيغ التمويلية بولاية شمال دارفور خلال نفس الفترة تبينت ان صيغة المرابحة من أكثر الصيغ استحواذاً اذ بلغت نسبتها من التمويل حوالي 99%.

اما في مجال التمويل الاصغر بولاية شمال دارفور فقد ذكر السيد/ عثمان عبدالصادق مدير بنك السودان فرع الفاشر ان بنك السودان فرع الفاشر بذل جهداً مقدراً وبالتعاون مع البنوك التجارية العاملة بالولاية والاستفادة من كافة الفرص المتاحة في مجال تقديم التمويل الأصغر والتي تتمثل في نسبة ال 12% المتاحة بالبنوك ونشاط مؤسسة التمويل الأصغر، بالإضافة إلى المشروعات الأخرى بالولاية، وفى هذا الاطار تم تنفيذ مشروع ربط صغار المزارعين في مطلع شهر أغسطس 2012م عبر مؤسسة التمويل الأصغر وهو يستهدف 20,000 مزارع، وتشرف على المشروع لجنة تنسيقية برئاسة بنك السودان المركزي فرع الفاشر وعضوية مدير عام وزارة الزراعة ومندوب برنامج الغذاء العالمي ومندوبان من اتحاد المزارعين ومندوب شركة التأمين . كما تم تنفيذ مشروع السواعد الشابة والتي تم تنفيذها أيضاً بواسطة مؤسسة التمويل الأصغر بالولاية من القرض الحسن المقدم من جانب بنك السودان المركزي في حدود مبلغ 5 مليون جنيه، ويستهدف هذا المشروع حوالي 1000 شاب وشابة، والتمويل تم دفعه كقرض حسن في حدود مبلغ 3 ألف جنيه لكل فرد، وتكفلت وزارة المالية بالولاية بمصروفات التسيير للمؤسسة مقابل ذلك). علاوة على ذلك تم تشكيل المجلس الأعلى للتمويل الأصغر بالولاية برئاسة السيد/ والى الولاية في الربع الأول من العام 2013م.

وتطرقت الورقة الى بعض التحديات والمصاعب التي تواجه التمويل الأصغر بالولاية المتمثلة في صعوبة إلزام المصارف بتنفيذ نسبة ال 12% المقررة لنشاط التمويل الأصغر، بالإضافة الى ضعف الوعي المصرفي بالولاية خاصة في مجال التمويل الأصغر بما يتطلب رفع قدرات العاملين بالمصارف في هذا المجال بشكل خاص، وتكثيف الجانب الإعلامي في الولاية بشكل عام.

عقب على الورقة د. أسماعيل دفع الله من جامعة الفاشر، حيث أشار الى نسبة الفقر بالولاية والتي تمثل حوالي 62.3% كأعلى نسبة للفقر في السودان كما يمثل الريفيون حوالي 79% من جملة سكان الولاية وبالتالي نتوقع غياب الوعي الادخاري وبالتالي ضعف الادخار والودائع المصرفية والامر الذي يتطلب تنمية الوعي الادخاري بالولاية خلال المرحلة المقبلة.

الورقة الرابعة بعنوان دور المحطات الجمركية في تطوير تجارة الحدود" قدمها العقيد نابغ احمد مدير الجمارك بالولاية حيث اعتذر عن تقديم الورقة بشكل علمي نتيجة لبعض الظروف واكتفى فقط بتقديم التنوير عن الوضع بصورة عامة، واشار في حديثه الى اهمية توفير الامن لتحقيق التنمية الاقتصادية، واضاف ان الحرب في دارفور اثرت سلباً على المحطات الجمركية وبالتالي أثرت على ايرادات الولاية، كما ان مشاكل الامنية بولايات دارفور عاقت من حركة النقل من مطار الفاشر الى الخارج.

كما تطرق الى اهمية النقاط الجمركية المنتشرة في الولاية في كل من مليط وكتم وكرنوى والطينة على المجتمع، وقال ان مطار الفاشر غير فعال وبالتالي لابد من توجيه السياسات نحو الصادر للاستفادة من ايرادات الصادر والوارد باعتبار جزء من منظومة الدولة والعمل على تشجيع نقل البضائع والسلع من الدول المستوردة عبر مطار الفاشر للاستفادة من خدماته لكافة افراد المجتمع.

وقال مدير الجمارك بالولاية انه وحسب الاحصائيات غير الرسمية الواردة من ان محطة الطينة تصدر بعض السلع السودانية الى دول الجوار بدون أي عائد وعليه لابد من ايجاد التوازن التجاري بين الولاية ودول الجوار مثل ليبيا وتشاد وافريقيا الوسطى.

هذا وقد دار نقاش مستفيض من قبل الحضور، حيث اجمعوا على ضرورة ايجاد التوازن بين النشاط الزراعي والرعوي، ووجود دراسات مسبقة حول مواقع استثمارية سواء في التعدين او الانشطة الاخرى وفتح تجارة الحدود بين الولاية والدول المجاورة لوقف نشاط التهريب وتوفير شرطة التعدين في موقع التنقيب منعا للاحتكاكات المستقبلية.

هذا وقد قدمت الورشة التوصيات التالية:

- الاستمرار في الجهود المبذولة من قبل الدولة والدول الصديقة وحكومات الولايات والادارة الاهلية في توفير الامن والاستقرار كمرتكز اساسي للتنمية.
- دعم النسيج الاجتماعي وحل النزاعات القبلية وتنظيم العلاقة بين المزارعين والرعاة لضمان تحقيق الامن ومن ثم العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولايات دارفور.

- ضرورة الاسراع في انشاء بنك اعمار دارفور والاستفادة من موارد فروع المصارف العاملة في دارفور لتمويل القطاع الخاص ليضطلع بدوره في تحقيق التنمية، بالإضافة الى الاستفادة من الموارد التي تقدمها الدول الشقيقة والصديقة.
- الاسراع في استكمال طريق الانقاذ الغربي وتأهيل السكة حديد لتقليل تكلفة النقل، وكذلك ربط مناطق الانتاج والاستهلاك المحلى بموانئ التصدير لتقليل تكلفة الانتاج وبالتالي منافستها في الاسواق الخارجية.
- تفعيل دور الحرفيين المرتبطين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في خدمة اهداف التنمية، ومن ثم برمجة هذه المشروعات والأنشطة التنموية حسب الأولوية مع مراعاة الإمكانيات المتوفرة والحاجة للنشاط المعني.
- بناء قدرات المنظمات الطوعية الوطنية وتكوين شبكة تمويل أصغر على مستوى ولايات دارفور، وتقديم المساعدات الفنية اللازمة لرفع القدرات المؤسسية لمنظمات دارفور عن طريق المنح، التدريب وتسهيل إجراءات الترخيص والتسجيل كمقدمي خدمات.
- توسيع وتأهيل المطارات الحالية بغرض نقل السلع والبضائع من الاقليم الى دول المجاورة والعمل على تنشيط تجارة الحدود معها.
- العمل على تنمية وتأهيل الكادر البشري العامل وتحفيز الكوادر المؤهلة للبقاء في الاقليم للمساهمة في تنميته.
- ربط ولايات دارفور بشبكة الكهرباء القومية وتوفير المياه، وذلك بإنشاء شبكات جديدة وتأهيل الشبكات القائمة أصلاً للمياه الجوفية بمختلف الولايات والمحليات مع الاهتمام بصحة انسان الولاية والنظر في إمكانية توفير المياه من خلال فتح قناة من النيل للولاية، حيث ان هنالك دراسات تؤكد ذلك.
- ضرورة اشراك المواطنين والفعاليات الاخرى مثل الادارة الاهلية والمنظمات الطوعية في المشروعات التنموية والمساهمة في انجازها ومتابعتها.
- انشاء كليه تقنيه بجامعة الفاشر لرفع الكفاءة الانتاجية لمواطني الولاية.
- اعداد الدراسات التي تركز على تخفيف حدة الفقر بالولاية.
- الاستفادة القصوى من الفرص الاستثمارية المتاحة بالولاية.
- ضرورة الاهتمام بالذهب لأنه يمثل احتياطي خاصة في ظل الازمة الاقتصادية المالية، وفتح مراكز للوكلاء لاستلام انتاج الذهب.
- دعم التعدين وسياسات التنمية المستدامة ومحاربه الفقر، وذلك من خلال النقل التدريجي للتعدين الاهلي الي التعدين الصغير ثم الي التعدين الحديث لتنويع مصادر الدخل القومي والاسهام في دفع الناتج القومي الاجمالي، ورفع الوعي لدي المعدنيين الاهليين لاستخدام ادوات السلامة وحماية البيئة من الاثار السالبة للتعدين.
- تشجيع القطاع الخاص لقيادة تطوير وتنمية قطاع التعدين، وتهيئة مناخ ملائم وتنظيم قطاع التعدين الصغير لتوفير بيئة عمل فاعله وضمان استغلال أمثل للموارد وبناء قدرات القطاع الخاص للإسهام الفاعل في الاقتصاديات القومية والولائية والمحلية.
- الترويج لإدخال تقنيات ذات جوده عالية لزيادة الانتاج والتقليل من استخدام الزئبق والمواد الضارة بالصحة.
- دعم ادارة التعدين في الولاية لتتمكن من الاشراف على كل عمليات التعدين الاهلي بالولاية.
- ضرورة انشاء مجالس للتعدين على مستوى المحليات، بالإضافة الى انشاء شركات للتعدين بالولاية.
- استكمال البنى التحتية لمناطق إنتاج التعدين الأهلي.
- تحديد خريطة تحدد المناطق الزراعية (التسجيل الزراعي) من المناطق الرعوية تفاديا للاحتكاكات التي قد تحدث نتيجة لذلك، والاهتمام بالتوزيع القطاعي، ورفع السقوفات التمويلية، وعدم التركيز على القطاعات التجارية المهنية باعتبارها لا تمثل جزءً أساسياً في عملية التنمية.
- ضرورة الاهتمام بالزراعة والرعي وذلك من خلال تشجيع النازحين بالعودة لمناطقهم من خلال توفير الامن وغيره من المقومات الاساسية.
- عدم التركيز على صيغة المرابحة في مجال منح التمويل حيث انها تمثل صيغة سهلة وعرضة للتحايل من قبل المتعاملين.
- تسهيل الاجراءات المصرفية بخصوص صادر الثروة الحيوانية بين الولاية والمناطق المجاورة.
- فتح فروع للبنك العقاري التجاري لتمويل مشروعات الاسكان.
- الاستفادة من فرص التمويل المتاحة في مجال التمويل الاصغر بالولاية عبر مجموعات العمل والجمعيات، وذلك من خلال تشجيع تسويق منتجات التمويل الاصغر.
- توعية عميل التمويل الاصغر من قبل المصارف والمؤسسات الأخرى ذات الصلة.
- تفعيل محطات الجمارك بالولاية وتفعيل جمارك مطار الفاشر.

وسيتم تضمين هذه التوصيات في مصفوفة توضح الجهات المنوط بها التنفيذ والمدى الزمنى، وذلك بالتنسيق بين الجهات ذات الصلة.

أضواء على

مشاكل التجارة الدولية للدول النامية

هويدا محمد أبو بكر صالح

إدارة البحوث والتنمية

تمثل التجارة الدولية عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول التي تتوفر فيها والدول التي تفتقر إليها، وتمثل أيضاً استغلال أمثل لموارد العالم، وهي تختلف في مفهومها عن التجارة الداخلية، وذلك أنها تقوم بين أطراف دولية تفصل بينها حدود سياسية، وموانع تداول، وأنظمة، وقوانين، وآليات، ليست قائمة بين أطراف التداول في السوق التجارية الوطنية. ويمكن النظر إلى التجارة الدولية على أنها ذلك النوع من التجارة الذي ينصب على كتلة التدفقات (الصادرات والواردات) السلعية المنظورة التي تتمثل في مجمل الإنتاج السلعي المادي والمتداول في التجارة الدولية من جهة، وعلى كتلة التدفقات (الصادرات والواردات) الخدمية غير المنظورة التي تتألف من خدمات النقل الدولي بأنواعه، وخدمات التأمين الدولي، وحركة السفر والسياحة العالمية، والخدمات المصرفية الدولية، وحقوق نقل الملكية الفكرية، وخاصة نقل التقانة (التكنولوجية) من جهة أخرى.

تعريف التجارة الدولية:

هناك عدة تعاريف للتجارة الدولية منها:

- المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[1].
- عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[2].
- انها تشمل كلاً من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة[3].

من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الخارجية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة. وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة. وقد ظل الاعتقاد سائداً خلال القرن العشرين بأن التجارة الدولية السبب الرئيسي وراء تطور الامم، فالدول ذات الدخل المنخفض والدول المتخلفة سوف تستفيد من التجارة الدولية فالطلب الذي ينشأ على المشتريات الزراعية والتعدينية لهذه الدول والناتج من الصناعة في الدول المتقدمة سوف يشجع على الاستثمار والانتاج، وبالتالي سوف يؤدي إلى توسع الاسواق وزيادة الدخول مما يسمح لسكان الدول المختلفة بالمساهمة في الاستهلاك

1) رشاد العصار وآخرون. التجارة الخارجية. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان الطبعة الاولى: 2000 ص12.
2) حمدي عبد العظيم. اقتصاديات التجارة الدولية. مكتبة زهراء الشرق. 1996. ص: 18.
3) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم. الدار المصرية اللبنانية. الطبعة الثالثة. 1993 ص: 36.

وزيادة رغبتهم في اقتناء السلع الاستهلاكية، وبالتالي التشجيع على الإنتاج مرة أخرى.

وقد تم بناء نظرية التجارة الدولية على أساس ما يلي[1]:

1. تقسيم العمل المبني على الميزة النسبية والامكانيات الطبيعية لكل دولة وذلك بعد ارتفاع طلب بريطانيا على المواد الخام والسلع الغذائية في القرن الماضي.
2. التنمية الاقتصادية تنتقل من الدول الصناعية إلى الدول الأقل نمواً.
3. تقسيم العمل في الماضي يوضح ضرورة العودة إلى حرية التجارة وخاصه بين الدول المتقدمة والأقل نمواً ويجب ازالة القيود التي تطبقها الدول الأقل نمواً حماية لمنتجاتها الوطنية.

وخلال القرن الماضي تلاحظ بأن معظم الدول الأقل نمواً تتميز بتصدير المنتجات الأولية وذلك نسبةً لندرة رأس المال والتكنلوجيا، مع توفر العمال والأرض لذلك هذه الدول تخصصت في انتاج المواد الأولية وتدريجياً تحولت الميزة النسبية لهذه المنتجات الأولية في تمويل الاستثمارات، كما أن زيادة معدلات الدخول ساهمت في توسع الاسواق المحلية.

الفرق بين التجارة الداخلية والدولية:

تختلف التجارة المحلية عن الدولية فيما يلي:

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.
- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.
- اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عنها في حالة التجارة الداخلية.
- مرحلة النمو الاقتصادي في العالم (الرواج، الكساد).
- وجود فرصة للتكتلات والاحتكارات التجارية في حالة التجارة الخارجية[2].
- سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية[3].
- اختلاف النظم القانونية والتشريعات الاقتصادية والضرائبية والاجتماعية التي تنظم التجارة الداخلية عنها في التجارة الخارجية[4].

1) هشام محمود الاقداحي، كتاب العلاقات الاقتصادية الدولية.

2) رشاد العصار المرجع السابق. ص: 13-14.

3) محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية. 1993 ص: 13.

4) عبد النعيم محمد مبارك ومحمد يونس، اقتصاديات النقود والصرفية والتجارة الدولية، الدار الجامعية. الإسكندرية. 1996.

- وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية بينما تتعدد هذه العملات في حالة التجارة الخارجية[5].

أما المبررات التي تُساق ضد نظرية التجارة الدولية فعديدة فيمكن إجمالها في مجموعتين رئيسيتين:

الأولى؛ ترى أن نسبة التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والأقل نمواً وامكانياتها في التصدير ضعيفة كما أن الأثمان لهذا التبادل غير مجدية.

الثانية؛ ترى بأن التجارة بطبيعتها عاجزة عن تشجيع النمو خارج نطاق عدد ضئيل من الأفراد الذين يتعاملون فيها مباشرة.

تقسيم العمل الدولي والعائق الخارجي للنمو الاقتصادي:

إذا كان من الضروري تغيير نمط التجارة الدولية فان ذلك يتم تدريجياً، حيث تواجه الدول النامية مشاكل كبيره في ايجاد اسواق، وذلك بالرغم من ان التراكم الرأسمالي في أوروبا الغربية في القرن الماضي كان عاملاً فاعلاً في نموها، ساعد علي ذلك الاكتشافات العلمية والتقدم التكنلوجي حيثُ اتجهت رؤوس الاموال للاستثمار في مجال الصناعة، إلا ان هذا الطريق لم تستطع الدول النامية السير فيه، وكان السبب الرئيسي في ذلك التغلغل الرأسمالي الذي تبنته الدول الغربية في الدول الأخرى، ولما كانت السمه المميزة التي اتسمت بها طريقة الانتاج الرأسمالي هو نمو الاحتكارات التي تقوم علي تركيز راس المال والطاقة الإنتاجية في المشروعات الكبرى، فقد اقتضي تكوين الاحتكارات تحقيق أقصى ربح وتكوين اتحادات كبرى تسعى لاقتسام العالم اقتصادياً، حيث توسع النظام الرأسمالي واتسعت العلاقات التجارية للدول الرأسمالية بالمستعمرات من خلال انتشار مناطق الاحتكارات، مما أدى إلى الآتي:

1. تطور الامور بصوره طبيعية في اتجاه الاتفاق العالمي بين الاتحادات على تقاسم الأسواق العالمية.
2. اختلال توازن الهياكل الإنتاجية لاقتصاديات الدول النامية تمثل في استئثار الإنتاج الأولي بالجانب الأعظم من نشاطها واشتغال الغالبية العظمى من السكان بهذا النشاط.
3. نمو ظاهرة النشاط الاقتصادي الذي يتميز فيه قطاع تصديري متقدم تقوم به الاستثمارات الأجنبية، وقطاع وطني يستخدم أساليب إنتاج بدائية، ويعتبر هذا السبب الرئيسي في تأخير نمو النشاط الصناعي نتيجة سيطرة الاحتكارات الكبرى التي تتعارض مع تقدم الدول النامية مع نشاطها الاقتصادي كما تؤدي إلى ضمور الصناعات الحرفية التي كانت قائمة بمنافستها وإقصائها خارجاً مع تلك التي تستخدم أساليب إنتاجيه متقدمة.

5) رعد حسن. الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة. دار النشر. الطبعة الأولى، الجزء الأول. 2000 ص: 55.

4. اختلال الهياكل الإنتاجية للدول النامية، والذي ينعكس على النمط السلعي هذا فضلاً عما إذا كانت تواجه صعوبات في تصدير سلعها التقليدية أم لا.
5. وجود الاختناقات الناتجة عن الثغرة بين الطاقة الاستيرادية غير الكافية التي يحد منها النمط السلعي التقليدي، وبين الاحتياجات الاستيرادية المتزايدة لمواجهة خطط التنمية.
6. عمليات التجارة الخارجية لا تخلو من الأخطار، الناتجة أساساً عن البعد الجغرافي بين المصدر والمستورد، وعليه مشكل انعدام الثقة في التعامل، وكذلك اختلاف التنظيمات والقوانين المعمول بها في كل بلد.

ويستخلص من ذلك أن أهم مشاكل التجارة الدولية للدول النامية تتمثل في:

- سيطرة قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية في التعامل فيما بينها.
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول.
- عدم التنوع في الصادرات.
- الاعتماد على تصدير السلعة غير مصنعة (مواد خام) مما تفقد التنافسية المستقبلية.
- معدلات نمو صناعية متدنية.
- عدم تناسب الإنتاج مع قواعد التنافسية في الأسواق العالمية.
- عدم فعالية الاستراتيجيات الوطنية.

بالإضافة إلى بعض التأثيرات الأخرى مثل النقص في الحبوب ومواد الوقود والمعدل المرتفع لنمو السكان حيثُ لا يمكن للدول النامية أن ترفع معدل نموها دون التوسع في تكوين رأس المال والاستثمارات، فهي من جهة يجب أن تزيد من نسبة تكوين رأس المال إلى الدخل القومي، مع توفر المعروض من السلع الرأسمالية حتى يمكن أن تحول الموارد المالية المتراكمة إلى استثمارات مادية. كما تؤثر التجارة الخارجية بشكل كبير على الجانب المادي لعملية تراكم رأس المال والاستثمارات من خلال وارد السلع الرأسمالية، حيثُ لا يمكن البدء في عملية النمو الاقتصادي دون الحصول على هذه الواردات. كلما كانت التجارة الخارجية في غير صالح دوله معينه، كلما زادت حاجتها إلى تكوين المعدات والآلات لإيجاد صناعه أساسية بها على الرغم من نقص النقد الأجنبي، على العكس من ذلك إذا كانت الصادرات التقليدية تتمتع بطلب خارجي بالنسبة للدول المتخلفة التي تعاني من صعوبات في التجارة الخارجية رغم أن ثمن التنمية يكون باهظاً حيثُ يحمَل ميزان مدفوعاتها بأعباء خدمة الاستثمارات لفتره غير محدودة مما ينتج عن الحد من تراكم رأس المال القدرة على الاستيراد في المستقبل.

ولكي يمكن للدول الخروج من النطاق الحالي لتقسيم العمل الدولي عليها أن تحرر نفسها من الاعتماد على التجارة الخارجية أو على الأقل إضعاف روابط هذا الاعتماد، جوهر القضية ما إذا كان في مقدور الدول ان تحقق إلى حد ما على الأقل من تخفيف أزمة تقسيم العمل الدولي، وإذا كانت المشكلة في أساسها تعتبر من وجهة نظرها ناتجه عن تأثير قوي خارجيه موضوعيه.

وفي رأي عدد من الاقتصاديين إن الأسباب الرئيسية في قصور الصادرات للدول النامية عن مواجهة متطلباتها من الواردات يرجع إلى أن كمية السلع المنتجة للتصدير غير كافيه، وأن الأسعار المحددة لها أسعار غير تنافسيه، ومن هنا يحمل هؤلاء الكتاب الدول النامية تبعات الأزمة الراهنة في تقسيم العمل الدولي بدعوى أن هذه الدول لا تطور نفسها بما يتفق مع الظروف المتغيرة في السوق الرأسمالية، في الواقع إن الأزمة الحقيقية ترجع إلى الطلب على السلع التصديرية التقليدية لدول النامية فضلاً عن تزايد الاحتياجات الاستيرادية لتلك الدول، مما يدعو هذه الدول على التقليل من اعتمادها على الواردات ومن هنا فما يواجه الدول النامية يتعلق بمجال الإنتاج أكثر مما يتعلق بمجال التجارة، وليست المشكلة في البدء بعملية إنتاج بدائل للواردات في بعض فروع الصناعة، بل في تحوير ومواءمة الاقتصاد القومي حتى تواجه الظروف غير المواتية في الأسواق العالمية، عن طريق إجراء تغيرات جذرية في إنتاج الزراعة واستغلال الموارد الاقتصادية الموجودة، وبناء صناعه على نطاق واسع، ومن ثم فإن القضية الأساسية هي اختيار استراتيجية التنمية التي تجعل الدول النامية أقل تعرضاً لمؤثرات التجارة الخارجية.

أهم المراجع:

1. حمدي عبد العظيم. اقتصاديات التجارة الدولية. مكتبة زهراء الشرق. 1996 .
2. هشام محمود الاقداحي، كتاب العلاقات الاقتصادية الدولية،
3. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الطبعة الاولى، 2000.
4. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم. الدار المصرية اللبنانية. الطبعة الثالثة. 1993.
5. محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية. 1993.
6. عبد النعيم محمد مبارك ومحمد يونس، اقتصاديات النقود والمصرفية والتجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
7. رعد حسن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة. دار النشر. الطبعة الأولى، الجزء الأول، 2000.

قرأت لك

كتاب منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان:

دراسة تحليلية للتطورات الإقتصادية في السودان وتصور للرؤية المستقبلية خلال الفترة 2001 – 2011م (الجزء الثاني)

د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى

إعداد

محمد المصطفى عبد المنعم

إدارة البحوث والتنمية

صدر عن مطبعة برينتك للطباعة والتغليف بالسودان وهي إحدى شركات مجموعة الجديان كتاب منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان , لمؤلفة د. عبد الوهاب شيخ موسى الذي يعتبر من مفكري ومهندسي الإقتصاد السوداني بدء من دراسته للإقتصاد والتاريخ بجامعة الخرطوم ، حيث تخصص في الإقتصاد الكلي، ثم تدرج في السلم الوظيفي بوزارة المالية والإقتصاد الوطني، و شغل عدداً من المناصب التنفيذية منها : وزيراً للمالية في الإقليم الشمالي خلال الفترة 1981-1982م ، وزيراً إتحادياً للصناعة خلال الفترة 1988-1989م، وزيراً إتحادياً للمالية والإقتصاد الوطني خلال الفترة 1996-2001م وكان عضواً بالجمعية التأسيسية، وعضواً بالمجلس الوطني، بالإضافة إلى ذلك ترأس مجالس إدارات عدد من البنوك والشركات. وتنبع أهمية الكتاب - بالإضافة لمحتواه العلمي - من أهمية كاتبه وخبرته الطويلة كمفكر وتنفيذي في إدارة الشؤون الإقتصادية لجمهورية السودان، حيث يعتبر من اهم المراجع التي توثق لمسار الإقتصاد السوداني، وكان قد صدر الجزء الاول للكتاب في العام 2000 ويغطي مسار الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1970-2000م، وتعتبر النسخة التي نحن بصددها جزء ثاني يغطي مسار الإقتصاد السوداني خلال الفترة 2001-2011 م.

يتكون الكتاب بالإضافة للمقدمة والتوطئة من أثنى عشر باب ثم قائمة المراجع، كما دعم الكاتب فرضياته بحوالي اثنين وخمسون جدول تتبعها ستة وخمسون شكل، والجدير بالذكر ان الكتاب قام بتقديمه كل من: د. صابر محمد الحسن – محافظ بنك السودان المركزي (السابق)، د. محمد الحسن مكاوي – وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني (الأسبق) - ومستشار وزير المالية، د. ابراهيم عبد المنعم صباحي - أستاذ مشارك بكلية الإقتصاد والدراسات الإجتماعية – جامعة الخرطوم.

ركز الكاتب على موضوع واحد ألا وهو مسار الإقتصاد السوداني بتطوراته المختلفة الداخلية والخارجية راصداً، حاصراً، مسجلاً، موثقاً لكل تطورات فترة

الدراسة 2001-2011م بالإضافة لتقيمه وتحليله وقيامة باجراء مقارنات مع الدول ذات الإقتصاد المشابه. وقد قسم الكاتب الكتاب لسبعة تحديات تمثل التحديات التي تواجه تحقيق الإستقرار الإقتصادي في السودان خلال ربع القرن المقبل وتشمل:

التحدي الأول: استراتيجية السودان خلال الخمسة وعشرين عام المقبلة؛

التحدي الثاني: تهيئة الأرضية الراسخة والبيئة المواتية لتنفيذ البرنامج الإستراتيجي الشامل والرؤية المستقبلية؛

التحدي الثالث: إعادة هيكلة النظام المصرفي السوداني في إطار أهداف البرنامج؛

التحدي الرابع: توطين التكنولوجيا وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لمواكبة متطلبات وشروط التحول الإقتصادي الكلي في عصر العولمة.

التحدي الخامس: المشروع القومي لمناهضة الفقر في إطار البرنامج التنموي الشامل ووفق الرؤية المستقبلية للسودان؛

التحدي السادس: منهجية استخدام موارد عائدات البترول السوداني.

التحدي السابع: معالجة مشكلة مديونية السودان للعالم الخارجي واستقطاب الموارد الخارجية الجديدة من المؤسسات والدول المانحة.

هدف المؤلف من الكتاب هو تقديم دراسة تحليلية للتطورات الإقتصادية في السودان وتصور للرؤية المستقبلية خلال الفترة 2001 - 2011 ومواصلةً للدراسة التحليلية للتطورات الاقتصادية خلال الفترة 1970 - 2000 ، توثيق تجربة الكاتب كوزير للمالية خلال الفترة 1996 - 2001، بالإضافة للتشجيع والاهتمام الذي وجده الكاتب من قبل المختصين والباحثين في مجال الإقتصاد.

حاول الكاتب ان يقدم رؤية تحليلية شاملة للتطورات الإقتصادية في السودان خلال الفترة 2001 - 2011م وقسم الكاتب رؤيته لفترات اولها فترة الازدهار الاقتصادي 2001 - 2006م، حيث اكتشاف البترول وارتفاع أسعاره عالمياً، وتوقيع إتفاقية السلام الشامل وماتبعها من استقرار نسبي انعكس أثره الإيجابي على كل قطاعات الإقتصاد، ثم أعقبها بفترة الأزمة المالية العالمية 2007 - 2010 وانعكاسها السالب على الحساب الجاري والمالية العامة بسبب إنهيار الاسعار العالمية للبترول. كما أبرز الكاتب في هذه الفترة تنفيذ بعض بنود اتفاقية السلام الشامل وأثرها السالب على الحساب الداخلي بسبب زيادة بنود الصرف على هياكل الدولة التنفيذية والتشريعية الجديدة. وابتدع الكاتب مصطلح دقيق للفترة الثالثة 2011 - 2012 وأطلق عليها فترة عدم اليقينية ووصفها بانها أخطر فترة في تاريخ الإقتصاد السوداني حيث شهدت انفصال الجنوب وأثره السالب على الحساب الخارجي والمالية العامة، كما ارجع عدم اليقينية في الإقتصاد نتيجة لعدم حسم القضايا العالقة بين دولة السودان ودولة جنوب السودان بالسرعة المطلوبة. وبين الكاتب أثر الانفصال على سعر الصرف، والمستوى العام للاسعار(التضخم). كما تناول الكاتب الآثار الإقتصادية للإختلالات الأمنية والإجتماعية في كل من دارفور، جنوب كردفان، وجنوب النيل الأزرق. ويختتم الكاتب بتصوير لرؤية جديدة لإحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية راسخة ومستدامة. ويتميز الكتاب بوفرة البيانات وتعدد المرجعيات، كما يضيف الكتاب رؤية واضحة لمستقبل الإقتصاد السوداني وفرص نجاحه.

يبدو ان الكاتب فضل الكتابة عن هذا الموضوع لخبرته الطويله في هذا المجال ومعرفته الأكاديمية بكل تفاصيله. وقد تناول الكاتب الموضوع من ناحية أكاديمية بحتة ووجهة نظر أخصائي ضليع بالموضوع، وظهر جلياً في أسلوب كتابته تاثره بثقافة الخدمة المدنية حيث غلب على كتابه طابع التقارير الرسمية الجامدة والجداول الإحصائية والرسومات البيانية الكثيفة. ونجد ان الكاتب ركز جهدة على تسلسل القضايا محمور النقاش منذ بدايتها حتى تاريخ كتابة الكتاب ثم عرج على تحليلها وختم بتصوره للحلول، حيث رصد الكاتب كمية مهولة من المعلومات التراكمية لكل محاور النقاش مما جعل الكتاب يمثل إضافة توثيقية لتفاصيل قضايا كبيرة تهم متخذي القرار والباحثين والمهتمين بالشأن العام. ويمكن القول ان الكاتب نجح في الموافقة بين مضمون الكتاب والأهداف التي كتب من اجلها، وعندما تتطلع على الكتاب ومافيه من حقائق وتفاصيل سوف تغير رأيك وقناعاتك في كثير من القضايا على سبيل المثال لا الحصر مشكلة مديونية السودان الخارجية وكيف تورط السودان فيها.

برع الكاتب في دقة النقل ومراعاة الترتيب التاريخي مما جعله سلساً سهل الفهم، كما دعم وجهة نظره بالأرقام الموثقة بالمصادر، بالإضافة لاستعماله للحواشي لتوضيح المصطلحات المتخصصة والنقاط المهمة، كل ذلك أسهم في جعل الكتاب شامل لكل القضايا الاقتصادية المهمة، متعدد المراجع والمصادر حيث تنوعت مابين المؤسسات الحكومية، والمؤسسات الدولية ثم الإقليمية، والمراجع المحلية، ثم اوراق العمل والمحاضرات.

وختاماً يعتبر كتاب منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان مرجع مهم لكل من متخذي القرار والمشرعين في أجهزة الدولة المختلفة، وايضاً للباحثين والمتخصصين في الشؤون الإقتصادية والسياسية والإجتماعية في السودان ولكل طلاب العلم والمهتمين، الكتاب جدير بالقراءة والإحتفاظ بنسخة منه كمورد مهم للمعلومات الإقتصادية، يتوفر الكتاب في الدار السودانية للكتب بسعر معقول وهو 60 جنيه للنسخة.

ويمكن للمكتبات العامة ومكتبة بنك السودان ومكتبات البنوك التجارية والمؤسسات الإقتصادية المختلفة إقتناء نسخ منه.

نظام الظل المصرفي
SHADOW BANKING SYSTEM

ماذا تعرف عن

الحسين إسماعيل حسين بدري

إدارة البحوث والتنمية

يعتبر نظام الظل المصرفي (Shadow Banking System) مصطلح حديث نسبياً، ويطلق على العمليات المالية التي تتم خارج نطاق القوائم المالية للبنوك التجارية وغيرها من مؤسسات الإيداع، فهي مؤسسات تمارس عمليات مصرفية بعيدا عن رقابة السلطات النقدية ودون الحصول على التسهيلات الائتمانية للبنك المركزي، أو الضمانات التي تقدمها الحكومات للبنوك، والبنك التجاري التقليدي هو وسيط في المال يعمل على جمع المدخرات من المودعين، والقابلة للسحب في أي وقت في غالب الأحوال، ثم يقوم بإعادة تدويرها للمقترضين في صورة قروض، وعلى ذلك فإن عمل البنوك التقليدية من الناحية الفنية يتمثل في إعادة تكييف المدى الزمني للأموال المتاحة لها من خلال قبول ودائع قصيرة الأجل لمنح قروض لآجال زمنية أطول. واستقر العرف المصرفي على أن المودعين غالبا لا يسحبون إلا جزء ضئيل من ودائعهم، لذلك يتم الاكتفاء بالاحتفاظ بنسبة صغيرة من الودائع في صورة سائلة، أو أصول شبه سائلة يتم تسييلها بسرعة عند الحاجة لمواجهة أية طلبات طارئة لسحب السيولة.

وقد ابتكر الاقتصادي بول مكالي (Paul McCauley's) عبارة (بنوك الظل Shadow Banks)) في كلمة ألقاها في المنتدى المالي السنوي الذي استضافه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في المنتدى المالي السنوي في كنساس سيتي بالولايات المتحدة الأمريكية. وأكد على أن بنوك الظل هي أحد الإخفاقات التي تصاحب النظام المالي والتي ساعدت بصورة مباشرة في بروز الأزمة المالية العالمية 2008، وأشار إلى أن نظام الظل المصرفي له بؤرة أمريكية بصفة متميزة ويشار إليه بشكل رئيسي كمؤسسات مالية غير مصرفية التي تعمل فيما يسمي بتحويل آجال الاستحقاق. وتعمل البنوك التجارية في تحويل آجال الاستحقاق (maturity transformation) عندما تستخدم الودائع التي عادة ما تكون قصير الأجل لتمويل قروض أطول أجلاً، كما تقوم بنوك الظل بتحويل آجال الاستحقاق، وذلك عن طريق تجميع أموال قصيرة الأجل باقتراضها في أغلب الأحوال من أسواق المال وتستخدمها لشراء أصول ذات استحقاقات أطول. ونظراً لأنها لا تخضع للتنظيم المصرفي التقليدي فإنها لا تستطيع كالبنوك أن تقترض من الاحتياطي الفيدرالي (البنك

المركزي الأمريكي)، ولا يوجد لديها مودعون بغطاء تأميني على أموالهم وبالتالي فهي تعمل في الظل.

ومنذ أزمة الرهن العقاري والتي نتجت عنها الأزمة المالية العالمية، والتي وقف من خلالها الخبراء علي كيفية تحويل بنوك الظل العاملة قروض الرهن العقاري إلي أوراق مالية، بدأت (سلسلة التوريق) بإنشاء قرض عقاري يقوم بشرائه وبيعه كيان مالي أو أكثر إلى أن ينتهي إلى حزمة من القروض العقارية تستخدم كضمان لأوراق مالية تم بيعها لمستثمرين، حيث تتصل قيمة الورقة المالية المضمونة بقيمة الرهون العقارية في داخل الحزمة، وبالتالي يتم دفع الفائدة علي أساس الورقة المالية المضمنة بالرهن العقاري من أموال ملاك المساكن علي قروضهم العقارية، والتي تشمل الأصل والفائدة معاً ؛ وبالطبع فإن كل ذلك يتم خارج منظومة الرقابة والإشراف للجهات التنظيمية.

وقد قام مجلس الاستقرار المالي العالمي (**The Financial Stability Board (FSB**))[1] بوضع تعريف أوسع لبنوك الظل يشمل جميع الكيانات التي تقع خارج النظام المصرفي الخاضع للتنظيم وتؤدي الوظيفة الرئيسية التي تقوم بها البنوك وهي الوساطة الائتمانية، والتي تتمثل جوانبها الرئيسية فيما يلي:

- تحويل آجال الاستحقاق (**maturity transformation**): وذلك بالحصول على أموال قصيرة الأجل واستثمارها في أصول أطول أجلاً.
- تحويل السيولة (**liquidity transformation**): مفهوم مشابه لتحويل آجال الاستحقاق وهو يعني ضمناً استخدام خصوم شبه نقدية لشراء أصول يصعب بيعها مثل القروض.
- الرفع المالي (**Financial leverage**): وهو يعني استخدام أساليب مثل اقتراض أصول لشراء أصول ثابته لتعظيم المكاسب (أو تقليل الخسائر) المحتملة لأي استثمار.
- نقل مخاطر الائتمان (**Credit risk transfer**): وهو يعني تحمل مخاطر عجز أحد المقترضين على السداد ونقلها من منشئ القرض إلى طرف آخر.

وتتضمن بنوك الظل حسب هذا التعريف كل من شركات السمسرة التي تقوم بتمويل أصولها باستخدام اتفاقيات إعادة الشراء (**repurchase agreements**) وما يطلق عليها بمصطلح (الريبوز(**repos**))[2]، وصناديق الاستثمار المشترك (**Pool Investors' Funds**) في سوق المال التي تقوم بجمع أموال المستثمرين لشراء أوراق تجارية (كسندات دين للشركات) أو لأوراق مالية مضمونة برهن عقاري على أنها بنوك ظل. وتشمل بنوك الظل أيضا الكيانات المالية التي تبيع أوراقاً تجارية وتستخدم حصائل بيعها لتقديم ائتمان للأسر المعيشية، والتي تسمي بشركات تمويل في عدد كبير من البلدان.

دور بنوك الظل في حدوث الأزمة المالية:

أثناء الأزمة المالية العالمية أصبح المستثمرون قلقين بشأن القيمة الحقيقية لتلك الأصول الأطول أجلاً وقرر عدد كبير منهم سحب أموالهم فوراً. حينها اضطرت بنوك الظل إلي بيع الأصول بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية مما أدي إلي خفض قيمة تلك الأصول، ومن ثم قامت بتخفيض قيمتها الدفترية لتبين السعر السوقي الأدنى، مما خلق حالة من عدم اليقين بشأن سلامتها. وبالتالي انخفض عدد المستثمرين الذين سحبوا أموالهم من البنوك، أو قاموا برفض تمديدها (إعادة استثمارها) بصورة كبيرة إلى الحد الذي أوقع عدد كبير من المؤسسات المالية عامةً في مشكلات خطيرة.

كما طالت البنوك الكبيرة بعض الآثار السلبية لبنوك الظل التي تمتلكها وتم إنقاذها، وذلك تحسباً لأسباب تتعلق بالسمعة السوقية. وفي بعض الحالات كانت الصلات محكومة بآلية السوق الحرة، ولكن نظراً لأنه كان يتعين على بنوك الظل الانسحاب من الأسواق الأخرى في ظل تعرض مصادر التمويل للضعف، بما في ذلك الأسواق التي كانت البنوك تبيع فيها الأوراق التجارية والديون الأخرى قصيرة الأجل.

ويلاحظ ان كيانات نظام الظل المصرفي تتسم بنقص في الإفصاح والمعلومات عن قيمة وماهية الأصول، وانعدام الشفافية فيما

1) مجلس الاستقرار المالي العالمي ((The Financial Stability Board (FSB) هو منظمة دولية كبري مؤلفة من السلطات المالية والرقابية من اقتصاديات ومؤسسات عالمية كبري وقد جرى انشائه من قبل مجموعة العشرين ليكون نموذج موسع لمنتدى الاستقرار المالي الذي أنشأ عام 1999 لدعم الاستقرار المالي العالمي.

2) اتفاقيات إعادة الشراء (repurchase agreements) وما يطلق عليها بمصطلح (الريبوز (repos)) هي عمليات يقوم من خلالها الكيان الذي يحتاج إلى سيولة ببيع ورقة مالية لجمع تلك الأموال على وعد أن يقوم بشرائها مرة أخرى (أي يسدد المال المقترض بسعر محدد وفي وقت محدد)

يتعلق بالحوكمة وهياكل الملكية بين البنوك وبنوك الظل. وعدم خضوعها إلا في حدود ضيقة لإشراف الجهات التنظيمية والرقابية من النوع المرتبط بالبنوك التقليدية، كما تفتقد إلى رأس المال لاستيعاب الخسائر أو النقد اللازم للتعويض، وانعدام القدرة في الحصول علي دعم رسمي لتوفير السيولة بما يساعد على الحيلولة دون بيع الأصول اضطراريا بأقل من سعرها.

وفي مايو2010، بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) في جمع ونشر بيانات عن نظام الظل المصرفي، كما أجري مجلس الاستقرار المالي العالمي (**The Financial Stability Board (FSB)**) في عام 2012 ثاني أكبر عملية مراقبة (عالمية) لفحص بيانات الوساطة الائتمانية غير المصرفية في 25 منطقة اختصاص، وذلك بتكليف من الاقتصاديات المتقدمة الكبرى واقتصاديات الأسواق الصاعدة التابعة لمجموعة العشرين (**G20**)، حيث بينت النتائج أن 35% من نظام الظل المصرفي العالمي يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية، كما بلغ حجم نظام الظل المصرفي العالمي 62 تريليون دولار في عام 2007 ثم تراجع إلي 59 تريليون دولار أثناء الأزمة، ومن ثم ارتفع مرة أخري ليبلغ 67 ترليون دولار في عام 2011. وهذا الرقم يعادل الناتج المحلي الإجمالي للعالم كله تقريبا، وهو ما يعني أنه أصبح من الواضح أن الأزمة المالية العالمية لم تؤثر على حجم العمليات التي تتم في القطاع المصرفي في العالم، بل إنه وفقاً للمجلس فإن حجم عمليات بنوك الظل تزيد حالياً عن مستوياتها قبل الأزمة، الأمر الذي يعني أن هذه البنوك مازالت تحمل نفس المخاطر التي أدت إلى اشتعال الأزمة المالية العالمية في عام 2008. كما بلغت نسبة نظام الظل المصرفي إلى مجموع الوساطة المالية 25% خلال الفترة (2009-2011) مقارنة بنسبة 27% في عام 2007.

وفي مايو 2013 أكدت وكالة موديز للتصنيف الائتماني ان الصناعة المالية في الصين تواجه مخاطر من نظام الظل المصرفي بعد توسعة نشاطه بنسبة 67% على مدى عامين ماضيين. وألمحت وكالة التصنيف إلى أن مقياساً أوسع لصناعة الظل المصرفية يشمل الإقراض الخاص، الائتمان من المؤسسات غير المصرفية، والودائع خارج الميزانية العمومية المعروفة بمنتجات ادارة الثروات بلغت 29 تريليون يوان (حوالي 4.7 تريليون دولار) مع نهاية العام الماضي، مقارنة بـ 17.3 تريليون يوان عام 2010.

وفي الوقت الحالي، يقوم القطاع الرسمي بجمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات والبحث عن نقاط الضعف الخفية عن نظام الظل المصرفي، وتقوم هيئات الرقابة المصرفية بفحص انكشاف البنوك التقليدية لبنوك الظل (**Banking Exposure**) وتحاول احتوائه عن طريق وضع قواعد تنظيمية تتعلق برأس المال والسيولة. وقد أدت عمليات الانكشاف لدي بنوك الظل إلى التأثير على القطاع المالي والاقتصاد بصورة عامة، مما يبرهن أن هذه المؤسسات كانت تخضع إما لرقابة ضعيفة أو خارج اختصاص الهيئات التنظيمية. وتقوم السلطات حالياً في الولايات المتحدة والدول المتقدمة بوضع تدابير شاملة للإشراف على جميع المؤسسات، أو الأنشطة التي تحتمل أن تكون جزءاً من نظام الظل المصرفي على الصعيد المحلي والعالمي.

ويلاحظ أن السلطات نفسها تعمل في الظل، وذلك لكونها تحاول تجميع بيانات غير متجانسة وغير مكتملة لمعرفة ما إذا كانت هنالك مخاطر نظامية مرتبطة بالأنشطة والمؤسسات والأدوات المختلفة التي تشكل نظام الظل المصرفي، ومن ثم محاولة تحديد تلك المخاطر. وعلى الصعيد العالمي تجرى حالياً محاولات جادة لتنظيم وتقنين عمليات بنوك الظل، وذلك لتأمين النظام المالي في العالم من مخاطر انتشار المنتجات المالية لهذه البنوك والتي تتصف بأنها غير مؤمنة بشكل جيد.

المراجع:

- Laura E. Kodres - What is Shadow Banking? - Finance& Development (IMF's Magazine)-June2013.
- Strengthening Oversight and Regulation of Shadow Banking - FINANCIAL SATABILITY BOARD (FSB) – 29 August 2013.
- TOBIAS ADRIAN& HYUN SONG SHIN - The shadow banking system: implications for financial regulation -Banque de France- Financial Stability Review - September 2009.
- قراءات مختلفة حول الموضوع عبر شبكة الإنترنت.

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية

أحداث اقتصادية

اعداد
د. مجدي الأمين نورين
ادارة البحوث والتنمية

شركة امريكية تستثمر في القمح بمشروع الجزيرة

دخلت شركة (ترجر ري سورص) الأميركية، مجال الاستثمار في زراعة القمح في مشروع الجزيرة في السودان، لتنضم إلى مجموعة شركات أخرى للولايات المتحدة، استفادت من الاستثناءات التي منحتها بلادها، بعيداً عن العقوبات الاقتصادية المفروضة على الخرطوم. وقد رحّب وزير الزراعة والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية بولاية الجزيرة، لدى لقائه وفداً من الشركة الأميركية، بدخول الشركة لحيز الاستثمار في الولاية. وأوضح الوزير ـ أن وفد الشركة الأميركية أبدى رغبة في الاستثمار في مجال زراعة أصناف جديدة من القمح، في مساحة ألف فدان كمرحلة أولى، بعد إجازة الأصناف الجديدة، هذا إلى جانب إنشاء مطاحن جديدة للغلال، وأكد حرص وزارته على الاستفادة من الخبرات الأجنبية، خاصة في مجال إنتاج عينات جديدة من القمح، تسهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية. وسبقت (سورص) شركات أميركية أخرى في الدخول في الاستثمار بمجال زراعة وصناعة السكر، مجال السكر التقاني في ولاية سنار.

وكانت وزارة الخزانة الأميركية أقرت في وقت سابق منح استثناءات للشركات الأميركية الراغبة في الاستثمار الزراعي في السودان. وكانت ولاية «نيوهامشر» الأميركية قد فكت حظر الاستثمار بالسودان منذ مدة.

وزارة التجارة: اكتمال الاستعدادات لاستئناف التبادل التجاري مع دولة الجنوب

أكد الأستاذ عثمان عمر الشريف وزير التجارة أكتمال الاستعدادات لاستئناف التبادل التجاري مع دولة الجنوب عبر برنامج متكامل لانسياب التجارة وفتح المعابر على طول الحدود مع الجنوب. وقال الوزير في تصريح (لسونا) أنه سيترأس وفداً يضم الوزارات والأجهزة المعنية للقيام بزيارات ميدانية للوقوف على تجهيزات (النقل النهري والبري والسكة حديد) بجانب الوقوف على المعابر الحدودية بولايات النيل الابيض والازرق وسنار لاستئناف التبادل التجاري مع دولة الجنوب بجانب زيارة لولاية البحر الاحمر لتنظيم تجارة الترانزيت لدولة الجنوب.

واوضح الوزير الى ان هنالك تفاهمات بين البلدين لتبسيط الاجراءات لانسياب البضائع الى الجنوب باكتمال جميع اجراءاتها في الخرطوم او رئاسة اي ولاية بحيث لاتفتح الا في جمارك الدولة الاخري، وهو ما سيتم تطبيقه على البضائع التى تاتي من الجنوب مشيراً الى اتفاق الرئيسين على حسم منطقة الصفر، بجانب الاتفاق على عدم الازدواج الضريبي (إذا تم دفع الضرائب في الجنوب لا يدفع في الشمال وهكذا). وأكد ان التبادل التجاري بين البلدين سيلعب دوراً اساسياً في تحسين العلاقات بينهما موضحا ان هنالك اتجاه لقيام مؤتمر يجمع ولاة الولايات الحدودية بين البلدين في كادوقلي لوضع سياسة موحدة للتعامل التجاري بين الخرطوم وجوبا معتبرا التجارة بين السودان ودولة جنوب السودان تجارة دولية عبر الحدود.

اتحاد أصحاب العمل: دفع تحويلات المغتربين بالعملة الأجنبية يسهم في استقرار الاقتصاد

وصف إتحاد أصحاب العمل السوداني قرار البنك المركزي بدفع تحويلات المغتربين بالعملة الأجنبية بأنه عامل رئيسي في استقرار إقتصاد البلاد.

وقال رئيس غرفة المستوردين وأمين السياسات بالإتحاد سمير أحمد قاسم إن القرار جيد ويسهم في توفير العملات الأجنبية في المصارف والتي تقدر في العام بـ (3) مليار دولار والتي تساعد البنك المركزي والمصارف في توفير الاعتمادات المالية للمستوردين، مشيراً الي أن هذه التحويلات في السابق كانت خارج الجهاز المصرفي ولا تستفيد منها الدولة. وطالب السيد/ سمير بضرورة منح المغتربين سعر تشجيعي لتحويلاتهم لتعزيز الثقة في وتشجيعهم علي تحويل أمواله عبر المصارف، داعياً في الوقت نفس البنوك والمصارف التجارية لتحسين جودة الخدمات البنكية وتسهيل التحويلات الواردة وعملية فتح الحسابات بالنقد الأجنبي للمغتربين بجانب توسيع شبكة مراسليها بالخارج وفتح مكاتب صرف في السفارات بالإضافة إلى العمل على انتشار فروعها في مختلف مناطق السودان والتحويل عبر الفروع.

تأثير ازمة الديون الامركية على الدولار

أدت أزمة الموازنة ورفع سقف الدين فى الولايات المتحدة إلى زعزعة الثقة فى إدارة واشنطن المالية وفى الدولار كعملة عالمية موثوقة. وانتقدت الصين واليابان أكبر مالكى سندات الخزينة الأمريكية، التعطيل السياسى فى البرلمان وحذرتا من أن التخلف عن التسديد، الذي تجنبته الولايات المتحدة فى اللحظة الأخيرة، كان سيزعزع الاقتصاد العالمى ويهدد استثماراتهما الكبيرة فى الدين الأمريكى البالغة 2.4 تريليون دولار. وحذرت بعض الجهات من أنه في حال كانت واشنطن غير قادرة على تحمّل أعبائها فسيبادر آخرون إلى ملء الفراغ، مؤكدة أن السلطات الصينية تتوق إلى أن تقوم عملتها بدور أكبر فى سوق أسهم الاحتياط العالمية.

وأكدت فى مقال أن الصين تملك قدرة هائلة على منافسة الولايات المتحدة نظراً إلى أن هذا الحجم الهائل من الدين الوطنى يعنى مستوى معيناً من التأثير.

وواجه الدولار تحديات عديدة منذ احتلاله مكان الجنيه الإسترلينى فى موقع العملة الأساس فى التجارة العالمية خلال القرن الماضى، واتخذت الصين مبادرات لتعزيز مكانة اليوان فى التبادلات التجارية، ولكن هذه العملة لا يمكن تحويلها بحرية إلى العملات الرئيسة الأخرى، ما يعرقل أى تحد للدولار.

وكان الرئيس الأمريكى باراك أوباما قد ندد بعواقب المواجهة فى الكونجرس التى أدت إلى شلل حكومى استمر أسبوعين، مشيراً إلى ألّا شىء أضر بصدقية الولايات المتحدة فى العالم ومكانتنا أمام دول أخرى. وانتهت المواجهة بين الجمهوريين والديمقراطيين قبل ساعات من المهلة المحددة مع إقرار قانون يمدد قدرة الخزانة الأمريكية على الاقتراض بما يوفر التمويل للحكومة.

إعداد
أحمد محمد عصام الدين
إدارة الإحصاء

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007م

سنة الأساس (1990 = 100)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3 (7,0)	34,909.4 (8.5)	35,041.4 (9.9)
2006			
ديسمبر	39,629.8 (16.3)	40,392.1 (15.7)	39,968.1 (15.1)
2007			
ديسمبر	42,854.7 (8.1)	43,948.4 (8.8)	43,258.6 (8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008 - 2013م

سنة الأساس (2007 = 100)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9 (14.9)	120.5 (18.8)	113.8 (11.5)
2009			
ديسمبر	132.7 (13.4)	135.9 (12.8)	129.7 (14.0)
2010			
ديسمبر	153.0 (15.4)	157.0 (15.5)	149.3 (15.1)
2011			
ديسمبر	181.9 (18.9)	190.4 (21.3)	173.8 (16.4)
2012			
مارس	194.5 (22.4)	204.1 (24.3)	185.3 (20.4)
يونيو	232.0 (37.2)	243.1 (38.8)	221.2 (35.3)
سبتمبر	255.1 (41.6)	265.9 (41.7)	244.4 (41.2)
ديسمبر	262.8 (44.4)	277.9 (46.0)	248.0 (42.7)
2013			
يناير	270.4 (43.6)	283.7 (43.0)	257.6 (44.3)
فبراير	281.7 (46.8)	294.3 (45.8)	269.8 (48.0)
مارس	287.6 (47.9)	302.2 (48.1)	273.6 (47.7)
أبريل	290.6 (41.4)	304.7 (41.1)	276.9 (41.9)
مايو	290.4 (37.3)	306.8 (38.1)	274.3 (36.4)
يونيو	294.8 (27.1)	310.2 (27.6)	279.9 (26.6)
يوليو	305.8 (23.8)	321.8 (24.6)	290.4 (23.1)
أغسطس	315.7 (22.9)	329.7 (22.3)	302.4 (23.6)
سبتمبر	330.2 (29.4)	347.0 (30.5)	313.8 (28.4)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

(معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي - خلال الفترة (2005-2013)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
ديسمبر	2.2359	2.2468
2010		
ديسمبر	2.4824	2.4948
2011		
ديسمبر	2.6702	2.6836
2012		
مارس	2.6702	2.6836
يونيو	3.0202	3.0353
سبتمبر	4.3980	4.4200
ديسمبر	4.3980	4.4200
2013		
يناير	4.3980	4.4200
فبراير	4.3980	4.4200
مارس	4.3980	4.4200
أبريل	4.3980	4.4200
مايو	4.3980	4.4200
يونيو	4.3980	4.4200
يوليو	4.3980	4.4200
أغسطس	4.3980	4.4200
سبتمبر	4.6875	4.7109

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك - خلال الفترة (2005-2013)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
ديسمبر	2.1917	2.4500
2010		
ديسمبر	2.5952	2.6056
2011		
ديسمبر	2.7450	2.7559
2012		
مارس	2.7446	2.7554
يونيو	3.3612	3.3753
سبتمبر	5.7525	5.7812
ديسمبر	5.9417	5.9712
2013		
يناير	5.7495	5.7781
فبراير	5.6258	5.6740
مارس	5.5899	5.6560
أبريل	5.5774	5.6052
مايو	5.5416	5.5690
يونيو	5.5482	5.5759
يوليو	5.5398	5.5675
أغسطس	5.5398	5.5675
سبتمبر	5.6760	5.7043

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة - خلال الفترة (2005-2013)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3050	2.3140
2006		
ديسمبر	2.0100	2.0200
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0400
2008		
ديسمبر	2.1600	2.2200
2009		
ديسمبر	2.2452	2.3726
2010		
ديسمبر	2.5148	2.5249
2011		
ديسمبر	2.7494	2.7604
2012		
مارس	2.7494	2.7604
يونيو	5.0629	5.0879
سبتمبر	5.7842	5.8132
ديسمبر	6.1798	6.2111
2013		
يناير	5.7567	5.7863
فبراير	5.6498	5.6797
مارس	5.6360	5.6662
أبريل	5.5577	5.5854
مايو	5.5507	5.5780
يونيو	5.5506	5.5784
يوليو	5.5506	5.5784
أغسطس	5.5506	5.5784
سبتمبر	5.7000	5.7285

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)

مؤشرات نقدية - خلال الفترة (2005-2013)

مليون جنيه

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013								
	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر
عرض النقود	14,031.4	17,871.8	19,714.6	22,933.2	28,314.5	35,497.9	**41,853.0**	**58,663.3**	59,285.2	60,549.6	61,046.2	62,538.9	62,848.6	62,967.4	64,430.6	64,449.3	64,790.5
العملة لدى الجمهور	3,740.4	5,355.3	5,639.8	6,774.6	8,066.2	10,068.0	**12,850.1**	**16,751.5**	16,273.0	16,878.1	16,999.0	16,633.2	16,504.1	16,161.1	16,696.2	16,813.9	16,823.6
الودائع تحت الطلب	4,447.6	5,161.9	5,727.8	6,855.4	8,040.2	9,840.3	**11,999.9**	**14,241.9**	15,048.2	15,302.4	16,211.5	16,712.4	16,566.1	17,320.7	17,883.4	17,685.0	17,210.9
شبه النقود	5,843.4	7,354.6	8,347.0	9,303.2	12,208.1	15,589.6	**17,003.0**	**27,669.9**	27,964.0	28,369.2	27,835.6	28,893.3	29,778.4	29,485.6	29,850.9	29,950.4	30,756.0
إجمالي أصول (خصوم) البنوك	16,979.7	23,144.3	26,197.4	30,649.9	36,666.9	43,107.7	**46,504.1**	**67,049.6**	67,381.6	68,007.3	68,322.7	69,809.4	70,510.2	71,836.9	73,122.3	73,994.0	74,738.1
إجمالي التمويل المصرفي	7,689.1	11,139.6	12,998.5	14,961.1	18,163.5	21,185.8	**22,867.1**	**30,482.8**	30,878.9	31,804.8	31,226.4	31,564.4	31,735.0	32,231.8	33,105.0	33,895.7	34,745.9
إجمالي الودائع المصرفية	10,621.3	12,680.4	14,402.8	16,760.9	21,340.6	26,529.9	**27,983.8**	**39,919.9**	41,207.9	41,770.5	42,104.3	43,391.9	43,827.0	44,485.4	45,084.5	45,096.1	45,049.5
الودائع تحت الطلب / عرض النقود %	31.7	28.9	29.1	29.9	28.4	27.7	**28.7**	**24.3**	25.4	25.3	26.6	26.7	26.4	27.5	27.8	27.4	26.6
العملة لدى الجمهور / عرض النقود %	26.7	30.0	28.6	29.5	28.5	28.4	**30.7**	**28.6**	27.4	27.9	27.8	26.6	26.3	25.7	25.9	26.1	26.0
شبه النقود / عرض النقود %	41.6	41.2	42.3	40.5	43.1	43.9	**40.6**	**47.2**	47.2	46.9	45.6	46.2	47.4	46.8	46.3	46.5	47.5
إجمالي التمويل المصرفي / الودائع %	72.4	87.8	90.3	89.3	85.1	79.9	**81.7**	**76.4**	74.9	76.1	74.2	72.7	72.4	72.5	73.4	75.2	77.1

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية - خلال الفترة (2005-2013)

مليون جنيه

القطاع / السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الوارد ات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
2005							
ديسمبر	394.1	637.1	421.1	2,012.5	1,739.2	1,796.1	7,000.2
2006							
ديسمبر	995.0	938.5	356.2	2,328.3	2,023.3	4,498.3	11,139.6
2007							
ديسمبر	1,052.0	1,392.5	282.4	2,743.7	2,311.8	5,216.2	12,998.5
2008							
ديسمبر	1,367.5	1,683.2	278.0	2,908.4	2,429.9	6,294.0	14,961.1
2009							
ديسمبر	1,956.9	1,710.8	438.4	3,120.2	2,885.6	8,051.5	18,163.5
2010							
ديسمبر	2,638.2	2,183.6	534.8	2,407.3	3,024.8	10,397.0	21,185.8
2011							
ديسمبر	2,501.7	2,245.1	855.2	2,484.4	4,149.5	9,923.2	22,159.0
2012							
يناير	2,656.3	2,561.9	715.2	2,195.4	3,425.34	11,451.2	23,005.2
فبراير	2,690.6	2,737.5	667.5	2,350.2	3,465.89	11,905.4	23,817.2
مارس	2,671.1	2,898.5	661.9	2,362.4	3,803.20	11,955.4	24,352.4
أبريل	2,616.4	3,003.2	797.0	2,140.8	3,877.87	12,412.9	24,848.2
مايو	2,786.5	3,102.4	765.1	2,201.1	3,847.89	12,534.4	25,237.4
يونيو	2,886.1	3,375.7	703.8	3,761.5	4,097.69	12,170.6	26,995.5
سبتمبر	3,302.1	3,627.0	823.8	3,179.6	3,707.4	14,512.5	29,152.4
ديسمبر	3,745.4	3,914.6	909.5	2,261.2	3,894.2	15,757.9	30,482.8
2013							
يناير	2,656.3	2,561.9	715.2	2,195.4	3,425.3	11,451.2	23,005.2
فبراير	3,834.1	4,306.7	1,020.1	2,138.8	4,199.9	16,305.1	31,804.8
مارس	3,805.6	4,484.5	1,106.6	2,236.7	3,647.2	15,945.8	31,226.4
أبريل	3,816.7	4,491.0	1,167.5	2,055.9	3,443.0	16,590.0	31,564.1
مايو	3,809.0	4,585.4	1,206.4	2,018.8	3,519.5	16,640.0	31,779.1
يونيو	3,990.3	4,862.7	1,178.2	2,140.3	3,477.8	16,582.5	32,231.8
يوليو	4,382.0	4,875.0	1,118.4	2,118.1	3,378.2	17,233.2	33,105.0
أغسطس	4,606.2	5,080.0	1,070.5	2,207.1	3,361.4	17,570.4	33,895.7
سبتمبر	4,824.8	5,189.1	1,037.5	2,351.0	3,401.9	17,941.6	34,745.9

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية (بالعملة المحلية) - خلال الفترة (2006-2013)

مليون جنيه

العام	2006	2007	2008	2009	2010	2011				2012				2013		
الصيغة	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يوليو- سبتمبر*	أكتوبر- ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو	يوليو- سبتمبر	اكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	ابريل - يونيو	يوليو- سبتمبر
المرابحة	5,559.1	7,315.1	6,899.7	8,186.3	11,474.1	3,476.6	3,689.3	3,371.7	3,761.9	3,163.8	2,628.3	2,724.6	3,505.2	3,230.8	3,688.3	4,080.0
%	53.4	58.1	47.0	52.3	51.9	64.7	52.5	55.8	65.3	49.3	49.5	47.9	52.4	49.8	54.2	49.9
المشاركة	2,116.5	2,631.4	1,769.3	1641.4	1,981.9	602.4	787.4	245.3	378.4	764.8	668.3	537.4	666.4	774.2	928.7	897.0
%	20.4	13.0	12.1	10.5	9.0	11.2	11.2	4.1	6.6	11.9	12.6	9.4	10.0	11.9	13.7	11.0
المضاربة	532.0	497.6	876.4	956.0	1,480.0	328.8	411.6	273.3	441.1	305.3	223.9	454.0	313.1	491.7	489.7	284.7
%	5.1	4.0	6.0	6.1	6.7	6.1	5.9	4.5	7.7	4.8	4.2	8.0	4.7	7.6	7.2	3.5
السلم	133.0	81.7	290.7	349.6	257.5	23.1	15.2	91.0	45.5	86.4	33.4	215.2	124.8	52.7	219.6	295.3
%	1.3	0.6	2.0	2.2	1.2	0.4	0.2	1.5	0.8	1.3	0.6	3.8	1.9	0.8	3.2	3.6
أخرى	2,054.3	3,061.5	4,845.2	4,526.3	6,913.8	946.5	2,129.2	2,059.2	1,137.7	2,092.8	1,755.9	1,759.0	2,080.1	1,938.2	1,474.5	2,622.9
%	19.8	24.3	33.0	28.9	31.3	17.6	30.3	34.1	19.7	32.6	33.1	30.9	31.1	29.9	21.7	32.1
المجموع	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.7	22,107.4	5,377.4	7,032.7	6,040.5	5,764.7	6,413.1	5,309.8	5,690.2	6,689.6	6,487.5	6,800.8	8,179.8
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية (بالعملة المحلية) - خلال الفترة (2006-2013)

مليون جنيه

العام	2006	2007	2008	2009	2010	2011				2012				2013		
القطاع	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير- ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يوليو- سبتمبر	أكتوبر- ديسمبر	يناير - مارس	أبريل- يونيو	يوليو- سبتمبر	أكتوبر- ديسمبر	يناير - مارس	أبريل- يونيو	يوليو- سبتمبر
الزراعة	786.1	837.1	1,485.7	1,686.1	381.7	208.7	241.1	603.0	418.9	611.9	578.7	613.5	1,068.9	763.6	948.2	1,608.4
%	7.6	6.7	10.1	10.8	6.4	3.9	3.8	10.0	7.3	9.5	10.9	10.8	16.0	11.8	13.9	17.8
الصناعة	848.5	1,314.3	1,904.0	1,556.5	848.0	1,332.9	1,307.4	1,307.6	1,583.1	1,124.2	1,191.9	1,099.1	1,162.3	1,054.7	1,453.1	1,411.6
%	8.2	10.4	13.0	9.9	14.2	24.8	20.5	21.6	27.5	17.5	22.4	19.3	17.4	16.3	21.4	15.7
الصادر	351.3	264.9	481.1	370.0	83.4	240.6	141.4	226.4	256.4	170.1	195.1	259.0	441.3	748.8	697.9	305.1
%	3.4	2.1	3.3	2.4	1.4	4.5	2.2	3.7	4.4	2.7	3.7	4.6	6.6	11.5	10.3	3.4
التجارة المحلية	1,821.1	2,093.4	2,370.6	2,320.9	819.9	818.5	718.1	1,220.7	1,004.4	1,496.6	828.9	763.3	1,079.5	1,045.0	993.4	1,015.6
%	17.5	16.6	16.1	14.8	13.8	15.2	11.2	20.2	17.4	23.3	15.6	13.4	16.1	16.1	14.6	11.3
أخرى	6,587.9	8,077.6	8,439.9	9,726.2	3,819.2	2,776.7	3,984.8	2,682.7	2,501.9	3,010.3	2,515.2	2,955.3	2,937.6	2,875.5	2,708.2	4,672.1
%	63.4	64.2	57.5	62.1	64.2	51.6	62.3	44.4	43.4	46.9	47.4	51.9	43.9	44.3	39.8	51.8
المجموع	10,394.9	12,587.3	14,681.3	15,659.8	5,952.1	5,377.4	6,392.8	6,040.5	5,764.7	6,413.1	5,309.8	5,690.2	6,689.6	6,487.5	6,800.8	9,012.8
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

No. 2, pp. 259 – 272.

- Campbell, J., and P. Perron (1991). "Pitfalls and Opportunities: What Macroeconomists Should Know about Unit Roots", in NBER Macroeconomics Annual, ed. by O. J. Blanchard, and S. Fischer, pp. 141–201. MIT Press, Cambridge, MA.
- Curak, M., Sandra L., and Klime P. (2009). "International Sector Development and Economic Growth in Transition Countries". International Research Journal of Finance and Economics, Issue No. 34.
- Dickey, D., and Fuller, W. A (1981). "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root". Econometrica. Vol. 49, pp. 1057-1072.
- Erik, F., Rodney, L., and Roberto, R. (2011). "What Drives the Development of the Insurance Sector? An Empirical Analysis Based on a Panel of Developed and Developing Countries". Policy Research Working Paper No. 5572. The World Bank
- Granger, C., and Newbold, P. (1974). "Spurious Regression in Econometrics". Journal of Econometrics. Vol. 2, pp. 111-120.
- Jafari Samimi, A., and Kardgar, E. (2008). "Insurance development and economic growth: A theoretical and empirical analysis of Iran's economy, 1960-2005". Journal of Business Researches. Vol. 12, No. 1, pp. 85-113.
- Marijuana, C, Sandra, L, and lim,e P. (2009). "Insurance Sector development and Economic growth in Transition countries". International Research Journal of Financ and Economic, issue No. 34.
- Nelson, C. and Plosser, C. (1982). "Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series; Some Evidence and Implications". Journal of Money Economics. Vol. 10, pp. 139-162.
- Stock, J. H. and Watson, M. W. (1988). "Testing for Common Trends", Journal of American Statistical Association". Vol. 83, pp. 1097-1107.
- Skipper, H. D. (1998). "International Risk and Insurance: An Environmental-Managerial Approach". Irwin McGraw-Hill.
- Oke MO (2012). "Insurance Sector Development and Economic Growth in Nigeria". African Journal of Business Management. Vol 6, No. 23, pp. 7016-7023.
- Ward D., Zurbruegg, R., (2000). "Does Insurance Promote Economic Growth? Evidence from OECD Countries". Journal of Risk and Insurance Vol. 67, pp. 489-506.

one lagged term of differenced log GDP, first differences of other variables, and one lag of the stationary error term. Now, only insurance premiums variable is found to be positively affecting economic growth, other insurance variables are not statistically significant. The negative coefficient of the error correction term is significant; assuring that the cointegration relationship between the included variables is valid.

Conclusion

This main purpose of this study is to examine the relationship between insurance and economic growth in Sudan over the period 1980-2011. Insurance premiums, total claims, total investment are used as proxies of insurance activity in Sudan. Inflation is used as a control variable. The study applied the co-integration estimation technique and error correction model (ECM).

The cointegration analysis shows along run relationship between the included variables. When investigating the short run, the results show very weak statistical significant for only total insurance premiums in relation to economic growth, other insurance variables have no significant impact on economic growth. This result is consistent with those provided by Arena (2008) and, Oke (2012).

The weak impact of insurance sector on economic growth can be attributed to some extend to low levels of total premiums of the market. Some other factors can be added in this regard, for example, insurance companies are not capitalized enough and still not ready for regional and international competition, competition is limited in the Sudan insurance market and allowed only in 40% of the potential market, and a low level a insurance awareness.

References

- Arena, M. (2008). "Does Insurance Market Activity Promote Economic Growth? A Cross Country Study for Industrialized and Developing Countries". Journal of Risk and Insurance, Vol. 75, No. 4, pp. 921-946,
- Beenstock, M, Dickinson, G, and Khajuria, S. (1986). "The Determination of Life Premiums: An International CrossSection analysis 1970-1981". Insurance, Mathematics and Economics, Vol. 5, No. 4, pp. 261-270.
- Beenstock, M, Dickinson, G, and Khajuria, S. (1988). "The Relationship between Property-Liability Insurance Penetration and Income: An International Analysis". The Journal of Risk and Insurance, Vol. 55,

Table 2: Augmented Dickey-Fuller (ADF) unit root test rsults

Variable	ADF		Order of Integration
	Level	First Difference	
Log *GDP*	- 4.082*	-	I(0)
Log *PREM*	-1.80	-5.29**	I(1)
Log *CLM*	-1.68	-6.12**	I(1)
Log *INV*	-4.25*	-	I(0)
Log *INF*	-2.56	-5.17**	I(1)

* and **: indicate test statistic is significant at the 5% and 1% levels.

While the null hypothesis of the unit root was rejected for real GDP and Investment, the obtained results indicate that there was a unit root in total insurance premiums, total claims and inflation rate. To solve the problem of nonstationarity, the series were differenced. Now, they become integrated of order 1.

5.2 Cointegration Analysis

The second step in the analysis involves testing for the long-run relationship among the integrated variables by using the Johansen co-integration test. The results are reported in Table (3).

Table 3: Cointegration test results

Panel A: Co integration Results with linear deterministic trend					
Null	**Alternative**	**Eigen values**	**Max-Eigen Statistic**	**0.05 critical value**	**Prob.**
r = 0	r = 1*	0.691001	35.23252	33.87687	0.0343
r ≤ 1	r = 2	0.596696	27.24194	27.58434	0.0552
r ≤ 2	r = 3	0.482250	19.74788	21.13162	0.0772
r ≤ 3	r = 4	0.283458	9.999540	14.26460	0.2120
r ≤ 4	r = 5	0.085800	2.691169	3.841466	0.1009
Panel B: Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)					
LOGGDP	LOGPREM	LOGCLM	LOGINV	LOGINF	
1.000000	-0.257849	-0.151355	0.507292	0.891289	
	(0.34356)	(0.34715)	(0.16526)	(0.19744)	

Note: r is the number of co-integrating vectors.

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level.

According to max-eigenvalue test, the null hypothesis of : r = 0 at 5 percent level of significance is rejected. This result indicates that there is one cointegration relationship between real GDP and other variables. The conclusion from this result is that there is a long run relationship between economic growth and other variables. The cointegrating equation (normalized on growth variable) shown in panel B of Table 2..

5.3 An Error Correction Model (ECM)

Since the cointegration test revealed a long run equilibrium relationship between insurance variables and economic growth, then the next step is to use an error-correction model (ECM). The results of this model are presented in Table 4.

Table 4: Short-Run Model of the insurance-grouwth relation 1980-2011

Variable	Coefficient	t. Statistic	P- value
Constant	0.34	2.81	0.0078
Δ Log GDP (-1)	0.13	1.90	0.0652
Δ Log PREM (-1)	0.19	2.88	0.0066
Δ Log CLM (-1)	0.04	0.59	0.5605
Δ Log INV (-1)	0.02	0.23	0.6319
Δ Log INF (-1)	-0.17	-2.42	0.0206
ECMt-1	-0.06	-6.14	0.0000

Based on the ECM results appearing in Table 4, a full model is constructed in the form of a single equation for the analysis of the short-run dynamics of real economic growth. Being the first difference of log real GDP on the left hand side of the equation; the right hand side comprises

series are non-stationary, that is, have unit root[1]). The test is being done at various levels of stationary; at first and second difference levels. The stationary of the parameters is being determined if the ADF statistics is greater than the Mackinnon critical value at specified significant level.

The second step involves testing for the long-run relationship among the integrated variables by using the Johansen co-integration test[2]. The procedure is based on maximum Eigen value to determine the number of Cointegrating vectors in the regression. The long-run function, when log transformed, reads as follows:

$$Log(GDP_t) = \beta_0 + \beta_1 Log(PREM_t) + \beta_2 Log(CLM_t) + \beta_3 Log(INV_t) + \beta_4 Log(INF_t) + \varepsilon_t$$

where ε represents an error term which assumed to be a white noise process. The coefficients of variables in logarithms specify the long run elasticities.

Provided that one or more cointegrating relationships exist, the third step of the standard procedure involves the estimation of an Error Correction Model (ECM)[3] containing the cointegrating relationship, lagged first differences of the variables in the cointegrating relationship, and any stationary variables thought to influence the dependent variable. The ECM to investigate the short run dynamics of the insurance-growth nexus in Sudan is based on the following equation:

$$\Delta Log(GDP)_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} \alpha_{1i} \Delta Log(GDP)_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_{2i} \Delta Log(PREM)_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_{3i} \Delta Log(CLM)_{t-i} + \sum_{i-}^{n} \alpha_{4i} \Delta Log(INV)_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_{5i} \Delta Log(INF)_{t-i} + \lambda(ECT)_{t-1} + \varepsilon_t$$

Where ECT_{t-1} represents the error-correction term, lagged residuals from the cointegration relations that will capture the speed of the short run adjustments toward the long run equilibrium.

5. Empirical Results

5.1 Correlation Matrix

Table 1 displays the correlation between real GDP, total premium, claims, investment and inflation. This correlation matrix measures the two-way relation between the mentioned variables. It indicates positive correlation between insurance variables and real GDP. The highest correlation emerges between Real GDP and total premium, the magnitude of the correlation is almost (0.64).

Table 1: Correlation Matrix between the variables of the model 1980-2011

Variables	Real GDP	PREM	CLM	INV	INF
GDP	1.000000				
PREM	0.643904	1.000000			
CLM	0.551586	0.990577	1.000000		
INV	0.553469	0.569406	0.625210	1.000000	
INF	-0.477425	-0.391173	-0.402367	-0.370578	1.000000

Source: Compiled by the authors.

5.1 Testing for Stationarity

At the first step, the Augmented Dickey –Fuller (ADF) test (Dickey and Fuller, 1981) is applied to all variables to test for stationarity. The test is applied to both the original series (in log form) and to the first differences. The test is conducted by including both trend and intercept in the test equation. The results are reported in Table 2.

1) The presence of a unit root in any time series means that the mean and variance are not independent of time. Conventional regression techniques based on non-stationary time series produce spurious regression and statistics may simply indicate only correlated trends rather than a true relationship (Granger and Newbold, 1974).

2) The most important application on cointegration in economic estimations is that it shows there is a long run relationship between variables which are cointegrated.

3) The error correction modeling philosophy by Granger (1986) was used to provide the short run dynamics necessary to obtain the long-run equilibrium.

The relationship between the insurance premiums and claims in Sudan

In finance literature, it is commonly debated that the linear relationship between the premiums and the claims is measured by using the ratio of insurance claims to insurance premiums. This ratio must be between zero and one. There are three possibilities: (1) if the claims is less than premiums, then the ratio will be less than one, indicating that the insurance company is operation at profit, (2) if the claims is exactly equal to premiums, then the ratio is one meaning that the company is breaking even, and (3) if the claims is greater than premiums, the ratio will be greater than one, indicating that the company is running at loss.

In Sudan, the average ratio of the insurance claims to insurance premiums over the period 1980 -2011 is equal to 0.55 with standard deviation of 0.21. The minimum value is 0.14 and the maximum is 0.91. For the whole picture during the period 1980-2011, see Figure (4).

Figure4. Ratio of Insurance Claims to Premiums in Sudan 1980 - 2011

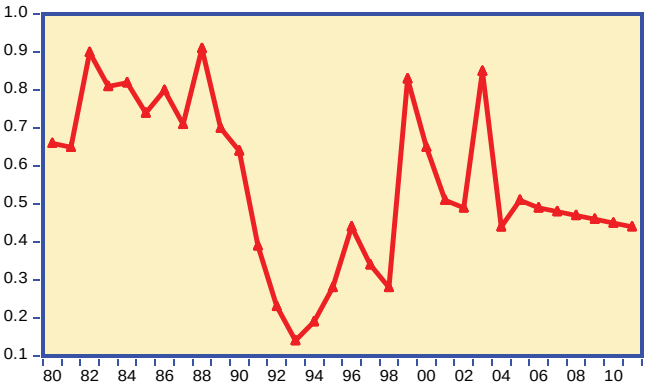

4. Data, Model Specification and Methodology

Modeling the relationships in the long and short runs between different economic time series has become recently the concern of many studies using advanced econometric techniques. Insurance sector development is one of major variables that influence most economic variables; especially, economic growth. In this paper, time series data set over the period of 1980-2011 is used to examine the relationship between insurance sector and economic growth in Sudan. According to previous research in this field, it has been established that insurance sector positively and non-linearly related to a measure of aggregate economic activity such as GDP. Accordingly, the theoretical model of this study consists of the following key variables:

Real gross domestic product (GDP) is used as the dependent variable to measure economic growth in Sudan, the total insurance premium (PREM), Insurance claims (CLM) and the total insurance investment (INV) are used as the independent variables. Inflation rate (INF) is chosen as the control variable. This model can be written both in a functional and equation forms as follows:

$$GDP = f(PREM, CLM, INV, INF, \mu)$$

That is, $GDP = \beta_0 + \beta_1 PREM + \beta_2 CLM + \beta_3 INV + \beta_4 INF + \mu$

where $\beta_1, \beta_2, \beta_3$, and β_4 are the coefficients of explanatory variables; β_0 is the constant parameter. μ is the disturbance term.

According to previous literature in finance, it is expected that all the explanatory variables except inflation rate (INF) should be positively related to real GDP while inflation rate (INF) is expected to be negative. In the analysis, the variables of the model are transformed using natural logarithm to ease coefficients interpretation.

In the first step, the variables included in the model are tested for stationary by using the Augmented Dickey-Fuller (ADF) unit root test (Nelson and Plosser (1982), Stock and Watson (1988) and Campbell and Perron (1991) among others approved that most of the economic time

accounts for some 40 percent of insurance market premiums). Some of the government business is spread around the market by way of coinsurance and reinsurance, but the restriction strengthens the control of the government over the sector. One consequence of giving a government-owned business a monopoly on government business is that the government is indirectly exposed to all supposedly insured risks, although it benefits from *Sheikan's* expertise in areas such as loss adjustment and the management of reserves; in addition, the government can receive dividends from Sheikan.

The main channels of investment in Sudanese insurance market include deposits, land and real estate, stock and shares, *Shahama* certificates and loans. SIM invests its surplus funds in the general market. It conducts investment in projects almost needed by the whole community in order to satisfy social utility.

The trend of key insurance variables for SIM

Figure (2) and Figure (3) represent the rend of insurance premiums, claims and the volume of investment in Sudanese insurance market over the period of 1980 - 2011.

Figure2. Insurance Premiums and Claims in SIM for the period: 1980 - 2011.

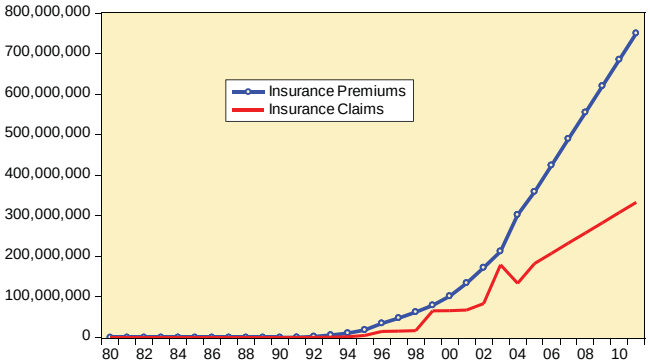

Figure3. Invetment Funds for insurance industry for the period: 1980 – 2011.

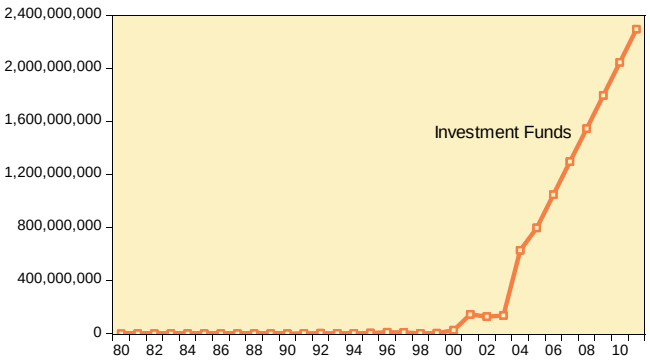

It is very clear that the insurance industry in Sudan is very limited during the period 1980 up to the beginning of 1990s when insurance business started to increase tremendously due to the Islamization of the insurance business, which attracted more people under insurance umbrella. The general trend continued its upward movement in 2000s as a results of increased insurance awareness and the progress of Sudan economy which significantly affected by oil production.

Some facts about SIM compared to other markets around the globe

The insurance industry in Sudan can be classified as small one compared to other markets around the globe or even with the region. For example, total premium revenue is very low (SDG 664 million) about (US$ 242 million) which equal to 0.5 percent of GDP as in 2009. In Jordan, it was recorded at 2.67%, the UAE at 1.65%, Egypt at 1.2%, Kenya at 2.6%. This level of insurance penetration is significantly lower than the 3.4% of GDP for emerging markets and 9.0% for industrialized economies. Premium levels are generally lower than sound underwriting would require, due to the high level of reinsurance and competition in a limited market. The regulated tariff levels for third party motor insurance are lower than required to provide adequate claims service.

Figure1. Market Share in terms of Premiums 1980-2011.

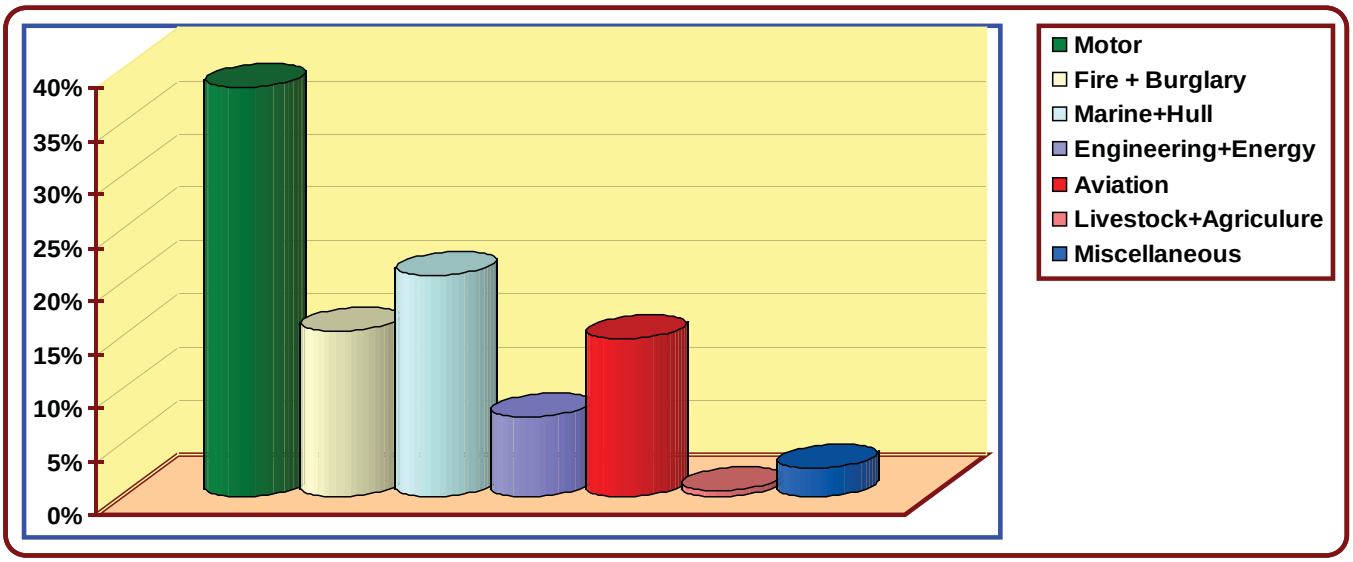

companies were transferred into cooperative insurance companies instead of being commercial.

Beside the ISA, the insurance sector is also regulated by the Higher *Shariah* Board (HSB) which is a division of ISA. The board's main responsibility is to give the ISA advice and input on all *Shariah* matters. It also helps ensure the insurance industry is transacting according to Islamic principles. It has given full authority to investigate all aspects of the insurance market, including investment activities. In addition to the HSB, each insurance company has a *Shariah* Supervisory Board (SSB) consisting of two *Shariah* experts and one legal professional who is knowledgeable in *Shariah*. The work of the SSB complements the function of the HSB.

In Sudan, there are 15 local players in the market, including a major public player, *Shiekan* Insurance Co, with 54.3% of market share. There are 212 agents, 706 insurance producers, one broker. There is one reinsurance company, National Reinsurance Co, which is 55%-owned by the Ministry of Finance. Three of the insurers are composite, including largest, *Sheikan*, and 11 are general insurers. All companies are members at the Association of Insurance and Reinsurance Companies, which was established in 1976.

The main sources of premiums inflows and claims recipients for the Sudanese insurance market include motor insurance, Fire and Burglary, Marine, Aviation, Engineering and Energy, and Agriculture and Livestock. Motor insurance brought the highest share of premiums and took the highest share of claims in the market. While the market share of Agriculture and Livestock is the lowest in both premiums and claims (see Figure 1)

Statistics for SIM indicate that non-life[(1)] products account for about 95% of insurance premiums, with life and medical insurance comprising the remainder. Motor vehicle insurance (including mandatory third party liability coverage) accounts for more than 40 % of total premium income.

In Sudan, all the public sector is obliged to insure only with *Sheikan*. No other company allowed providing the government with insurance (the government currently

1) Sudan's non-life insurance market was ranked 93rd in the world (according to sigma report, 2009).

analysis for the period of 1986 to 2009. Empirical results of the study reveal that insurance sector growth and development positively and significantly affects economic growth. The result of the granger causality test indicates that the extend of influence the insurance sector growth had on economic growth was limited and not direct because of some cultural, attitudinal traits and values in the economy.

relation between the development of insurance sector and economic growth in Iran for the period 1960-2005. The empirical results revealed a unidirectional causal relation from insurance sector to economic growth. For 10 transition European Union member countries, Marijuana et al. (2009) examined the relationship between insurance sector development and economic growth over the period of 1992 to 2007. Three different insurance variables were used; life, non-life and total insurance and other control variables like education, openness, inflation, investment, bank credit, stock capitalization. Empirical results of the study revealed positive and significant effects of insurance sector development on economic growth. The results are confirmed in terms of life and non-life insurance, as well as total insurance. Curak, Loncar and Poposki (2009) examine the relationship between insurance sector development and growth in the 10 new EU member states during 1992-2007 and conclude that the sector has promoted economic growth in these countries. To determine the short-run and long run relationship between economic growth and insurance sector growth and development in Nigeria, Oke (2012) used fixed effect model and co-integration

3. The insurance sector in Sudan

The practice of insurance industry in Sudan started since 1920 by the agents and branches of foreign companies with the aim to cover government units and aliens, properties against local risks. This form of insurance practice continued until 1970 when all foreign companies were prohibited from operating and consequently national insurance companies entered the insurance market. The first insurance company was the Sudanese Motor Insurance Company (Later Khartoum Insurance Company) which established in 1952 to cover motors risks. The government started to control and regulates insurance sector by issuing the first insurance Act in 1960. The implementation of that Act was done by insurance department at the Ministry of Finance and National Economy. In 1992, a new Act was issued. Accordingly, the insurance industry was put under the supervision of Insurance Supervisory Authority (ISA) based on Islamic principles[1], and hence all insurance

1) Islamic insurance is based on the ground that insurance is not intended for profit maximization. Rather, it aims at realizing cooperation and solidarity among policyholders when one of them or some of them face catastrophes. The collective power of the group will bring the aggrieved one back to his initial situation.

an insurance company mobilizes savings on a contractual basis and transforms the short-term nature of retail savings to a longer-term basic, whilst maintaining liquidity for claims. Fifthly, and perhaps the key role of insurance companies is the enhancement of risk management through effective risk pricing, transformation and pooling. Sixthly, insurance companies encourages loss mitigation by the insured through efficient pricing and insurance availability. Finally, insurance companies foster a more efficient capital allocation through its prudent investment activities.

Insurance companies offer many types of products; the consensus is to divide them between life and non-life insurance (also known as general insurance). Life insurance, in its most generic form, is the guarantee to pay a specific sum to a beneficiary upon the death of the insured or to those insured that live beyond a certain age. In contrast, non-life insurance includes all other types of insurance, such as property-liability insurance, motor vehicle insurance, marine insurance, etc.

The main objective of this paper is to examine the long and short runs relationships between insurance sector and economic growth in Sudan using co-integration estimation technique and error correction model (ECM) with data over the period of 1980 to 2011. The remaining of this paper organized as follows: Section 2 provides a literature review. Section 3 focuses on the insurance sector in Sudan. Section 4 describes the data, model specification and methodology. Estimations results are discussed in Section 5. Finally, Section 6 concludes the paper.

2- Literature Review

There has been a lot of empirical research determining the impact of insurance sector on the economic growth both in the context of developed and developing countries. Most of the studies generally find evidence of a causal relationship between insurance sector development and economic growth, although some of the studies report mixed results. By using time series data for ten industrialized countries for the period 1970 – 1981, Beenstock, Dickinson and Khajurja (1986) found that life insurance is directly dependent on income, measured as GDP per capita. Beenstock, Dickinson and Khajuria (1988) apply pooled time series and cross-section analysis on 1970-1981 data, covering mainly 12 countries. They regress premiums for property liability insurance (PLI) onto gross national product (GNP), income and interest rate development. They find that premiums are correlated to interest rate and GNP; marginal propensity to insure (short- & long-run) rises with income per capita and is always higher in the long run. By using real GDP of nine OECD[1] countries (as a measure of economic activity) and total premiums (as a measure of insurance activity), Ward and Zurbruegg (2000) concluded that the casual relationships between insurance and economic growth might well vary across countries because of the influence of number of countries specific factors such as cultural, regulatory and legal environment, the improvement in financial intermediation and the moral hazard effect in insurance.

Arena (2008) tried to examine the relationship between insurance and economic growth in 56 countries (developed and developing countries) for the period 1976-2004. In this study, insurance premiums were used as proxies of total, life and nonlife insurance activity separately. Empirical results show positive and significant effect of life and nonlife insurance on economic growth. The impact of life insurance on economic growth is the high only for developed countries. In the case of nonlife insurance, its impact is significant in both developed and developing countries, but this impact is greater in developed countries than in the developing countries. By using cointegration and causality tests based on error correction mechanism (ECM) and the first-order difference of VAR model, Jafari Samimi and Kardgar (2008) investigate the casual

1) Stands for Organization for Economic Co-operation and Development.

Studies & Researches

On the Relationship between Insurance Sector and Economic Growth: Evidence from Sudan

By Dr.:

Suliman Zakaria Suliman*

1- Introduction

Over the last few decades, the relationship between insurance[1] sector development and economic growth has been a popular issue of debate that has gained considerable attention both in the context of developed and developing countries[2]. A clear understanding of the insurance-growth nexus may allow appropriate government policies to be effectively implemented which will ultimately facilitate economic development. In finance literature, it is widely accepted that insurance-growth relationship may be country specific in the sense that different countries show different causality directions.

The insurance sector plays a critical role in financial and economic development. By introducing risk pooling and reducing the impact of large losses on firms and households, the sector reduces the amount of capital that would be needed to cover these losses individually, encouraging additional output, investment, innovation, and competition (Erik et al. 2011). According to Skipper (1998), the services offered by insurance companies have significant impact on a country's, economic growth through the following channels: Firstly, insurance companies promote financial stability and anxiety reduction through the indemnification of risk at the individual, societal, corporate and national level. Secondly, insurance companies are viable substitutes for costly government social security programs. Thirdly, insurance companies facilitate trade and commerce at both the domestic and international level. Moreover, insurance also facilitates innovation by offering to underwrite new risk especially in new growth areas. Fourthly,

* Assistant Professor, Department of Econometrics and Social Statistics, Faculty of Economic and Social Statistics, University of Khartoum.

1) Insurance is one of the means people have used for ages to deal with the consequencies of damages, risks, and disasters which befall them in order to alleviate their impact or to avoid them compeletly.

2) The importance of the insurance industry in the development process of a country was already acknowledged in 1964: a sound national insurance sector represents an essential feature of a proper economic system, contributing to economic growth and fostering high employment (United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD, 1964).

- A 10 percent change in labor force will cause 1.14 percent change in sugar output.
- The result also means that a 10 percent change in capital will lead to 1.96 percent change in sugar production.
- The estimated value of return to scale (3.1) in sugar industry reflects that there is still room for expanding sugar production, by adding more labor force and capital.
- Sugar output growth is fluctuated during the period of the study with mean growth rate estimated at 0.29.
- The mean value of labor contribution to sugar output growth is estimated at 0.03 during the whole period.
- The mean contribution of capital to sugar output growth is estimated at 0.07 during the study period.
- The mean value of TFP is estimated at 0.19 during the whole period.
- Average sugar output growth that obtained during the whole period was estimated at (0.29).
- The three factors (labor, capital and TFP) have contributed positively to sugar output growth at the mean level. However, TFP is the main contributor to sugar output growth, and then comes capital factor and then labor force.

On the basis of the above analysis and the significance influence of TFP on sugar output growth, one can come to the following recommendations:

Since labor and capital have the different effect on sugar output growth, it is important to recommend that capital should be given the priority to develop the sector and increase sugar output.

Since the returns to scale is greater than one, we advice policy makers to continue expanding sugar industry, by pursue the government rehabilitation pogrom in order to improve the quality of labor and capital so as to improve their contribution in sugar output growth.

More effort should be devoted sustaining the good influence of (TEP) on sugar output growth by introducing modern technology and training of labor force.

Finally the study recommends adopting measures to improve management system particularly in the Sudanese sugar company factories'.

References

- Adil A. Merghani, (2001). Structural Adjustment Programs (SAPs) and
- Productivity Performance for Sudanese Major Agro-based Industries:
- Frontier Production Function Analysis. Unpublished Ph. D. thesis, pp.1 35-139.
- David F. Heathfield and Soren Wibc (1987), An introduction to Cost and production Functions, Macmillan education, Pp. 105.
- Kenana Sugar Company (1980 - 2004). Annual Report and Accounts, Various Issues .Khartoum, Sudan.
- Ministry of Finance, Economic Survey, Various Issues.
- Nishiniizu, M. & J. M. Jr. Page (1982). Total Factor Productivity Growth, Technological Progress and Technical Efficiency: Dimensions of Productivity Change In Yugoslavia, 1965-78, The Economic Journal, 92.
- Salim A. Ruhul and K. P Kalirajan, (1999). Sourcc of Output Growth in Bangladesh Food Processing Industries: A Decomposition Analysis.
- Developing Economics, XXXVII-3, pp. 368.
- Solow. R. M. (1957). Technical Change and the Aggregate Production Function, The Review of Economics and Statistics, 39.
- Sudanese Sugar Company (1990 - 2004). Annual Reports, Various Issues. Khartoum, Sudan.
- Tham Siew Yean (1997). Determinants of Productivity Growth in the Malaysian Manufacturing Sector, Asian Economic Bulletin, 13 (3).
- Wallace C. Peterson, (1984). Income, employment, and economic growth. Fifth edition. W. W. Norton and company. New York, pp. 554.

of sugar productivity and then comes from labor contribution to sugar output.

In season 198 1-82, sugar output reached the maximum level of growth (2.34), the determinants of this growth could be distributed among the three factors in the following manner:

a- Labor force contributed positively to the positive growth of output (1.23).

b- Capital was the only factor that contributed negatively to sugar output (-0.12).

c- TFP contributed positively to sugar output (1.23).

Labor force and TFP contributed positively, equally and substantially to sugar output growth. Average sugar output growth that obtained during the whole period was estimated at (0.29). The determinants of the positive mean value of sugar output growth as follows: Contributions of TFP,Cpital,Labor in Sugar Production Growth

a- Labor force contributed positively to sugar output growth by (0.03).

b- Capital contributed positively to sugar output growth by (0.07).

c- TFP contributed positively to sugar output growth by (0.19).

It is obvious that all the three factors have contributed positively to the positive value of sugar output growth. However, TFP was the main contributor to sugar output growth, and then comes capital factor and then labor force. It is important to mention that season 1993 -94 witnessed a high level to sugar output growth.

This growth could only be attributed to TFP (2.54), where labor and capital had contributed negatively by (-0.14) and (-0.11) respectively.

It is important also to note that TFP have two component Technical Efficiency (TE) change and Technological Progress (TP). Therefore, sugar output growth illustrated by these two components.

Figure (2): Contributions of TFP, Capital, Labor in Sugar Production Growth

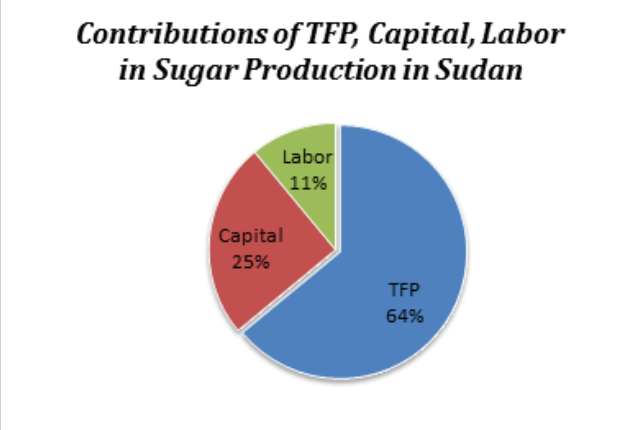

Figure (2) reflects the contribution of the three factors in sugar growth as a percentage of total growth. Total Factor Productivity (TFP) was the major contributor in sugar production growth, whick estimated at 64 percent, comparing with the result obtained by (Solow) 87.5% of the growth in output in the United States between the years 1909 and 1949; two result seem to be consistent. The second contributor in sugar production growth was the capital, which contributed by 25 percent. The lowest contributor in sugar production growth was the labor force, which estimated at 11 percent as shown in the figure below. In comparison with the results obtained by Adil (2001) and unlike the result obtained by this study, Adil's result reflects small and negative value of TFP. Such difference could be attributed to the way of computation. In this study TFP considered as a residual term, where Adil's study estimated TFP as a dependant variable.

6. Summary Findings and Recommendations:

The study, after specifying the model, estimating the equation, and calculating and decomposing Total Factor Productivity (TFP), came to the following findings:

Table (5): Determinants of growth in sugar production

Years	Growth in sugar output	Contribution of Capital	Contribution of Labor	Contribution of TFP yearly
80-81	-0.15868	-0.4055	-1.57035	1.817174
81-82	2.336053	-0.1212	1.225688	1.231564
82-83	0.893881	0.874361	0.035566	-0.01605
83-84	0.316212	-0.14018	0.132253	0.324141
84-85	-0.1821	1.183994	-0.03364	-1.33246
85-86	0.452529	-0.0172	0.049553	0.420179
86-87	-0.90983	-0.6276	-0.0014	-0.27866
87-88	-0.83048	-0.15827	0.16794	-0.84014
88-89	1.045731	-1.27367	0.162343	2.157059
89-90	0.683495	0.434084	-0.01361	0.263023
90-91	0.773771	1.529033	0.042509	-0.79777
91-92	-0.14796	0.205964	0.09032	-0.44424
92-93	-0.75694	-0.01736	-0.0266	-0.71297
93-94	2.29106	-0.10664	-0.13989	2.537593
94-95	-2.06581	-0.43894	0.125486	-1.75236
95-96	-0.11584	0.125655	0.192387	-0.43388
96-97	0.782387	-1.00135	0.032053	1.751688
97-98	0.821256	0.775755	0.161229	-0.11573
98-99	0.562255	-0.20889	0.033411	0.737735
99-2000	0.222522	-0.34938	-0.04713	0.619035
2000-01	0.368881	0.534735	0.032591	-0.19844
2001-02	0.193535	0.115074	-0.12932	0.207785
2002-03	0.028746	0.714762	0.173917	-0.85993
2003-04	0.167548	0.405587	1.570350	1.817174
2004-05	2.055723	-0.10553	-0.13894	2.536675
2005-06	2.133290	-0.13320	-0.12109	2.675093
2006-07	1.093249	-1.31254	0.173912	2.164309
2007-08	0.928476	0.62760	0.001465	0.27866
2008-09	1.909387	-1.99851	0.896087	2.164309
2009-2010	2.098762	-0.10211	-0.11098	2.536675
Total	6.60468	1.62505	0.695291	4.284338
Mean	0.28716	0.070654	0.03023	0.186276

Sugar output shows negative growth in eight years during the period under consideration. Higher growth rate were achieved in season 1981-82 (2.3), while the lowest rate of growth achieved during season 1994-95 (-2.07). The mean of growth rate for sugar output during the 23 year were estimated at (0.29). Labor force contribution to output growth achieved negative value in eight years. The highest level of factor contribution was achieved in season 1981-82 (1.23), while the lowest contribution was in season 1980-81 (-1.57). The mean value of labor contribution to sugar output growth is estimated at (0.03) during the whole period.

Capital contribution to sugar output growth scored negative value in thirteen year. The highest capital contribution to sugar output was achieved in season 1990 - 91 (1.53), while the lowest contribution was in season 1988-89 (-1.27). The mean contribution of capital to sugar output growth is estimated at (0.07) during the entire period under consideration.

Total factor productivity (Technological Progress) contributed negatively to total output in twelve years. The highest value of TFP was achieved in season 1993 -94 (2.54) while the lowest was realized in season 1994-95 (-1.75). The mean value of TFP is estimated by (0.19) during the whole period under consideration.

Regarding the determinants of sugar output growth, the discussion will be merely for the maximum and the minimum values of sugar output growth. In season 1994 -95 sugar production realized minimum 1evel of growth (-2.07). This significant decline in sugar output could be attributed to the three factors but the contribution of each factor is as follows:

a- Labor force is the only factor that contributed positively to sugar output as it contributed by 0.13.

b- Capital contributed negatively to sugar output (-0.44).

c- Total factor productivity (TFP) contributed negatively to sugar output (-1.75). It is obvious that (TFP) contributed substantially to the negative growth

and used in the analysis. Output of sugar has been measured in tons of sugar and labor force has been collected as the permanent staff and seasonal worker in sugar factories. Physical capital has been measured as machine working hours.

4. Results and discussion

4.1 The Model Estimation:

The production function estimation which has been obtained could be described as follows:

LnQ = - 4.32 + 1.96LnK + 1.14LnL

(3.69) (5.21) (6.44)

R^2 **0.76** Adjusted-R^2 **0.75** F-statistic **164.07**

Durbin-watson **2.5**

The results revealed that capital coefficient contribution to output is greater than labor coefficient contribution. Labor force coefficient obtained in the analysis was found to be highly significant at (1%) level of significance with (118) degree of freedom. The sign of 1abor coefficient was found to be positive and consistent with the economic theory. The illustration of the result reflects that a 10% change in labor force will cause 1.14% change in sugar output. The obtained result for capital coefficient was found to be highly significant at (1%) level of significance with (118) degree of freedom. The sign of capital coefficient was found to be positive and consistent with the economic theory. The result also means that a (10%) change in capital will lead to 1.96% change in sugar production. The intercept coefficient result for the intercept is (-4.3) which is not contradicting with economic theory. The coefficients were found to be significant at (1%) level of significance. The R^2 and adjusted R^2 reflect that the changes in the two variables (labor and capital) are responsible for about 75% of the change in sugar production. The result above shows that the overall model is highly significant at 1% level of significance, where F-statistic estimated by (179.2). The result revealed that labor and capital coefficient contributions to output are almost the same. Both the variables coefficients were highly significant at (1%) level of significant with (118) degree of freedom. The result revealed that a 10% change in labor force will cause 1.14% change in sugar output and 10% change in capital stock will lead to 1.96% change in sugar production.

Table (4): Sugar production coefficient and return to scale:

Variables	Labor force	Capital	Return to scale
Coefficient	1.14	1.96	3.1

The estimated value of return to scale in sugar industry reflects that there is still room for expanding sugar production, by adding more labor force and capital. Regarding area cultivated the evidence obtained suggests that in all factories land is underutilized. In addition, sugar production could be increase without substantial increase in labor or capital through technology.

4. Determinants of Sugar Production Growth:

Total growth process has three sources: labor force; capital and technological progress or Total Factor Productivity. The (TFP) will be calculated as a remainder term; the result obtained from data processing is shown in Table (5).

logarithm form could' be stated as follows:

Ln Q = α + β1 Ln L it + β2 Ln K it +e …….. (2)

Where:

Output for the *i*th firm at *t*th period denoted by (Q), Labor for the *i*th firm at *t*th period by (L), Physical capital for the *i*th firm at *t*th period by (K), Intercept term by (α), the Coefficients to be estimated by (βs) and Normal error term by (e).

The analysis has been carried out in two steps. In the first step Cobb-Douglas production function has been estimated. Ordinary Least Squares (OLS) method has been used to estimate the parameters of the equation. In the second step, contribution of labor and capital in sugar output growth has been calculated. Total Factor Productivity (TFP) contribution in sugar output growth has been calculated as a remainder term.

Growth processes can be studied both from the micro and from the macro aspect. The macro studies dominate the literature but the concepts and definitions also apply to the micro level. But let us for simplicity assumes that we want to analyses the growth process in a whole economy, and that we have a macro production function:

Q = F (K,L) …… (3)

We then assume that inputs and outputs change over time and also that technological progress alters the form of the production function over time. Output at time't' is therefore a function of the inputs at time't' (K and L and time itself (t)). Hence:

Qt = F (K, L, t) …… (4)

Taking the total derivatives of this function yields:

$dQ = F_K\, dK + F_L\, dL + F_t\, dt$ …… (5)

Where:

$FK = \partial Q/\partial K$, $F_L = \partial Q/\partial L$ and $F_t = \partial Q/\partial t$ ……..(6)

Total growth of output (dQ) therefore has three sources: growth of capital (dK), growth of labor (dL) and technological progress (dt). The interpretation of the last term is very straightforward if $F_t\, dt$ equals growth of total output with capital and labor remaining constant (dK = dL). It is accordingly very natural to interpret $F_t\, dt$ as the part of total growth resulting from technical progress.

Equation (5) can be used to identify different sources of growth. But it can also be used for a more direct study of technological progress. If dQ, $F_K dk$ and $F_L dL$ are known we could simply calculate the technological progress term as the remainder term, that is:

$F_t dt = dQ - F_K dK - F_L dL$ …… (7) (Heathfield and Wibe. S,1987).

Technological progress (TP) will be used synonymously with Total Factor Productivity (TFP) as in the conventional approach.

3.1 Descriptions of data used:

Secondary data has been used in the study and has been collected directly from the factory's files. Time-series data has been collected from every single factory of sugar in Sudan during the period 1980 — 2010. The data has been pooled and arranged in stacked form, where the data for a variable has been grouped together for the five factories. Finally the data has been formed into pooled data (time-series and cross-sectional)

coefficients of the production function and calculates Total Factor Productivity (TFP). The growth of sugar decomposed into three components, the contribution of capital, and the contribution of Total (TFP). The study uses the idea first proposed. Furthermore, there are many authors' uses the same industries, for example Salim and Kalirajan in (1999) growth in Bangladesh food processing industries. Tham in (1997), the Malaysian same approach efficiency and investigated the sources of growth and development in manufacturing sector. Nishimizu and Page (1982) uses the to decompose TFP into its components technical technological progress.

Cobb-Douglas production function has been specified and estimated. The general form of the function has been stated as follows.

$Q_{it} = f(A\ L^{\alpha}, K^{\beta})$……………………………….(1)

The model implies that the Sugar Production is measured by (Qit), Labor force (L), Physical capital (K), Labor and capital parameters (α and β), Technological progress parameter (A), represents number of firm (i = l, 2, N) (I) and represents time factor (t = 1,2 ,T) (T).

The equation that has been estimated in natural

beginning of 1990s. In fact, the contribution of sugar sector to total exports has increased from 3.6% in the year 1991 to 5% in 1992. A noticeable jump was achieved during 1994 when sugar exports recorded 10.3% of Sudan exports. Before the 1990s, sugar industry was not contributing to the Sudan export, and the country started to export sugar in 1991.

Domestic sugar consumption has grown rapidly in Sudan, almost doubling from 1998 to 2006, and again within the 4 years to 2010. (From 2006 to 2010, sugar consumption increased by 87.39% within one year alone, from 2009 to 2010, sugar consumption swelled by 82.88%). Total domestic demand in 2010 was 1,666,406 tons.

The strong growth in sugar consumption can be attributed to four major factors:

- Marketing and distribution polices
- developments in the sugar-consuming processed foods and drinks industries
- strong economic growth
- population increase
- smuggling

Production was exceeded by domestic demand as of 2005, when consumption of white sugar exceeded domestic production by over 137,000 tons. The following year, this gap climbed to more than 161,000 tons. In 2010, the sugar deficit grew to over 1,000,000 tons. In 2010, total domestic demand was (likely in excess of) 1,666,406 tons, while total domestic production was 641,900 tons. Despite this setback in production levels, there is a real and widening gap, which continues to be bridged by imports.

3. Methodology and modeling:

The methodology that has been chosen in this study depends on the estimation of the production function for the Sudanese sugar production. The study covers the period from 1980-2004 in order to account for the impact of the different policies, the fluctuation of the production and the changes in factor of production (labor and capital). The study uses the sugar production produced by the entire factories in Sudan. The study attempts to estimate Cobb-Douglas production function, and therefore the study estimates the

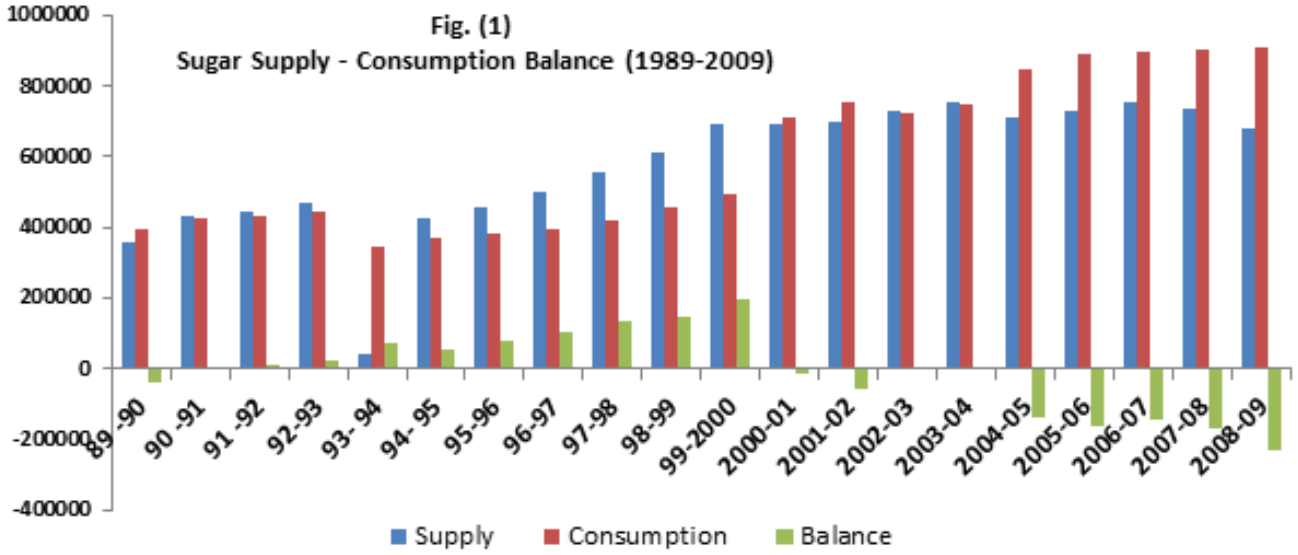

Source: Sudanese Sugar Company, Annual Reports and Kenana Sugar Company, Annual Reports

in 1992. A noticeable jump was achieved during 1994 when sugar exports recorded 10.3% of Sudan exports. Before the 1990s, sugar industry was not contributing to the Sudan export, and the country started to export sugar in 1991. In the year 1990 domestic consumption exceeded the total domestic production and approach 110% of the total domestic production, and there are no exports as shown in Table (2).

By the year 1999, the share of sugar in total exports started to decline a reach 1.9% and continue to decline by the year 2000. That sharp decline might be attributed to the government tendency to concentrate on the petroleum exports as an alternative for many products including sugar.

2.1 **Sugar Production – Consumption Balance:**

The current total capacity of the five sugar factories is estimated to be around 855,000 tons. The joint venture factory, Kenana, contributes by more than half of the total sugar production as indicated by table (1). The rest of the four public factories have a share of 46% of total output. Regarding annual sugar production, as indicated by table (3) it could be noted that production is highly volatile and mostly below the full capacity, especially for Sennar and Assalaya though this not the case for Eljunaid and New Halfa.

The total production of the five sugar factories decreased by 1.6%: from 756,849 tons in the 2006/7 season to 744,600 tons in the 2007/8 season. This was due to decrease in the production of all sugar factories except Assalaya sugar factory, which increased its production by 1.6%. The total sugar production decreased further in 2008/9 to 738.5 thousand tons, due to a decrease in production of Kenana Sugar Factory by 5.02%. However, during the same period, the Sudan Sugar company had in fact posted an increase in production, in all its factories, by a total of 4.12%. A steep drop to 641,900 tons was registered in total production in 2009/10 season – a decrease from the previous year by 13.1%.

Table (3) Sugar Production by Existing Sugar Factories/ton (1997/98 – 2009/10)

Crop Year	SUDAN SUGAR COMPANY (SSC)				Kenana	Sudan Total
	Eljunaid	New Halfa	Sennar	Assalaya		
1997/98	58600	61615	43000	38000	356000	557215
1998/99	69550	75547	55064	45234	365000	610395
1999/2000	71697	86368	64523	54194	387044	663836
2000/01	82065	85111	62207	59709	403486	692578
2001/02	94171	85037	78187	64310	376039	697744
2002/03	81596	86741	83530	76381	398268	726515
2003/04	87082	87759	78692	73488	427895	754916
2004/05	86615	72002	72400	87515	393002	711534
2005/06	84771	81136	80630	81372	400209	728118
2006/07	87211	83050	92038	89510	405040	756849
2007/08	84800	81100	85500	90900	402300	744600
2008/09	87600	84200	87100	97500	382100	738500
2009/10	88200	57300	76600	75400	344400	641900

Source: Sudanese Sugar Company, Annual Reports and Kenana Sugar Company, Annual Reports

The sugar demand in Sudan consists of two parts: the first part of the demand for sugar is made by the households; the other part is a derived demand from the demand for the industrial goods and mainly the food processing industries

Up to 1990 Sudan was not able to make any surplus in sugar production due to increasing domestic demand and limited productive capacity. However, there was a gradual increase in the sugar production and therefore, sugar started to take its place as one of major exports following the year 1990. In the year 1990 domestic consumption exceeded the total domestic production and approach about 110% of the total domestic production, as shown in Figure (1) below. It is obvious from Figure (1) that there is a gradual increase in the sugar export contribution to total exports since the

Kennana Sugar Company. In addition to the White Nile sugar project which is under establishment.

Table (1): Main Indictors of Sudanese Sugar Industry

Factories	Capacity	%	Cultivated Areas	%	Average production	%
Elgounid	60.000	7%	37.000	15%	62627.5	12%
Halfa	75.000	9%	37.000	15%	57413.89	11%
Sennar	110.000	13%	34.500	14%	51601.78	10%
Assalaya	110.000	13%	38.000	16%	41000.27	9%
Kenana	500.000	58%	94.000	40%	291096.7	58%
Total	855.000	100%	240.500	100%	503740	100%

Source: Sudanese Sugar Company, Annual Report. And Kenana Sugar Company, Annual Report

The feature of the sugar production in Sudan could be studied through the planed capacity, the cultivated areas and average production as shown in table (1) above. The contribution of the private sector (Kenan Sugar Company) dominates sugar production in Sudan. 58% of the total planed capacity is in Kenana Sugar Company while 42% in the public sector. 40% of the plantation area beltings to the private sector, while 60% to the public sector, 58% of the average production achieved in the private sector, while 42% of average production achieved in the public sector.

The sugar demand in Sudan consists of two parts: First the demand for sugar made by the households, the other part is a derived demand from the demand for the industrial goods and mainly the food processing. It is important to note that the demand for sugar has been increasing during the last years. Such increase could be attributed to the increase in industrial demand for sugar rather than the direct households demand.

Table(2): Sugar Production, Domestic Consumption and Share in Total Export

Years	Sugar production in metric tons	Domestic consumption in metric tons		Sugar exports	
		Quantity	%	Value (000.000) $	Share in total exports %
89 -90	359762	395762	110		
90 -91	432583	428583	99.1	11.0	3.6
91 -92	443458	429648	96.9	16.2	5.0
92-93	470325	444644	94.5	18.1	4.3
93- 94	42053	346098	81.8	54.0	10.3
94- 95	428150	371000	86.7	22.0	4
95-96	459328	382000	82.2	33.3	3
96-97	500500	393000	78.5	26.4	4.4
97-98	557228	420923	75.5	26.3	4.4
98-99	610331	460041	75.4	14.7	1.9
99-2000	691000	492026	71.2	13.2	0.7

Source: Sudanese Sugar Company, Annual Report

Despite the fact that there are five factories currently operating in Sudan, the country was a major importer for sugar until 1990s. In the year 1989 - 90 domestic consumption exceeded the total local production and after that surplus for export has been realized and the percentage of domestic consumption was 110% of the total production of sugar. Table (2) shows the production and domestic consumption (the industrial consumption and household's consumption). Sugar domestic consumption has increased during the years (90 - 91, 91 - 92, 92 - 93) and approached (445000) metric tons, and then dropped sharply in the year 93-94 and approached (347000) metric tons. Sugar domestic consumption has increased gradually since the year 95- 96 and approached (500000) metric tons by the year (99-2000).

It is obvious from table (2) that there is a gradual increase in the sugar export contribution to total exports since the beginning of 1990s. Sugar sector contribution increased from 3.6% in the year 1991 to 5%

results from the improvement in factors such as technology and increase in efficiency that leads to the growing factors of productivity (technological progress or TFP). Therefore, it is important to identify the type of growth in Sudanese sugar industry.

Sugar industry is considered to be one of the most important industries in the Sudan in terms of consumption and exports. This could be noticed from the available sugar factories, namely New Hailfa sugar factory with production capacity of 75000 tons, Sennar and Assalaya with production capacity of 110000 tons each, Elgounied with production capacity of 60000 tons, in addition to Kenana sugar factory with production capacity of 500000 tons (Economic Survey, 1990). On average, Sudan's domestic consumption of sugar is estimated at (370000) metric tons during 1990s and comparing to the total annual production we realize that there is a surplus for export. Sugar domestic consumption consists of normal consumption and industrial consumption as row material. It is important to note that the industrial consumption in the last years has increased substantially due to the expansion in the industrial sector. Sudan started to export sugar since (1990s), and on average Sudan exports of sugar is estimated at (98.98) metric tons and the value of its sugar exports is estimated at (23.5) million dollars on average (Economic Survey 1996- 2000).

There are six sugar factories in Sudan. The total planned capacity for the entire factories is estimated at (855000) metric tons, while the actual capacity on average is estimated at (113000) metric tons during 1990s. However, in spite of what sugar industry enjoys in terms of importance and contribution to the national economy, yet it is noticed that it suffers from production fluctuations and inefficiency in some factories. It has been observed that during the period 1980-2004 production levels were fluctuating tremendously. Season 1980-81 achieved the lowest level of production estimated at (207193) metric tons. The highest level of production achieved in season (1994-95) and estimated at (825270) metric tons. Production fluctuations could be attributed to the changing combinations of production factors (land, labor, capital etc.) used and change in factors of productivity. In this respect it is found essential to examine the determinants of growth in sugar production in order to identify the factor with the most significant effect.

The study targeted to measure Total Factor Productivity which is usually used as an important indicator to the performance of the sectors of the economy. Estimating the returns to scale of the industry would also provide an important indicator to the policy maker to lead the industry and solve its problems. The study also identifies factors that have significant effect on sugar production growth

The objectives of this paper are as follows: Firstly is to examine the behavior of the production function of sugar industry in Sudan in relation to physical capital and labor inputs. The second objective is to measure the productivity level (Total Factor Productivity, TFP) in sugar industry in Sudan. The third objective is to identify factors that contribute positively or negatively to the sugar production growth.

2. General characteristics of sugar industry in Sudan:

The Sudanese industries sector include various sub-sectors; the most important of these is the sugar industry due to its good potentialities dominate role it plays in the economy. The sugar sub-sector represented by the Sudanese Sugar Company (Assalaya, sennar, Elgounied, and Haifa) and the private factory represented by

Studies & Researches

Determinants of Sugar Production Growth in Sudan (1980 - 2010)

By:

Abdalla Ali Ahmed Edriss*

Abstract:

This paper is aimed at assessing the total factor productivity of Sugar industry in Sudan, The methodology that has been chosen in this study depends on the estimation of the production function for the Sudanese sugar production. The study covers the period from 1980-2010 in order to account for the impact of the different policies, the fluctuation of the production and the changes in factor of production (labor and capital). The study uses the sugar production produced by the entire factories in Sudan. The study attempts to estimate Cobb-Douglas production function, and therefore the study estimates the coefficients of the production function and calculates Total Factor Productivity (TFP). The growth of sugar decomposed into three components, the contribution of capital, and the contribution of Total (TFP). The empirical results revealed that the contribution of the three factors in sugar growth as a percentage of total growth. Total Factor Productivity (TFP) was the major contributor in sugar production growth and estimated at 64 %, capital 25% and the lowest contributor in sugar production growth labor force 11%.

1. Introduction:

The economic growth can be defined as the expansion of a nation's capability to produce goods and services. Economic growth also involves the process of expanding and improving the quantity and quality of the nation's resources as well as its level of technology (Wallace C. peterson, 1984). In the economic literature there are two types of economic growth: Extensive growth, which is the growth in the output resulting from the increases in input. The intensive economic growth, which is the growth

* Economic Researcher, Economic and Social Research Bureau, Khartoum, Sudan.
Email: alsarokh2008@yahoo.com.